ULUSAL ARAŞTIRMA INCELEME,
BASIN YAYIN VE ORGANIZASYON
TIC. LTD. ŞTI.

ULUSAL ARAŞTIRMA INCELEME,
BASIN YAYIN VE ORGANIZASYON
TIC. LTD. ŞTI.

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يمكن تمثيل الحقيقة بأكملها في فكرة ما

.... جلال الدين الرومي

المقدمة:

ويستمر الصراع في العراق

للسنة الرابعة على التوالي وبفضل الله تعالى تقدم المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث كتابها السنوي والذي يتضمن ابرز مقالاتها وابحاثها ودراساتها التي اصدرتها المؤسسة على طول سنة 2014 كشهادة تاريخية وبحثية قائمة على المصادر الموثوقة والتحليلات المعتدلة وبعيدة عن الخواطر والتاملات والحكم بالصواب او الخطا لاي من الاطراف الفاعلة على الساحة العراقية.

ولعل هذا التوجه البحثي العلمي والاقرب الى الاغلبية غير المتحزبة وهو جمهورها وليس ادوات الصراع المختلفة قد لا يروق للكثير من المهتمين بالساحة العراقية لان المؤسسة بالتاكيد لا تكتب بما يحب بعضا من هؤلاء ان يروه وانما تسعى بكل جهد الى ان تكون مساهمة بالتخطيط المستقل اقرب منها الى التنبؤ المستقبلي, مرتكزة في ذلك الى اتجاهها المستقل والبعيد عن التوجهات والاراء والاحزاب الفكرية والسياسية وعلى مصادرها العلمية المرموقة والموثوقة.

اليوم تعيش الساحة في العراق واقليمه صور من الصراع المتجدد لكن هنالك عدد من العوامل المشتركة تسود فيها اوجه الصراع. فالتوافق في العقيدة العسكرية الفارسية والامريكية مثلا وفي طريقة معالجة الاهداف العسكرية في العراق تختلف تماما عن العقيدة العسكرية السنية العراقية وهذا ما يجعلها من اهم الاسباب التي ستقود الى فشل المسعى الامريكي في اعادة بناء الجيش العراقي الجديد. وهذا التوافق قد يفسر لنا بعض الاسرار في التشابه والتقارب والتخادم الايراني الامريكي في العراق وحرص كلا الجانبين على التفاهم بصورة اساسية في العراق. حيث نرى ان العقيدة العسكرية الفارسية والامريكية تتركز في مواجهة العدو على الاهداف الرخوة والمدنية وتجنب المواجهة المسلحة على قوة العدو العسكرية بصورة مباشرة والاقتصار على ذلك بالقوة الجوية فقط بسبب تجنب الخسائر العسكرية لدى الطرف المهاجم

بينما العقيدة العسكرية السنية والتي استخدمتها المقاومة العراقية من قبل وتنظيم الدولة اليوم يتركز بشكل اساسي على المواجهة المباشرة على قوة العدو العسكرية فقط وهذا ما شهدناه في عمليات الموصل والفلوجة وغيرها وفي جميع معارك التي جرت خلال السنوات السابقة. وهذا ربما يفسر بشكل واضح عدم مهاجمة تنظيم الدولة بشكل مباشر مدن الشيعة الرئيسية المتاخمة للصحراء ككربلاء والنجف وغيرها. وكان من نتائج هذه العقيدة والتوافق فيها ان تغيرت معالم بغداد بشكل اساسي وتم تغيير الوجه الديمغرافي لبغداد بعد الحملات العسكرية الامريكية والشيعية والتطهير العرقي السكاني المدني لبغداد خلال فترة الاحتلال وما نشهده اليوم من تغيير على نفس المستوى بل اشد في المناطق السنية حول بغداد والمناطق السنية الخالصة .

وبالتالي اصبحت الارض السنية العراقية بسبب العقيدة العسكرية السنية العراقية والعقيدة الامريكية – الفارسية وانتشار القواعد العسكرية الكبيرة في مناطق السنة تحديدا الى مقابر للجنود الشيعة ومناطق حرب بكافة صورها

وماسيها. ولم يفهم السكان السنة والسياسيين هذه المعادلة العسكرية سوى المقاتلين وبالتالي استمرت هذه الماسي للسكان السنة طوال السنوات السابقة وستستمر حتى يعلن احد اطراف الصراع عن الاستسلام ويوقع معاهدة الاستسلام ووقف اطلاق النار. وهذا ما يدعو الى ان المحاولات الجديدة للحكومة الامريكية في اعادة بناء جيش للعراق وهم كانوا قد بنوه قبل عشر سنوات وبمقدرات مالية غير محدودة وعالية لن تنجح وليس هنالك من سبب يدعو الى الاعتقاد بنجاح هذا المشروع الامريكي الجديد حتى وان دخلت فيه مجموعات من السنة في المستوى المتدني للجنود وبدون تغيير مفاهيم وطريقة عمل وواجبات وطريقة قتال والعمليات والاهداف لهذا الجيش الجديد.

وجوهر مشكلة السنة في العراق انهم في العراق يريدون ما يريده الاخرون لهم. بمعنى ان اغلبية فقهاء السنة من المثقفين والمفكرين يريدون للمجتمع السني نموذج ما يرسمه الاخرون لهم اذا توافق مع احلامهم وامانيهم. من ذلك ان هؤلاء قد يجدون ارتياحا وفرحا حينما نشرت صورة مرسي مثلا على غلاف مجلة التايم الامريكية كونه رجل العام لسنة 2012 او حينما يعلن البيت الابيض ان جماعة الاخوان المسلمين تنبذ العنف او حينما يكونوا متوافقين ولهم حصة في طبيعة النظام والعملية السياسية في بغداد لكن في الوقت نفسه يجد هؤلاء السنة السهولة بوصف الاخرين من السنة بالعمالة لامريكيا وانهم صنيعة الغرب وغير ذلك حينما لا تتحقق مطالبهم الخاصة والتي غالبا ما تكون ضيقة المدى. المشكلة هنا ان السنة باغلبيتهم لم يجدوا حتى هذا اليوم الطريقة الصحيحة للتعامل مع النفس السنية والاعتداد بها وحتى الاحترام لها دون الفخر التاريخي. ان السعي لايجاد طرق للتواصل مع الاخرين من السنة من المخالفين لمناهج البعض دون الاستحواذ او السيطرة على جمهور الاغلبية مهنم هي بداية طريق معرفة الحجم الحقيقي للمجتمع السني وتاثيره الداخلي والاقليمي والدولي.

اليوم العراق يواجه حربا لأول مرة في تاريخ الحروب الامريكية المعاصرة لم تنتهي بعد. فبخلاف جميع تلك الحروب التي انتهت بوثائق استسلام او وقف لإطلاق النار لم توقع في هذه الحرب اية وثيقة رسمية لانتهاء هذه الحرب. فلا المنتصرون ارادوا نهاية لهذه الحرب ولا المنهزمون كانت لديهم الجراءة للتوقيع عليها او على الاقل لاتفاقية لوقف اطلاق النار. ونكون كالأمم العالمية الاخرى التي خاضت الحرب كاليابانيين والالمان والكوريين والفيتناميين. ولكن الذي حدث هو الاسواء حينما طبق النموذج السلفادوري من تحول العمليات العسكرية الى عمليات امنية في ما يسمى مكافحة الارهاب. وبالتالي فانه يمكن الاعتبار ان العراق لايزال يعيش في حالة الحرب حتى يومنا هذا وان ما اعلنه اوباما لا يمثل الا انسحاب تكتيكي من ارض المعركة وبدليل ان العراق لا يزال تحت البند السابع حتى هذا اليوم.

ودائما هنالك فرق بين من يريد الحل وبين من يبحث عن الحل؟؟ اليوم نرى ان جميع اطراف الصراع المقاتلة في العراق من الذين ارتبطت مصالحهم بالحرب راضية عن استمرارها سوى السكان المدنيين اللذين اصبحوا ضحية لهذه الحرب وصاروا لاجئين ومنفيين ومبعدين بالقوة عن مناطق سكناهم وبالتالي اصبح

العاطلون عن العمل وقودا لهذه الحرب ومصالح السياسيين ارتبطت بصورة اكبر باستمرارية هذه الحرب ومن كافة اطراف الصراع المختلفة.

ومن جهة اخرى فالباحثين عن الحلول هم بالاساس يبحثون عن ادارة هذا الصراع وادارة الصراع لا تعني بالضرورة انتهاءه وانما ايجاد السبل الكثيرة لاستمراره والسيطرة عليه بوجوه عدة. اما الذين يريدون حل الصراع فهؤلاء لم ترتبط مصالحهم بشكل اساسي بالصراع وربما تورطو بوقوفهم على الحياد فيه وهم قليلون وبالتالي تاثيرهم على وقف اطلاق النار سيكون محدود بشكل كبير.

الذي نعنيه بهذا اننا خضنا معارك خلال السنوات الاحد عشر الماضية لحرب لم تنتهي بعد ومستمرة بوجوه عدة انتصرنا في بعض منها بشكل محدود وخسرنا اغلب معاركها بتضحيات هائلة. ولذا يتوجب ان تتغير بوصلة النظر في ايجاد الحلول القادمة ونتائج المعارك القادمة خاصة اذا اعتبرنا ان قسما اصيلا من الجماعات المقاتلة في العراق لا زالت تحمل السلاح على اعتبار ان معركتها لم تنتهي بعد بالرغم من اختلاف وجوه العدو تارة في الامريكان كجيش ومرتزقة وتارة بوجوه المليشيات وتارة بوجوه ممن تعاونوا مع الاحتلال او بحكومة فاشلة ادرايا وسياسيا. وعلى ضوء تلك الصورة يمكن ان تثار التساؤلات التالية بعد قراءة الواقع السياسي العراقي وخلفية وشكل الحراك الشعبي والسيناريوهات المحتملة :

- هل من الممكن ان تستمر العملية السياسية الحالية بوضعها التقسيم الطائفي لعشر سنوات مقبلة في ضوء المعارك القادمة ذات الوجوه المختلفة لها وبالتالي ستستمر التقسيمات الطائفية والعرقية للبلد واستمرارية الدولة الهشة المصدرة للنفط.
- ما هي فرص نجاح التغيير وجعل استمرارية العراق كدولة ناجحة ومستقرة وغير فاشلة للعشر سنوات المقبلة في ضوء التغييرات في المنطقة. الثورة في سوريا وتغيير الانظمة الجمهورية العربية.
- هل الالتزام بالقيم الديمقراطية كفيل باستمرارية العراق كدولة واحدة
- والتساؤل الابرز كيف يمكننا من صنع نهاية لحرب العراق من خلال الوصول الى حل مع الادارة الامريكية الحالية:.
- وهل الدولة الاسلامية بامكانها الصمود والبقاء كدولة جديدة في المنطقة والتعامل معها كواقع حال ام ستعود الى الانسحاب من جديد وتستمر حرب العصابات من جديد وبالتالي استمرار الحرب وعدم الاستقرار لسنوات قادمة.
  هذا اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان تنظيم الدولة ليس هو امتداد لتنظيم القاعدة وانما شيء مستقل وجديد عنه وان تشابه معه في الفكر السلفي لكن الاستراتيجيا والاهداف والتنظيم وحتى في تجنيد المقاتلين مختلف عنه تماما.

وقد قالت العرب قديما من لم يتعلم الاصول لن يعرف الوصول, وبالتالي فان معالم بقاء الدولة الجديدة التي نشات اليوم على الجزيرة الفراتية هي اكبر واشبه الدول باسرائيل وسيبقى العرب يقولون ستون سنة قادمة ان هذه الدولة فقاعة وسنرميها بالبحر كما قالوا قديما لاسرائيل مثله وبالتالي اصبحت تلك الدول والانظمة السياسية العتيدة هي الفقاعة في عالم متغير لا يقبل بالحلول الوسطى وتبقى بين الحياة والموت واما القصر او القبر.

ULUSAL ARAŞTIRMA INCELEME,
BASIN YAYIN VE ORGANIZASYON
TIC. LTD. ŞTI.

مرئيات أساسية حول قيام الدولة الإسلامية

بقلم : أ. د. عماد الدين خليل

جامعة الموصل : العراق

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني:

(المجتمع والدولة : نظرة مقاصدية) والذي تقيمه المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث (نصر) بالمشاركة مع مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي وجامعة السلطان محمد الفاتح

إسطنبول بتاريخ 6 ، 7 ،2014/4/8 م.

[المقدمة]

بسبب من كثافة الحملة الإعلامية والفكرية والثقافية ، فضلاً عن أبعادها السياسية والاقتصادية ضد فكرة (الدولة الإسلامية) يجيئ هذا المؤتمر الدولي (الثاني) للردّ العلمي على المقولات الخاطئة ، ولتأكيد مفاهيم الدولة المعاصرة في ظل مقاصد الشريعة ، والتي تحدّث بها وسيتحدث مجموعة مختارة من علماء هذه الأمة وفقهائها السياسيين.

ورغم أن عنوان المؤتمر هو (الدولة المعاصرة) تحديداً ، فيما سيأخذ المساحة كلّها ، إلاّ أنه من الضروري استدعاء (التاريخ) شاهداً على مصداقية الدولة وتنفيذها في الزمن والمكان ، أي في التاريخ.

ومعلوم أن الحوار في أية مسألة فكرية يتطلب استدعاء اثنتين : أولاهما الخبرة العقدية – التشريعية ، وثانيتهما الخبرة التاريخية ، بمثابة تنفيذ واقعي لمطالب الخبرة العقدية ... ومن أجل ذلك أرجو السماح لي ، من قبل أساتذة الشريعة والقانون والسياسة ، بإلقاء محاضرتي المتواضعة هذه ، رغم أنها ستخصص الصفحات الطوال في عرض رؤية مقارنة لمفاهيم الدولة بين القوانين والنظم الغربية العلمانية وبين الإسلام.

[1]

في التحليل الإسلامي ، الذي هو المحصل النهائي للحركة الدينية عبر التاريخ ، يغدو كل دين سماوي منهج حياة ... يحكمها ويهيمن عليها بتشريع من عند الله سبحانه وتعالى يتضمن كل التفاصيل والكليات التي من شأنها أن ترتقي بالحياة البشرية صعداً على طريق الخلافة الراشدة ...

منهج شامل للحياة ... ذلك ، باختصار ، هو تعريف كل دين سماوي بعث به الله سبحانه وتعالى رُسُلَهُ إلى هذا المكان من العالم أو ذاك ، أو إلى العالم كله ... في هذه الفترة من التاريخ أو تلك ... أو عبر التاريخ كله ...

منهج شامل للحياة ، ولذلك حدثت المصادمات الحاسمة بين كل دعوة دينية وبين الوضع العام الذي جاءت لكي (تقلبه) وتعيد صياغته من جديد وفق الأطروحات التي تنزلت من السماء ...

إنه ما من (دين) سماوي إلا وجد قادته من الأنبياء الكرام أنفسهم يصطدمون – طال الوقت أم قَصُرَ – مع القيادات الوضعية التي تريد بنظمها وتشريعاتها أن تُعبِّد الناس لزعاماتها الجائرة بدلاً من تعبيدهم لله ... وإذا كان كل نبي يجيء حاملاً معه منشوره الانقلابي المتمثل بالدعوة إلى عبادة الله وحده ورفض عبادة العباد ... بالانتماء إلى حكم الله وحده والانشقاق على حكم الطواغيت ... بالالتزام بتشريع الله وحده والتحرر من نظم العبيد ...

كان لابد من المجابهة والصدام ... فليس ثمة تهاون أو تعايش أو تصالح بين الطرفين ... ليس ثمة أيما جسر يصل بينهما ، ولا أيما فسحة للمساومة وتقديم التنازلات من قبل هذا الجانب أو ذاك ... إنه صراع بين موقفين لا لقاء بينهما على

الاطلاق : الحق والباطل ... الهدى والضلال ... الايمان والكفر ... الاستقامة والالتواء ... النور والظلام ...

إن الحكم إما أن يكون لله ... أو للطاغوت ، وما كان لمبعوثي الله سبحانه وتعالى إلا أن يُنفذوا كلمته في العالم أو تنفرد سوالفهم ... وقد كان !!

ونتذكر جيداً ... موسى (عليه السلام) وقومه وهم يتعرضون لطغيان فرعون تقتيلاً وتعذيباً وتنكيلاً واستحياء وتصليباً في جذوع النخل وتقطيعاً من خلاف ... وعيسى (عليه السلام) وتلامذته وهم يتعرضون لطغيان قيصر وحملات الإرهاب والإفناء التي سلّطها عليهم من كل مكان ... ومحمداً (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه وهم يتعرضون لطغيان الوثنية العربية ومطارداتها وحصارها وتعذيبها المرير ...

موسى وهو يتحدى فرعون : {... وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَونُ مَثْبُوراً }[سورة الإسراء : الآية 102] وعيسى وهو يعلن بمواجهة روما : " لقد جئت بالسيف إلى هذا العالم " ...

ومحمد (صلى الله عليه وسلم) وهو يجابه الوثنية العربية بالحسم الذي يليق بجدية الأديان

" والله يا عم ، لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه " ...

لقد كانت الأديان السماوية جميعاً مناهج حياة جاءت لكي تبني الحياة على عين الله وبتشريعه ... وتعلن انقلابها على نظم الطواغيت والأرباب والكهنة والمشعوذين والزعماء والمتألهين الذين كانوا ، وسيظلون يمارسون عملية تشويه الحياة ، وقتلها ، وتخريبها.

كان لابد من الصدام ...

إن الله سبحانه وتعالى لا يمكن أن يناقض نفسه ... وحاشاه ... وهو القائل في كتابه الكريم : {وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ ...}[سورة الأنعام : الآية 3] {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ... }[سورة الزخرف : الآية 84] ... وهو القائل أيضاً في أكثر من موضع : {فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }[سورة يس : الآية 83] {لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ... }[سورة الزمر : الآية 63] ...

هل ثمة أكثر وضوحاً من هذه الآيات بصدد حقيقة الدين ، وكونه (تنظيماً) شاملاً للحياة البشرية على هذه الأرض وَفْق تشريع الله.

إن ألوهية الله سبحانه وتعالى ، أي ربوبيته وحاكميته ، تمتد – بالضرورة – إلى أقطار الكون الأربعة ... تحكم هذا الكون ، وتنظم مسيرته ، وترسم مصيره ... لا يند عليها زمن أو مكان ، أو حتى حيز من زمن أو مكان ... هيمنة مطلقة تمتد إلى الأجرام الهائلة فتسيرها في مداراتها الشاسعة ، وتتوغل إلى قلب الهباءات الصغيرة في قلب الذرة فتديرها في مساراتها التي لا تحس ولا ترى : {وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ }[سورة الأنعام : الآية 59].

أفيعقل أن تشذ كرتنا الأرضية الصغيرة وعالمنا المحدود عن هذه الهيمنة والحاكمية ؟ ولماذا ؟ أو يعقل أن تطوي إرادة الله ونظامه السماوات كلَّها وتترك الأرض تفلت من قبضته لكي يتولاها حفنة من الأرباب الزائفين الذين يسعون بنظمهم القاصرة وتشريعاتهم الملأى بالتناقضات والأخطاء ، وأحكامهم النسبية المنبثقة عن رؤيتهم المحدودة ذات الوجه الواحد ، ومصالحهم ، ومصالح المحيطين بهم والمقربين إليهم فحسب ... يسعون إلى تعبيد الناس لهم من دون الله ؟ ثم ... أيعقل أن يبعث الله أنبياءه إلى العالم لكي يعيدوا (روح) الإنسان إلى مسارها الطبيعي تاركين كل ما عدا هذا لأولئكم الأرباب الزائفين لكي يعمقوا الشرخ ، ويزيدوا الفوضى ، ويقوموا بعملية تطويق سهلة ميسورة ، لكافة الإنجازات الروحية للأنبياء ما دامت أنها لا تستند إلى قاعدة مادية صلبة ، ونظرة شمولية في العمل ، وتشريع يكفل تسيير كل صغيرة وكبيرة وفق المسار أو الناموس الذي يتوافق وينسجم مع قوانين الكون كله حيث لا حاكم ، ولا مشرع ، ولا مريد إلا الله؟!

أبداً ... ولن يقول بهذا مخلوق يملك ذرة من احترام للعقل البشري ... إنه إذا كان الحكام الوضعيون لا يرتضون إلا أن تخضع كافة الممارسات وسائر الفاعليات في ممالكهم الصغيرة لنظامهم وتشريعهم وحاكميتهم ، ويعتبرون الأخذ عن أي مصدر آخر للتشريع انشقاقاً على (شريعتهم) وتمرّداً على حاكميتهم ، يستوجب الإيقاف والعقاب ...

فكيف تكون حاكمية الله ، خالقِ الإنسان والعالم ، نسبية محدودة تمتد إلى هذه الجهة من الكون ، وتترك تلك ، وتهيمن بنظامها وقوانينها على هذا الجانب من الحياة وتترك ذاك ؟!

إن المنطق الديني يتجاوز هذا العبث الذي يصدر عن الجهل والسذاجة حيناً ، ويُرْسم بمكر وخبث حيناً آخر لفتح الطريق أمام النهازين والدجالين لكي يسوسوا الناس ويتعبدوهم على هواهم ومن أجل تحقيق مصالحهم فحسب ... يتجاوز هذا العبث ويطرح مقولاته بالصرامة والجدية والوضوح والحسم الذي يتطلبه الموقف الديني بما أنه صادر عن الله سبحانه وتعالى ...

إنها مقولة صارمة لا تقبل نقضَاً ولا جدلاً لأنها فوق التناقضات والمجادلات ... ومعادلة دقيقة لا تقبل خطأً ؛ لأن قيمتها موزونة ... محسوبة ... ثابتة ... وحقيقة واضحة لا تقبل تشويهاً وتزييفاً لأنها امتداد للسنن والنواميس ...

إن الله سبحانه وتعالى هو حاكم الكون كله ... ورب الكون كله ... وإله الكون كله ...

لن يشذ عن حكمه وربوبيته وألوهيته نيوترون أو إلكترون ... ولا حبة في ظلمات الأرض ... ولا ورقة تسقط من شجرتها ... ولا رطب ولا يابس ...

لا يشذ عن حاكميته شيء ... فهل تشذ الكرة الأرضية ، بطولها وعرضها ، عنها ؟

هل يشذ بنو آدم الذين سخرت لهم هذه الأرض وينطلقون على هواهم في مناكبها ؟

إنه الجهل والسذاجة ... أو المكر والخبث والمصلحة ... وليس ثمة شيء وراء هذا وذاك ...

منذ لحظة هبوط آدم (عليه السلام) إلى هذا العالم كان (الدين) بمثابة الخلاص الوحيد ... الخلاص على اطلاقه ... الخلاص من التعاسة والشقاء والتمزق والتقاتل والتناقض والاضطهاد والاستغلال والامتهان والجوع والجهل والمذلة ... الخلاص من كل ما من شأنه أن ينزل بالإنسان درجات عن المكانة الكريمة التي أرادها الله سبحانه وتعالى يوم خلْقه وتكريمه :

{وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً }[سورة الإسراء : الآية 70].

الخلاص على اطلاقه ... ولن يتحقق هذا إلا بدين شامل يقود الناس عبر الطرق الملتوية المعوجة إلى الصراط ... وكيف يعرف الناس الصراط ويلتزمون السير عليه إلى أهدافهم عبر رحلتهم الأرضية الطويلة المتشعبة المضنية الملأى باحتمالات الانحراف والمروق ، إن لم يكن بشريعة شاملة فيها تبيان كل شيء وتتضمن (تفصيل كل شيء) ؟!

إن مجابهة الانحراف لن تكون بكلمات تُقال ... ولا بدعوة مسالمة لتطهير روح الإنسان من الشر والخطيئة ، ولا بدين تقتصر مفرداته على الصلاة والحج والصيام ... لن تكون إلا بتشريع مفصل ، ودعوة شاملة ، ودين يتولى معالجة كل شيء ... وإن تخليص الناس مما يعانونه ، وتحريرهم منه ، وصياغة عالم سعيد جدير بكرامة الإنسان ، لن تصنعه إلا حركة تسير على أرض الواقع وتستمد من ثقله ومواضعاته وسائل قدرتها على الانتقال بالناس من ضيق الدنيا إلى سعتها ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام ، ومن عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ...

إنها مهمة ثقيلة مبهظة تحتاج إلى جهد مبهظ ثقيل ، وبرنامج عمل مرسوم لا تند عنه صغيرة ولا كبيرة ، ولا تنسحب من تحت قدميه أرضية العالم بكل ثقلها وصلابتها ... تُرى أبمقدور حركة جادة أن تسير في الفضاء ؟

لقد كان الدين ، منذ لحظة هبوط آدم وحتى مبعث الرسول الكريم – عليهما السلام – طريقاً للخلاص بهذا المعنى وحده ، وليس بأي معنى آخر على الاطلاق :

{... وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ + فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ + قُلْنَا اهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعاً فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ + وَالَّذِينَ كَفَرواْ وَكَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا أُولَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } [سورة البقرة : الآيات 36-39].

{إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللّهِ فَإِنَّ اللّهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ }[سورة آل عمران : الآية 19].

والدين هو المنهج والشريعة والنظام ... وهو يأتي هنا لتأكيد حقيقة كونه المنهج الوحيد بمواجهة سائر المناهج الوضعية التي تقوم على التحريف والتزييف والتزوير لحقائق الكون والوجود والإنسان ... فإما هذا أو ذاك ، وليس ثمة اختيار – ها هنا – بين المنهجين ... بمعنى آخر ... ليس ثمة مجال (للتلفيق) بأخذ هذا الجانب من المنهج الديني وذلك الجانب من المنهج الوضعي ... إذ كيف يكتمل ويتوافق ما هو غير متوافق بطبيعته وبحكم انبثاقه عن مصدرين للمعرفة مختلفين

ابتداء ؟ {وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }[سورة الأنعام : الآية 153].

فهو اختيار واحد حاسم أخير بين (الصراط) الذي يقود إلى الله لأنه من تصميم الله ، وبين (السبل) التي تفرق الناس عن سبيل الله لأنها من صنع الناس ... وإذا كان الطريق الأول يقود إلى التحرر والكرامة والخلاص ... فان الطريق الثاني يقود – يقيناً – إلى العبودية والامتهان والشقاء ... يقيناً ...

ذلك لأن معطيات التاريخ وأطروحاته لا تقول بغير هذا !!

[2]

لقد قامت حركة التأصيل الإسلامي للمعرفة ، منذ ثمانينيات القرن الماضي ، استجابة للدعوة إلى نبذ الاعتماد ، في المعرفة الإنسانية ، بما فيها العلوم السياسية ، على تلك التي تخلّقت في بيئة غربية علمانية ، أو مادية ، لا يمكن أن تتواءم مع عقيدتنا وتصوّرنا للكون والحياة والوجود والإنسان والمصير ... وأن علينا إذا أردنا أن نضع الأمور في نصابها الحق فان لنا أن نرجع إلى تأسيساتنا في كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) ومعطيات فقهنا الخصب ، لكي ننسج ابتداء علومنا الإنسانية ، بما فيها علوم السياسة المنبثقة عن الخبرة الإسلامية تحديداً ... دون قفل الأبواب عن الإفادة من خبرات الغير ، والتعامل معها برؤية انتقائية علمية مدروسة تأخذ ما ينسجم وبنية فكرنا السياسي ، وترفض ما دون ذلك ... ولقد تمخضت هذه الحركة عن تخريج حشود من علماء السياسة الإسلاميين ، الذين كتبوا العديد من البحوث والدراسات والمصنفات في مفاهيم الفكر السياسي الإسلامي ، بحيث تجيئ بحوث هذا المنتدى إتماماً للمسيرة ، وإضافة قيمة للمحاولة التي تستهدف رد الأمور إلى نصابها الحق.

ولابدّ من التأشير على حقيقتين في غاية الأهمية أولاهما : البيئة الغربية التي وضعت بصماتها على علوم السياسة التي تشكلت في ديارها ، وثانيتهما : أن هذه العلوم لم تكتسب صفة العلمية بأية حال من الأحوال ، وانما هي جملة من الظنون والأهواء ، أو في أحسن الأحوال ، من المرئيات التي لم ترق إلى أن تكون علماً موضوعياً يسلّم به الجميع ، لأنها فكّت ارتباطها – ابتداء – بأشد الحقائق الكونية ثقلاً وحضوراً.

فبالنسبة للحقيقة الأولى ها هو ذا شاهد من أهلها (فرنسيس أنتوني بويل) أستاذ القانون الدولي وعضو برنامج الحدّ من الأسلحة ، ونزع السلاح والأمن الدولي بجامعة الينوي في مدينة شامبين بالولايات المتحدة ، يقدّم في كتابه القيّم (مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية) ، الذي صدر عن دار (ترانسناشيونال) الأمريكية عام 1989 م ، جملة من الوقائع والاستنتاجات بهذا الخصوص.

يرى (بويل) أن (الهوبزية) نسبةً إلى المفكر الفرنسي (توماس هوبز) كان لها أثر كبير في الفكر القانوني الدولي الغربي عموماً والأمريكي على وجه الخصوص. وهوبز هو مؤلف كتاب (لوياثان) Leviathen والعنوان مأخوذ من الكتاب المقدس ويعني وحشاً بحرياً يرمز إلى الشرّ. ثم استعير إلى اللغة السياسية

ليعني الدولة ذات القبضة الرهيبة القاهرة والقادرة على تأكيد سلطتها في كل الأوقات والظروف.

ويعد (هوبز) مؤسس الواقعية القانونية الحديثة ، وملهم النظريات السائدة في الغرب ، وتتلخص نظريته في أن " الطبيعة البشرية في أساسها نزاعة إلى الغلبة والتسلط والجشع ، ولذا فانه لا معنى لوجود قوانين لا تقف وراءها لفرضها قوة غالبة قاهرة ، لأن طاعة القانون لا يمكن أن تتحقق إلا قسراً ".

ويأسف (بويل) لتبني الغرب لهذه النظرية ، خاصةً في الولايات المتحدة ويقول " نحن هنا ما زلنا رجالاً ونساءً ، كباراً وصغاراً ، مطيعين نعيش بشكل أساسي تحت ظل نظام هوبزي سياسياً واقتصادياً ، ونتصرف وفقاً لافتراضات ومواصفات هوبزية ". ويضرب مثلاً لذلك بقوله " لقد عمدت إدارة ريغان وأنصارها إلى تمجيد الفضائل الهوبزية المزعومة أمام الشعب الأمريكي، والإنسانية عموماً ، ولكن في الوقت نفسه ، وكما كان متوقعاً ، استطاعت إدارة ريغان عملياً أن تبرهن على الآثام القاتلة للهوبزية لكل من يهمه الأمر. وأقول إن الذين يعيشون بالهوبزية أفراداً وجماعات ، لابد في النهاية أن يهلكوا بسببها ".

وبخصوص القانون الدولي والمنظمات الدولية معياراً لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية ، يقول (بويل) : " إذا كان صناع القرار في حكومة الولايات المتحدة يعملون وفق المبدأ الهوبزي ، وهو أن قواعد القانون الدولي هامشية لا جدوى منها ، فانهم بذلك يتصرفون بشكل يدل على أن حكومة الولايات المتحدة لا تعير أي انتباه إلى توقعات الدول والشعوب الأخرى فيما تراه أقل درجات الاحترام والتقدير الذي تستحقه في علاقتها مع حكومة الولايات المتحدة. وعندما يترجم هذا المؤلف الهوبزي إلى برنامج عمل في السياسة الخارجية الأمريكية ، فمن الطبيعي أن يتحول هذا إلى وصفة ناجعة لخلق الخلافات والصعوبات والنزاع مع الشعوب والدول الأخرى ، وبهذا تضع حكومة الولايات المتحدة نفسها في موضع بحيث تصبح الأداة الوحيدة التي تستطيع أن تحقق بها أهدافها هي الاستعمال الوحشي للقهر السياسي والاقتصادي والعسكري ".

ويؤكد (بويل) أن صناع القرار في الحكومة الأمريكية يلجؤون بشكل مكرور إلى الاستشهاد بالقانون الدولي والمنظمات الدولية ، ولكن هذا غالباً يتم بطريقة مكيافيلية ، أي عندما يكون هذا الاستشهاد مفيداً في تبرير السياسة الخارجية لدى الحلفاء والرأي العام العالمي ، أو بغرض الاستهلاك المحلي عندما يكون من الصعب أو من المستحيل تحرير تلك السياسة على الشعب الأمريكي أو الكونغرس على أساس مكيافيلي صارخ ".

وما يلبث (بويل) أن يتناول بالتحليل سياسة إدارة ريغان وطريقة تفاعلها مع القضايا الدولية والأزمات بما في ذلك الحرب ضد الإرهاب. فعندما وصلت إدارة ريغان إلى السلطة في كانون الثاني 1981 م أعلنت فوراً عن نيتها في استبدال تأكيد الحرب ضد (الإرهاب الدولي) بتأكيد الرئيس كارتر لـ (حقوق الإنسان) لتكون حجر الزاوية لسياستها الخارجية ، وقد كانت الحجة البراقة الخادعة التي استخدمتها إدارة ريغان هي أن الإرهاب يشكل قمة الانتهاك لحقوق الإنسان.

وفي استنباط غريب غير متفق مع المقدمات راحت تبرر لنفسها تجديد الدعم العسكري والاقتصادي للأنظمة القهرية آنذاك في الأرجنتين ، وغواتيمالا ، وتشيلي ، والفيليبين. ويتساءل (بويل) : ما هو الإرهاب ؟ ثم يقول : " إن الإرهاب كلمة فضفاضة ليس لها أي شكل محدد أو معنى مقبول في القانون الدولي والعبارة المتداولة التي تقول : (إن الإرهابي في نظر شخص ما هو مناضل في نظر شخص آخر) ، ليست مجرد عبارة بارعة للتشويش على القيم ، ولكنها تشير إلى أن المجتمع الدولي غير متفق حتى الآن على المعنى القانوني أو السياسي لكلمة الإرهاب. وقد استخدمت هذه الكلمة بمعنى ازدرائي من قبل حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وإسرائيل لوصف مجال واسع من أعمال العنف ضد الأهداف البشرية والمادية ابتداء من الجرائم المادية إلى ما يسمى بحروب التحرير الوطنية ".

والآن فان روسيا التي تدعي مجابهتها للقطبية الأحادية ، تمارس اللعبة الأمريكية نفسها بحجة مقاومة الإرهاب إزاء الثورة السورية ، وتدفع بأسلحتها وأموالها ودعمها الإعلامي والسياسي لحكام سوريا من أجل سحق هذه الثورة والهدف المعروف للجميع أنها تسعى لحماية وجودها العسكري في المنطقة متذرعة بمجابهة الإرهاب ... نفس المنطق الملتوي للسياسة الأمريكية التي حدثنا عنها بويل ... وكأن التاريخ يعيد نفسه ، حذوك النعل بالنعل.

ولقد جاءت معطيات العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، ولاسيما بعد زوال الاتحاد السوفياتي ، وغياب التعددية القطبية التي تحكم العالم ، وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة السياسية والعسكرية والحضارية ، فيما أطلق عليه النظام العالمي الجديد ، أو الموحد ، وانكشاف المواجهة بين هذا النظام وعالم الإسلام ، وظهور العديد من النظريات والآراء التي تمنح الخلفيات الفلسفية للوضع الجديد ، وتعطيه مبّررات التنامي والاستمرار ، وبخاصة نظرية (نهاية التاريخ) لفرنسيس فوكوياما و (صراع الحضارات) لصموئيل هنتنغتن ، جاء هذا كله لكي يضع الأمة الإسلامية قبالة شبكة جديدة من التحديات التي تزيد في تضييق الخناق على بقايا وجودها الحضاري المنهار ، وتهدد بإلغاء شخصيتها وإلحاقها في نهاية الأمر بكيان الحضارة الغربية الغالبة.

إن نظرية (صراع الحضارات) التي قال بها هنتنغتن ، أستاذ العلوم السياسية ومدير مؤسسة (جون أولين) للدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد ، تؤكد بإيجاز على أن الغرب بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بحاجة ماسة إلى عدو جديد يوحد دولة وشعوبه ، وان الحرب لن تتوقف حتى لو سكت السلاح وأبرمت المعاهدات. ذلك أن حرباً حضارية قادمة ستستمر بين المعسكر الغربي الذي تتزعمه أمريكا وبين طرف آخر قد يكون عالم الإسلام أو الصين.

أما نظرية (نهاية التاريخ) فتسعى إلى إلغاء البعد التاريخي ، ووضع الأمم والجماعات كافة ، عراة ، قبالة الصنمية الاقتصادية التي تنزع إلى تسوية الجميع إزاء مطالبها ، لكنها من وراء هذا تزيد أغنياء العالم وطواغيته غنىً وجبروتاً ، وفقراءه ومستضعفيه فقراً واستعباداً. انها بشكل من الأشكال مناورة فكرية تمنح خلفيات تنظيرية لممارسات تتجاوز ابتداء منظومة القيم الخلقية ،

وثوابت العقائد والأديان والمطالب الأساسية للإنسان ومن وراء هذه المناورة تكمن الخبرة الصليبية واليهودية والاستعمارية والرأسمالية.

إن إلغاء الذاكرة التاريخية ، وتحكيم الصنمية الاقتصادية المسلحة بكل قوى العلم والتكنولوجيا والتفوق العسكري وحتى السياسي للغرب ، لن يجعل الفقير غنياً وينزل بالأغنياء لكي يقاربوا الفقراء ، بل ستجعلنا وكل المستضعفين في الأرض ينسلخون عن تاريخهم ، ويفقدون تميزهم ويزدادون التصاقاً بالقوى المتحكمة في آليات الاقتصاد العالمي.

إن تجريد العالم من بطانته الروحية ، والوجود من تجذّره في الغيب ، ومنح السلطة المطلقة للاقتصاد ، سوف يميل بالميزان ، وسيكون الإنسان هو الخاسر الوحيد.

وإذا أردنا الحق فان (نهاية التاريخ) بما تنطوي عليه من إلغاء للتاريخ ، انما هي رؤية خاطئة تتشكل على النقيض من قوانين التاريخ الذي جبل على التغاير والتنوع والتدافع والاختلاف : {... وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ ...}[سورة البقرة : الآية 251] {... وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ + إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ...} [سورة هود : الآيتان : 118-119] {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ...}[سورة الحجرات : الآية 13].

لقد طبعت النفس البشرية على الانتماء للتاريخ ، وكل محاولات فك الارتباط بين الإنسان وتاريخه باءت بالفشل وبقي العمق الزمني الذي ينطوي على الخصائص والمقوّمات ، ماضياً لكي يعمل عمله في صميم الممارسات والخبرات.

وأما بالنسبة للحقيقة الثانية فانها تذكرنا بقلق المعرفة الإنسانية الغربية على اطلاقها ، وعدم يقينيتها ، ذلك أن ظاهرة التكامل المعرفي الذي هو أشد الظواهر المعرفية حداثة يرتبط في جذوره بثنائية العلاقة بين الوحي والعقل ، بين المعرفة الإسلامية المستمدة من الوحي ، والمعرفة الإنسانية المستمدة من العقل وبما أن الأخير لا يمكنه بحال من الأحوال أن يتجاوز نسبيته واحتماليته وقصوره ، فلابدّ له من نقاط ارتكاز يستند إليها فيزداد انضباطاً ومقاربةً للحقائق المطلقة.

العلم الديني علم يقيني في أصوله وثوابته ، والعلم العقلي علم احتمالي في كشوفه ونتائجه ، فلابدّ – إذن – من التحقق بالتكامل بين العلمين ، إذا أردنا أن نصل إلى نتائج أكثر انضباطاً. فهي – إذن – الضرورة التي لا خيار فيها ، لأنها ترتبط أساساً بتحقيق المنفعة البشرية وحماية الإنسان من غوائل الخطأ والانحراف.

لنقف قليلاً عند ظاهرة احتمالية المعرفة الإنسانية وعدم انضباطها Not Exact Sciences قدر ما يسمح به المجال ، وضرورة اتكائها – إذا صح التعبير – على ثوابت المعرفة الدينية التي يحمل مصدرها الموحى به مصداقيته المطلقة.

سوليفان في (حدود العلم) Limitation of Science على سبيل المثال ، يؤكد بعد سبره العميق لجوانب من هذه المعرفة ، قلقها وظنيتها ، وعدم قدرتها إلى الوصول إلى حافات اليقين المطلق ، وهو أمرٌ يكاد أن يكون مستحيلاً : " إنه ليس في نظريات علم النفس كافة شيء من شأنه أن يغيّر جيداً من قناعتنا بأن هذا العلم لا يمكن اعتباره علماً حتى الآن. وللمعارف الأخرى أيضاً ، مثل علم الاجتماع

والاقتصاد وما إلى ذلك ، بعض النواحي التي لا تعتبر مرضية من وجهة النظر العلمية. والعلم هو أقوى ما يكون عليه عندما يتناول العالم المادي ، أما مقولاته في المواضيع الأخرى فتعتبر نسبياً ضعيفة ومتلجلجة "(1) وهي النتيجة نفسها التي ينتهي إليها الكسيس كاريل في (الإنسان ذلك المجهول) Man The Unknown : إن السيطرة على عينة من العالم المادي لغرض فهمها ممكنة إلى حدّ ما ، أما السيطرة على عينة يدخل فيها الإنسان ، والعقل ، والحياة ، والعلاقات السياسية والاجتماعية ، طرفاً ، فتكاد تكون مستحيلة ، والنتيجة التي نصل إليها في هذا المجال " ضعيفة ومتلجلجة "(2). الأمر الذي يذكرنا بما سبق وأن قاله الاقتصادي البولندي المعروف (أوسكار لانكه) أحد أكبر أخصائيي الدول النامية ، لدى استعراضه جهود الكتاب الذين اهتموا بدراسة اقتصاد مجتمعات ما قبل الرأسمالية ، منذ عصر ماركس وحتى عصر بورشييف وهو " ان هذه الدراسات جميعها مفككة ، لذلك فان الاقتصاد السياسي للنظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية لم يخرج بعد إلى حيّز الوجود باعتباره فرعاً منظماً من فروع الاقتصاد السياسي "(3).

واضع أسس الفلسفة الوضعية : " أوغست كونت " يتخذ بسبب من دوافعه الذاتية التي لا تقوم على أي أساس موضوعي ، موقفين متناقضين من المرأة ، وهو عالم الاجتماع المعروف !! ففي بحث له بعنوان (رسالة فلسفية في التذكار الاجتماعي) يبعث به كونت إلى محبوبته (كلوتيلد دي فو) يغيّر رأيه في المرأة ومكانتها الاجتماعية تغييراً تاماً " فقد كان منذ أشهر يكتب إلى تلميذه (ستيوارت مل) فيرى أنه ليس في المرأة أمل ولا خير ، أما الآن فهو يرى المرأة عنصراً أساسياً في الإصلاح الاجتماعي الذي وقف نفسه عليه "(4).

والسبب في هذا الانقلاب الفجائي من النقيض إلى النقيض ، هو أنه في الأولى كان يحب امرأة قبلت الزواج منه ، ولكنها خدعته فدفعته إلى محاولة الانتحار والالتحاق بمستشفى المجانين حيناً من الدهر. وفي الثانية أحب فتاة لم يتح له الزواج بها ، لكنها منحته نفسها وأحبته حباً صادقاً "(5).

ونقارن هذا التأرجح الفكري بالموقف الديني من المرأة ... الموقف الثابت الواضح المنبثق عن علم إلهي محيط بتكوين هذا الجنس وخصائصه ووظائفه المناسبة ، فنراه شاسعاً ، ونرى الذين يتجاوزونه صوب الأحكام النسبية المتغيرة ، كأحكام (كونت) ويريدون أن يتعاملوا على أساسها المتقلب مع المرأة ، يستحقون الرثاء وعدم التسليم بمقولاتهم.

وإذا كان موقف كونت ، مؤسس واحدة من أشد الفلسفات أهمية وانتشاراً في أوربا ، يغيّر رأيه بسبب دوافع ذاتية صرفة ، وفي إحدى المسائل الأساسية في الحياة البشرية : المرأة ، فكيف يرجى لفلسفته أن تمنح اليقين لتلامذتها والمعجبين

([1]) حدود العلم ، الدار العلمية ، بيروت – 1970 م ، ص 60-61.

([2]) ينظر بالتفصيل : عماد الدين خليل : تهافت العلمانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – 1975 م ، هامش 5 ، صفحة 54-55.

([3]) الاقتصاد السياسي : ترجمة محمد سلمان الحسن ، عن : محمد علي نصر الله : أضواء على نمط الإنتاج الآسيوي ، مجلة آفاق عربية ، بغداد ، سنة 2 ، عدد 6.

([4]) طه حسين : ألوان ، دار المعارف ، القاهرة – 1958 م ، ص 154.

([5]) المرجع نفسه : ص 154.

بها ، بل كيف نفّسر تحوّلها ، وغيرها الكثير من الفلسفات البشرية العاجزة ، إلى ما يشبه الدين الذي ينحني الغربيون لمسلّماته ويعتقدون أنه الحق المطلق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ... الا ينسحب الأمر على معظم الفلسفات والعقائد الوضعية التي لم تتلق الهدي من السماء ؟

فالصيرورة الديالكتيكية التي جاء بها (هيغل) قد علمت الناس عبادة القوة. وقد ساند هو نفسه كل رجل ارتقى عرش السلطان " فحين حاول (نابليون) بحراب جيشه أن يدخل العلاقات البورجوازية إلى ألمانيا ، كان (هيغل) الذي كان في ذلك الوقت يضع أسلوبه الديالكتيكي ، يتجاوب مع الثورة الفرنسية ، ورحب بدخول جيش نابليون إلى (ينّا) الألمانية باعتباره التجسيد التاريخي لشكل جديد للروح المطلقة ، ثم سمى نابليون (الروح المطلقة على جواد أشهب). ولكن بعد عشرين سنة من ذلك ، حين قوي الحكم الملكي الإقطاعي في ألمانيا ، والذي كان على رأسه فردريك وليم الثالث ، كان هيغل قد فقد أفكاره الثورية وأصبح فيلسوف الدولة في مملكة بروسيا "(1).

وكان الدكتور (وليم رايخ) وهو رجل ماركسي من اتباع فرويد ومؤسس معهد (السياسة الجنسية) قد أصدر تحت تأثير (مالينوفسكي) كتاباً أسماه (وظيفة الشهوة الجنسية) شرح فيه النظرية التي تزعم أن الفشل الجنسي يسبب الوعي السياسي لدى الطبقة العاملة ، وأن هذه الطبقة لن تتمكن من تحقيق امكانياتها الثورية ، ورسالتها التاريخية ، إلا بإطلاق الحافز الجنسي دون حدود أو قيود ، وطرح نظريته التي أسماها (نظرية كأس الماء) ، وخلاصتها أن على المواطن السوفياتي إفراغ شهوته في أية امرأة تصادفه من أجل التحرّر من العطش الجنسي وما يقود إليه من كبت مدّمر. ولكن وبعد مضي أقل من سنتين أعلن (لنين) حملته ضد هذه النظرية التي كانت ستؤول إلى تحوّل الجيل الجديد في الاتحاد السوفياتي إلى أولاد حرام ، ودعا – بدلاً من ذلك – إلى الاحتشام والتعفف واحترام الأسرة والإقبال على الزواج ، رغم أن مؤسسي النظرية الماركسية (ماركس وانغلز) أعلنا في المنشور الشيوعي المعروف حربهما ضد فكرة الأسرة واعتبراها عرضاً بورجوازياً زائلاً(2).

ثم ها هو (جان بول سارتر) ، زعيم الفلسفة الوجودية الملحدة ، في محاورته الأخيرة مع (سيمون دي بوفوار) قبيل أسبوعين من وفاته يعترف : " أنا لا اشعر بأني مجرد ذرة غبار ظهرت في هذا الكون ، وانما أنا ككائن حسّاس تم التحضير لظهوره وأحسن تكوينه ، أي بإيجاز ككائن لم يستطع المجيء إلا من خالق "(3).

وقد تكفي هذه الشواهد – وهناك غيرها الكثير – للتأكيد على قلق المعرفة الإنسانية الغربية ، ونسبيتها ، وضرورة ألا نجعلها الحكم الفصل في مناهجنا التعليمية ، وأن نتولى بدلاً من ذلك إعادة صياغتها وفق ثوابت التصوّر الإسلامي

([1]) عبد الحميد صديقي : تفسير التاريخ ، ترجمة كاظم الجوادي ، الدار الكويتية ، الكويت – دون تاريخ ، ص 78-79.

([2]) آرثر كويستلر ورفاقه : الصنم الذي هوى ، ترجمة فؤاد حمودة ، دمشق – 1960 م ، ص 57-58.

([3]) محمد جابر الأنصاري : المحاورة الأخيرة بين سارتر ودي بوفوار ، مجلة الدوحة ، قطر ، عدد 77 ، مايو 1982 م.

الذي لا يخضع للتقلبات والنسبيات والأهواء التي أدانها القرآن الكريم بالحسم الواضح : {إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }[سورة النجم : الآية 23].

وهذه الشواهد ، تضعنا مرةً أخرى أمام ضرورات التأصيل الإسلامي للمعرفة ، بما في ذلك العلوم السياسية ... لأنها تستمد بنيتها من بيئتنا نحن ، من تصوّرنا للكون ، والحياة والوجود والإنسان والمصير ... ومن ارتباطها الوثيق بأشد الحقائق الكونية قوةً وحضوراً ، فلا تجنح بها الميول والأهواء الذرائعية عن أن تكون آلية أو أداة موضوعية للتعامل مع الإنسان والمجتمعات البشرية.

في سياق كتاب سيصدر لاحقاً بعنوان (آيات قرآنية تطل على العصر).

ولا بأس أن انقل هنا جانباً من مقال لي كتبته أخيراً بعنوان (الشورى والعدل) بسبب من ارتباطه بالموضوع ... قلت فيه : ليس من عجب أن تأتي هذه الآيات العشر التي تندّد بالظلم ، وتحكي عن المصير الأسود للظالمين يوم الحساب في سورة (الشورى) ، ذلك أن ثمة علاقة جدلية حميمة بين الشورى ومعادلها الموضوعي : (العدل) وبين غياب الشورى ومعادله الموضوعي : الظلم ... وليس ثمة بين الحالتين أي هامش على الاطلاق ... فإما هذا وإما ذاك ... ذلك أن غياب الشورى يعني بالضرورة ، اقتراف الظلم وإشاعته بين الحاكم والمحكوم.

والشورى ، قبل الديمقراطية ، ومعها ، وبعدها ، تتكفل بأقصى درجات الحرية السياسية والعدل الاجتماعي ، فيما لا تبقى معه أية حاجة لقبول مصطلحات مستوردة من خارج دائرة القاموس الإسلامي الأصيل.

إن القرآن الكريم يسمي سورة بكاملها (سورة الشورى) ، ثم هو يربط في آيات عشر من هذه السورة بين فكرة الشورى وبين الممارسة السياسية والاجتماعية في التعامل معها أخذاً ورداً ... ولنقرأ هذه الآيات : {وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ + وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ + وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ + وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ + وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ + إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُوْلَئِكَ لَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ + وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ + وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن وَلِيٍّ مِّن بَعْدِهِ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ + وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُّقِيمٍ + وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَاء يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن سَبِيلٍ}[سورة الشورى : الآيات 37-46].

إنها الرؤية الشمولية لمفاهيم العدل ، الرؤية التي ترفض التجزيئ ، وتمتد إلى الخبرة في بعدها الزمني ثم تمضي إلى ما وراء الزمن الراهن لكي تلاحق الظلم وتنتصر للمظلومين في يوم الحساب ... الرؤية التي تجعل عقاب السيئة بسيئة مثلها ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى حالة العفو والإصلاح بين الناس ، فيما قد يأتي بنتائج أكثر فاعلية في حياة الناس ... الرؤية التي ترفض وضع الخدّ الأيسر

لمن يظلم الناس ، لكي يتلقوا صفعات أخرى ، وتدعو – بدلاً من ذلك – إلى اتخاذ موقف إيجابي إزاء الظالم بالرّد على بغيه والانتصار عليه ... الرؤية التي تعلن بأن الله سبحانه وتعالى ، الحاكم الأوحد لهذا العالم ، لا يحب الظالمين ، فكأنه جل جلاله يقول أنه ما دام قد أعلن غضبه على الظالمين فسوف يلقون منه ما يوازي جرائمهم التي اقترفوها ... الرؤية التي تدعو للانتصار بعد الظلم ، ولكنها ترفض ، وبشكل قاطع ، البغي في الأرض بغير الحق ، وتتوعد من يمارسه بالعذاب الأليم ، حيث يتمنى الظالم يومها أن يجد ثغرة أو ثقباً صغيراً يرد من خلاله إلى الحياة الدنيا لكي يعمل غير الذي كان يعمل ، ولا من مجيب ... وها هي نار جهنم تنتظرهم في نهاية المطاف حيث يعرضون عليها وقد خشعت أبصارهم من الذل ، وخسروا أهليهم ، وليس ثمة من ينقذهم ، كما كان الحال في الحياة الدنيا يوم أن كانوا يتترّسون بالعباد فيزدادون ظلماً وطغياناً. الرؤية التي ترد طغيان هؤلاء وظلمهم إلى إرادة الله الذي علم ما في سرائرهم فساقهم إلى هذا المصير المفجع الرهيب ... حيث لا أهل ولا ولد ... ولا تابعين ولا أنصاراً ... وحيث البقاء الأبدي في العذاب المقيم.

أي تنديد هذا بأولئك الذين يضعون الشورى وراء ظهورهم ، ويستبدلونها بالتفرّد والظلم والطغيان ؟ تنديد يطوي جناحيه على الآني والدائم ... والموقوت والأبدي ... والدنيا والآخرة ... ويمسك بتلابيب الظالمين فلا يمنحهم الفرصة على الاطلاق للإفلات من العقاب.

ومن أجل ذلك تشكلت ، وبصيغ مدهشة ، حالة الحرية ، والالتزام بالشورى في بعديها السياسي الاجتماعي في عصر الراشدين (رضي الله عنهم) أولئك الذين عرفوا كيف ينفذون مفاهيم هذا الدين في واقع الحياة ... وكيف كانت خطاباتهم التي كانوا يرفعونها قبالة الجماهير لحظة تسلمهم المسؤولية ، بمثابة تأكيدات متواصلة على هذا الالتزام المدهش ، وتنفيذ مطالبه ، في واقع الحياة.

بدءً من أن أحداً منهم لم يولّ من بعده ابناً أو قريباً ، وانتهاء بحشود هائلة من الممارسات السياسية والاجتماعية مع أبناء أمتهم ، لا يتسع مقال موجز كهذا من الخوض فيها لشدة ما يعرفها الناس قاصيهم ودانيهم على السواء ... ويكفي أن نستمع لابن الخطاب (رضي الله عنه) وهو يقول بعد واقعة ضرب القبطي على يد ابن حاكم مصر عمرو بن العاص : (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟). ويكفي أن نسترجع مقولة المفكر الجزائري المعروف مالك بن نبي (رحمه الله) من أن الغرب إذا كان قد عرف ونفذ ديمقراطية ذات وجه واحد فنحن في ذلك التاريخ قد نفذنا خبرة شورية مركبة ذات وجهين ... في الأولى تسمح لأبناء أمتك بأن يعترضوا بحرية مطلقة على حكامهم ، أما في الثانية فتمضي خطوة أخرى فتدفعهم دفعاً إلى الاعتراض ، وتغريهم به ، وتساعدهم عليه ... فيما هو معروف من سياسات الراشدين وبعض الحكام المسلمين الذين ساروا على هديهم ... فإما الشورى والعدل ... وإما الطغيان والتفرد والظلم ... وليس ثمة ايما هامش على الاطلاق بين الحالتين.

[3]

في رسالة تسلمتها على الانترنيت من طالب دكتوراه يوجه إليّ الأسئلة التالية : هل يمكن اعتبار دولة الإسلام التي أقامها الرسول (صلى الله عليه وسلم) في المدينة (دولة مدنية) وبناء الأطروحة استناداً إلى ذلك :

ما رأيكم في استخدام مصطلح : " الدولة المدنية " من حيث التعبير عن مفهوم الدولة في الفكر السياسي الإسلامي ؟ وإذا كنتم لا ترون هذا المصطلح مناسباً لهذا الغرض ، فلماذا ؟ وما المصطلح الذي ترونه مناسباً ؟

ثمة من يرى أن " صحيفة المدينة " التي جعلها الرسول (صلى الله عليه وسلم) دستور التعامل بين مواطني المدينة المنورة آنذاك ، تمثل تأصيلاً مناسباً لمفهوم الدولة المدنية في الواقع المعاصر ، ما رأيكم في ذلك ؟ وما هي مضامين الوثيقة التي تعبر عن هذا التأصيل ؟

كيف نفهم العلاقة بين مقاصد الشريعة الإسلامية والدولة المدنية ؟ وما هو دور المقاصد في تحقيق مدنية الدولة ؟ وما دور الدولة في ضمان تحقيق المقاصد العليا للشريعة ؟

ما هي المتطلبات الفكرية والفقهية اللازمة لتحقيق مبادئ الدولة المدنية كما نفهمها في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ، وما هو دور المفكرين المسلمين في توضيح مفهوم مدنية الدولة في الإسلام ، لاسيما في ظل الفهم الشائك واستخدام المصطلح من قبل توجهات فكرية وايديولوجية وسياسية مختلفة ؟

يقول بعض المفكرين المسلمين ان " الدولة الإسلامية هي دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية ؟ " ما موقفكم من هذه العبارة ؟ وما المقصود بالمرجعية الإسلامية في هذا السياق ؟

فكان جوابي :

مصطلح (الدولة المدنية) هو من نتاج الخبرة السياسية الغربية التي انشقت ، وهي محقة ، عن الدين المسيحي المحرف ودولته (الدينية) التي أقامها في أوربا فوقفت كما هو معروف في مواجهة العدل الاجتماعي والحرية السياسية والدينية والحركة العلمية. وبالتالي فان المصطلح يعكس بالضرورة وجهة نظر علمانية تسعى إلى فك الارتباط بين الدين والدولة.

وبما أن الدين (الحقيقي) هو منهج حياة ومصدر تأسيسي للتشريع ، وبما أن الإسلام باعتباره خاتم الأديان هو الخبرة الدينية المكتملة فان الدولة التي شكلها هي دولة دينية بهذا المفهوم تعالج كل الأمور المدنية على اطلاقها مستمدة تشريعها من مصدريها الأساسيين وهما القرآن الكريم والسنة النبوية المنفتحان على المدى في مواجهة كل المشكلات الاجتماعية والسياسية والعلمية بل دافعان بقوة للتحقق بكل المفاهيم المدنية من عدل اجتماعي وحرية سياسية ودينية ونشاط علمي.

ومع ذلك ومن أجل إزالة أي لبس بخصوص المصطلح فان تسميتها (بالدولة الإسلامية) يمثل البديل المناسب تماماً. ان علينا ألا نندفع وراء ردود الأفعال التي يشكلها العقل الغربي في سياقها التاريخي فنهرع في حالة الدفاع عن النفس ورد الشبهات إلى اقتباس مصطلحات هي وليدة ظروف غير ظروفنا وأخشى ما يخشاه المرء أن يجرنا المصطلح إلى نوع من (العلمانية) التي تفك الارتباط بين الديني والسياسي فيما هو نقيض للبداهات الإسلامية.

صحيح أن (صحيفة المدينة) التي رسمت أصول العلاقة بين المسلم وغير المسلم في المجتمع المدني تمثل تأصيلاً مناسباً لمفهوم الدولة في الواقع المعاصر وان إصدارها يمثل تطوراً كبيراً في مفاهيم الاجتماع السياسية. فهذه جماعة تقوم لأول مرة في الجزيرة العربية على غير نظام القبيلة وعلى غير أساس رابطة الدم ، حيث انصهرت طائفتا الأوس والخزرج في جماعة الأنصار ثم انصهر الأنصار والمهاجرون في جماعة المسلمين ثم ترابطت هذه الجماعة المسلمة مع اليهود الذين يشاركونهم في الحياة المدنية إلى أمد ، ولأول مرة بحكم القانون حيث ترد الأمور إلى الدولة. ومن خلال تغيير شامل وتحول سريع طوى الدستور صفحة اجتماعية طابعها القبلي وفتح صفحة جديدة أكثر إيجابية وأقرب إلى الترابط والتكافل والوحدة الفكرية.

لقد أقرت الصحيفة مفهوم الحرية الدينية بأوسع معانيه وضربت عرض الحائط مبدأ التعصب ومصادرة الآراء والمعتقدات. كما انها حددت المسؤولية الشخصية وأكدت البعد عن ثارات الجاهلية وحمياتها ووجوب الخضوع للقانون ورد الأمر إلى الدولة وأجهزتها للتصرف بها في شؤون الحرب والسلم. وان حرب الأفراد وسلمهم انما تدخل في الاختصاص العام فلا تحدث فردياً. كذلك محاولة الدولة في إقرار النظام والأخذ على يد الظالم أياً كان.

ورغم ذلك فان الصحيفة ليست هل كل شيء في صياغة مفاهيم التشريع الإسلامي. فلقد أسهم القرآن والرسول جنباً إلى جنب في رسم الخطط ووضع التشريعات وبناء المؤسسات وتغطية المتطلبات المتزايدة للدولة الجديدة ولم تكن (الصحيفة) وحدها رغم خطورتها في تلك المرحلة هي كل شيء كما يحاول الكثير من الباحثين أن يصوروا من خلال مبالغتهم. فهي ليست سوى لبنة واحدة في البناء التشريعي الكبير الذي وقع عبء إقامته على عاتق القرآن الكريم قبل كل شيء. هذا إلى أن الكثير مما ورد في (الصحيفة) لا يعدو أن يكون برنامجاً مرحلياً بالنسبة للخارطة الثابتة الدائمة لدولة الإسلام وستراتيجيتها التشريعية الشاملة. ومن ثم فان التأكيد على أهمية الصحيفة فضلاً عن أنه يعد بحد ذاته خطأً تاريخياً وموضوعياً ، فانه يحجب في الوقت نفسه الحجم الحقيقي للتشريع القرآني الذي كان يتمخض باستمرار عن مزيد من القوانين والتشريعات ويقود الباحث بالتالي إلى الرؤية الغربية الوضعية التي تجد في (الصحيفة) محاولة بشرية أولية من المحاولات التي قام بها المشرعون على مدار التاريخ لتنظيم شؤون دولهم الناشئة. وانه يجب الا يغيب عن بالنا أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يكن ينطق عن الهوى وانه كان يصدر في الخطوط التأسيسية للدعوة عن وحي الله وان هذا الوحي يبدو أكمل ما يبدو في القرآن الكريم نفسه ، وكل الإنجازات والأعمال الأخرى انما هي امتداد وتوسيع وتفسير فحسب لهذا الأصل الإلهي الكبير.

ان دولة الإسلام دولة متميزة في تاريخ البشرية لأنها أقرّت مبدأين لا وجود لهما إلا في دولة غير دينية وأول هذين المبدأين هو حرية الأديان وهي حرية لا تقرها الدولة الإسلامية وتسمح لها فحسب بل انها تتعهد برعايتها. وثانيهما هو تعريف فكرة الوطن والدولة في أوسع معانيها تسامحاً وإنسانية وهو مبدأ يكفل المساواة في الحقوق والواجبات الوطنية بين جميع أفراد الدولة على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم وعاداتهم.

ان دولة الإسلام هي دولة (العقيدة) التي قامت من البدء على أن السلطة الحاكمة العليا هي الله ، القوة المحايدة التي تقرر المبادئ والوجهات العامة ، إذ هي لا تميل مع فرد أو جماعة أو طبقة ولا تنحاز لحاكم أو محكوم ... ان فهم السيرة لا يمكن أن يتم إلا وفق نظرة شمولية تدرس حركة الإسلام كخطوات في برنامج شامل مرسوم في علم الله ومحدد في قرآنه وان الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يكن سوى منفذ لهذا البرنامج بأسلوب يعتمد على قدرته وأخلاقيته وذكائه وامكاناته الفذة في التخطيط والتنفيذ. ورغم ان القرآن الكريم نزل منجماً وراحت آياته تنزل على مكث لكي تلامس الأحداث وتعلق عليها بعد وقوعها إلا أنه بمجموعه كمبدأ (ايديولوجية) لا يخرج عن نطاق كونه برنامجاً إلهياً شاملاً ترتبط ممارساته الجزئية بكليات شاملة محددة سلفاً في علم الله. ومن ثم فان (الظروف الراهنة) ليست هي الحتمية المؤقتة التي تحدد مسار الإسلام وخطى رسوله (صلى الله عليه وسلم) انما هناك (الهدف) الذي يفرض أحياناً وقفة ضد الأعراف والظروف وتمرداً وانقلاباً شاملاً على مواضعاتها وهذا ما يبدو واضحاً منذ أول لحظة في الشعار الحاسم الذي طرحه الرسول (صلى الله عليه وسلم) بوجه الجاهلية (لا إله إلا الله) فأي ظرف راهن موقوت أوحى بهذا الشعار الانقلابي الشامل الذي جاء يدمر على الوجود الجاهلي جل قيمه وأهدافه ومعالمه ومفاهيمه وعاداته وتقاليده ؟

الدولة الإسلامية هي أداة أو آلية عمل لتنفيذ مقاصد الشريعة في واقع الحياة وبدونها لن تكون هذه المقاصد سوى نظريات تسبح في الفراغ. هذه المقاصد التي تنطوي على السعي المكافح لتحقيق العدل الاجتماعي والحريتين الدينية والسياسية والتقدم العمراني (بما فيه النشاط العلمي) إذا ما أتيح لها التنفيذ فانها ستنشئ حالة متميزة من الحياة التي يسودها الأمن والعدل والرخاء والتقدم بكل ما تنطوي عليه هذه المفاهيم من معنى. ولسوف يكون دور الدولة تحفيز أجهزتها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية من أجل تحقيق المطلوب وحمايته من التآكل أو الاغتيال أو الانتقاص أو العدوان.

أرجو توجيه هذا السؤال للمعنيين بالفقه السياسي من أمثال د. سليم العوا ، فهمي هويدي ، منير شفيق ، د. محمد عمارة و د. فتحي عثمان ممن كتبوا كثيراً في الموضوع فستجد عندهم الجواب إن شاء الله.

إذا تأكد لكل المعنيين بأن إسلامية الدولة تعني بالضرورة تنفيذ مطالبها المدنية بالكامل وانها ليست دولة (ثيوقراطية) بأي معيار من المعايير ، وأن ما حققته في بداياتها الأولى من حماية مصالح المواطنين على اطلاقهم وما منحته إياهم من حرية واسعة في انتمائهم الديني ونشاطهم الاجتماعي ومعارضتهم للأخطاء والانحرافات ونزوعهم للكشف والتقدم ... الخ حقائق مؤكدة على أرض الواقع فلماذا هذه الازدواجية في التعبير أو المصطلح ؟ ان الدولة الإسلامية هي بالضرورة دولة الخدمات المدنية التي تستمد ضوابطها ومعاييرها من (الوحي) مصدرها الأساس.

أما المقصود بالمرجعية الإسلامية فهي مصادر التشريع الإسلامي من كتاب وسنة ورصيد فقهي عرف مؤسسوه الكبار كيف يستدعون الوحي والعقل معاً لتنزيل معطياتهم الفقهية على الوقائع والأقضية والنوازل والمستجدات مستهدين

بمؤشرات مقاصد الشريعة العليا وفقه الموازين الذي يعرف كيف يزن الحالة مناط البحث ويضع لها الحل أو الجواب المناسب.

(4)

في ضوء المعطيات السابقة يمكن التأشير على المعايير الاساسية لجودة الدولة الحديثة ..

- الدين هو بالضرورة منهج حياة وان مجابهة الانحراف لن تكون الا بتشريع مفصل ودين يتولى معالجة كل شيء وهو المنهج الوحيد في مواجهة المناهج الوضعية التي تقوم على التحريف لحقائق الكون والوجود والانسان
- في الدعوة الى الدولة الاسلامية يتحتم عدم تقبل معطيات العلوم السياسية الغربية بسبب انعكاس الرؤية الغربية المادية العلمانية على تكوينها ولكونها لم تكتسب صفة العلمية لانها فكت ارتباطها ابتداء باشد الحقائق الكونية ثقلا وحضورا
النظريات السياسية الغربية الاكثر حداثة مثل (نهاية التاريخ) و (صراع الحضارات) لايمكن التسليم بمقولاتها فضلا عن ان اصحابها انفسهم عادوا فبدلوا في الكثير من معطياتها
- العلم الديني الذي تقوم عليه العلوم الاسلامية علم يقيني في اصوله وثوابته والعلم العقلي علم احتمالي في كشوفه ونتائجه
- مناهج الشورى الاسلامية تنطوي على كل ايجابيات الديمقراطية الغربية وتتجاوز سلبياتها
- الدولة التي اقامها الاسلام هي تحديدا (الدولة الاسلامية) التي تنطوي على كل ماتقدمه الدولة المدنية من خدمات وتتجاوز سلبيات الدولة الدينية التي شهدها عالم الغرب

أهم المراجع

1- حدود العلم، سوليفان، الدار العلمية، بيروت، طبعة اولى1970
2- تهافت العلمانية، عمادالدين خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة اولى 1975
3- الوان،طه حسين،دار المعارف،القاهرة،طبعة اولى 1958
4- تفسير التاريخ،عبدالحميد صديقي،ترجمة كاظم الجوادي،الدار الكويتية، الكويت، طبعة اولى (د.ت)
5- الصنم الذي هوى، ارثر كيستلر ورفاقه،ترجمة فؤاد حمودة،د.ن،طبعة اولى 1960م
6- المحاورة الاخيرة بين سارتر ودي بوفوار، محمد جابر الانصاري،مجلة الدوحة،قطر,عدد77 مايو 1982م
7- مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الامريكية، فرنسيس انتوني بويل، دار ترانسناشيونال، طبعة اولى 1989م

ULUSAL ARAŞTIRMA INCELEME,
BASIN YAYIN VE ORGANIZASYON
TIC. LTD. ŞTI.

تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة المعاصرة في ضوء المقاصد وفلسفة التشريع

بقلم : أ د. محمد عياش الكبيسي

" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني:
(المجتمع والدولة : نظرة مقاصدية) والذي تقيمه المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث (نصر) بالمشاركة مع مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي وجامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية
إسطنبول بتاريخ 6 ، 7 ،2014/4/8 م.

تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة المعاصرة في ضوء المقاصد وفلسفة التشريع

مقدمات ومنطلقات:

ظلت الشريعة الإسلامية تمثل المصدر الوحيد للدولة الإسلامية منذ نشوئها الأول على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حتى سقوطها المدوّي في بدايات القرن الماضي، والذي صحب معه جملة من التحديات بينها التحدي أو الغزو الثقافي، والذي ترافق مع حالة التفوق الغربي عسكريا وعلميا وإداريا واقتصاديا، وكان من إفرازات هذا التحدي التشكيك في صلاحية الشريعة الإسلامية ذاتها للتطبيق وقابليتها لحل مشاكل العصر وتعقيداته المختلفة، وقد ظهر هذا على شكل دعوات مختلفة منها ما تمسّح بالهوية القومية محاولا تحويل القومية إلى عقيدة بديلة، فظهرت عبارات (العقيدة القومية)[1] حتى قال أحدهم: (لا ينهض العرب حتى تصبح العربية أو المبدأ العربي دينا يغارون عليه كما يغار المسلمون على القرآن، والمسيحيون على الإنجيل)[2]. بينما راحت حركات أخرى تتبنى مقولات الغزاة المستعمرين أنفسهم كالعلمانيين والليبراليين والحداثيين..الخ[3].

وقد استجابت الأمة لهذا التحدي الخارجي ثم الداخلي بصورة من صور ردود الفعل السريعة والمستندة إلى مقولات راسخة في عقيدة الأمة وهويتها وتاريخها، وتشكلت الجماعات (الإسلامية) التي أخذت على عاتقها دحض تلك التشكيكات ومقاومتها حتى تشكل جيل جديد سمّي بجيل (الصحوة)[1] امتد من مصر والعالم العربي كله إلى تركيا والهند وجنوب شرق آسيا، وقد مزجت هذه الجماعات بين طروحاتها الفكرية وبين عملها الميداني حيث تمكنت بالفعل من تنظيم الكثير من الشباب والطاقات المتنوعة، ورغم كثرة التضحيات وأنواع الظلم الذي وقع عليها من مختلف الأنظمة الحاكمة إلا أنها تمكنت من مزاحمة التيارات الغازية ومغالبتها على أكثر من صعيد.

بعد أحداث الربيع العربي أتيحت للحركات الإسلامية فرصة ليست بالقليلة لتطبيق المقولات والنظريات التي قاتلوا من أجلها قرابة القرن من الزمان، ففي مصر تمكن الإخوان المسلمون من الوصول إلى منصب الرئاسة، وفي تونس شكلت جماعة النهضة الحكومة بأغلبية مريحة، ونحو هذا ولكن بمستوى أضعف كانت تجربة الإسلاميين في ليبيا واليمن، أما في تركيا وماليزيا فقد كانت التجربة مبكرة أصلا وإن كانت بصور وأساليب مختلفة، وفي قطاع غزة كان نموذج ثالث لكنه بلا شك يتناغم مع هذه الظاهرة ويستفيد منها.

---

[1] الموسوعة الميسرة للأديان والفرق المعاصرة / الندوة العالمية للشباب المسلم ج1ص444.
[2] الثقافة الإسلامية في مواجهة التحديات / د عدنان زرزور وآخرون ص230.
[3] المصدر السابق ص281.

إن مقولات (الصحوة الإسلامية) وأدبياتها وشعاراتها قد انتقلت من ساحة (التنظير والتبشير) إلى ساحة (التطبيق والتنفيذ)، وهي انتقالـــــة

1-مصطلح (الصحوة الإسلامية) جاء معبرا عن هذه الظاهرة أو الحركة المقاومة للتغريب والعلمنة، وقد انتشر في كتابات الإسلاميين وغيرهم، انظر الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم للدكتور القرضاوي، و الصحوة الإسلامية للدكتور عبد الكريم بكار، والصحوة الإسلامية في عيون غربية للدكتور محمد عمارة، وانظر كذلك الصحوة الإسلامية في ميزان العقل لفؤاد زكريا. ستكون لها أبعادها الخطيرة على مختلف المجالات والمستويات.

إن شعار (الإسلام هو الحل) يمتحن الآن، ذلك لأن (الإسلاميين) -في الغالب- لم يقدموا أنفسهم للحل ليتحملوا هم المسؤولية، بل قدّموا الإسلام ذاته في معادلة صعبة ومعقدة، وكانت هذه مجازفة حادّة، حيث أن الإسلام هو عقيدة ودين قبل أن يكون نظاما وقانونا، وهذا يعني أن النظام أو القانون الإسلامي لا يمكن أن يعمل دون التحقق من سلامة أرضيته الدينية والأخلاقية في المجتمع.

نعم هناك فرق كبير بين أن نقول: هذا نظام إسلامي، وبين أن نقول: هذا هو أداؤنا نحن المسلمين برؤيتنا الإسلامية ومراعاتنا لطبيعة الواقع ومستوى الوعي والبناء الديني لدى المجتمعات التي نعيش فيها.

إن السؤال الذي يعيننا على فهم هذه (الفلسفة) هو: هل كان يوسف -عليه السلام- يطبق في مصر نظاما دينيا شرعيا، أو كان يقوم بواجباته الدينية في ظل نظام آخر؟

إذاً هناك فارق جوهري بين (النظام الإسلامي) وبين (الواجب الإسلامي)، فالنظام يكون الإسلام فيه هو المسؤول عن كل شيء تربية وثقافة وسياسة وقانونا، بينما الواجب هو جواب عن دور المسلم في كل ظرف يمر به أو مجتمع يعيش فيه، سواء كان هذا المجتمع إسلاميا أو غير إسلامي، مهيئا ومستعدا لتطبيق الشريعة الإسلامية أم لا.

إن يوسف الصديق -عليه السلام- لم يشكل حكومة (إسلامية) بل قام بواجبه في إنقاذ الشعب المصري من الهلاك جوعا، وهذه غاية عظيمة وجليلة، أما رسالته السماوية فبقيت على الأرجح في دائرة الدعوة والتربية، وهذا النموذج النبوي يعيننا اليوم على ترتيب أولوياتنا في ظل التوازنات المعقدة والتحديات الكبيرة التي تواجهنا على أكثر من صعيد.

إن هذه الورقة معنية أساسا بتوصيف الموقف الشرعي المنسجم مع طبيعة المجتمع والظرف الذي تمر به التجربة الإسلامية، وفق معادلة مركبة تعتمد أسس القراءة الصحيحة للواقع وقواعد التأصيل الشرعي وتنزيل الأحكام، وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: قراءة الواقع وتقدير الموقف

إذا كانت الفتوى عموما تتغير بتغير الزمان والمكان فإن الفتوى السياسية أشد التصاقا بهذا التغير وحاجة إليه، ومن ثم فإن الوعي بطبيعة المرحلة التي تمر بها الأمة وخارطة التوازنات والعلاقات والتحديات الداخلية والخارجية يعد الخطوة الأولى على طريق استنزال الحكم الشرعي، وهذا لا يكون إلى بالنظرة الشاملة والعميقة للملفات الآتية:

أولا: طبيعة المجتمع الذي نعيش فيه، ذاك لأن نظام الحكم هو في جوهره عقد بين السلطة والمجتمع، ومن ثم فإن صورة النظام السياسي تتأثر بصورة المجتمع، فمثلا: لو كان المجتمع يضم مكونات مختلفة ومتوازنة إلى حد ما، كما في دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة، حيث كان هناك مكونان رئيسان؛ المسلمون واليهود، من هنا جاءت الوثيقة النبوية (الدستور) تنظم العلاقة الداخلية لكل مكون، ثم تضع المشتركات العامة، ولذلك يمكن القول: إن دولة الإسلام الأولى كانت دولة مكونات أشبه ما تكون بالفيدرالية ولكن بقيادة إسلامية[1]، ثم لما تكاثر المسلمون عبر الفتوحات والقبول الواسع للدعوة وانحسرت المكونات الأخرى، ظهر التوزيع الإداري على أساس (الأقاليم الجغرافية) وليس المكونات، مع بقاء خصوصية المكونات الأخرى (الأقليات) ضمن (عقد الذمة)[2].

اليوم ربما يكون المسلمون أنفسهم منقسمين على أنفسهم انقساما ثقافيا وسياسيا، بحيث هناك الكثير منهم وبنسب متفاوتة غير مقتنعين بتطبيق الشريعة الإسلامية، أو غير مستوعبين لها، والإسلاميون الذين يتنافسون مع شركائهم هؤلاء على صناديق الاقتراع، قد يفوزون بأشخاصهم وكفاءاتهم الذاتية ولا يعني هذا القبولَ بمشاريعهم الإسلامية، وهذا مؤثّر بالضرورة في صيغة العقد الاجتماعي بينهم وبين شعوبهم، وهم ملزمون دينا وقانونا بهذا العقد، وهذا يعني أن فوز الإسلاميين بالسلطة قد لا يعني قيام (الدولة الإسلامية) أو (تطبيق الشريعة)، والنموذج التركي حاضر هنا، فانتخاب الشعب التركي للعدالة والتنمية هو انتخاب لأدائهم السياسي والخدمي وفق النظام (الديمقراطي العلماني) السائد في تركيا، وليس هناك تفويض صريح من الشعب بتغيير هذا النظام، وهو ما يشبه في هذا الجانب تكليف سيدنا يوسف بولاية مصرية عامة، ولكن ضمن نظام الملك السائد، وهذه مسألة شرعية دقيقة، مؤداها أن المكلف بالولاية عليه الالتزام بمقتضى العقد وإن كان مخالفا لما يراه أو يعتقده، وهذا ما يشير له القرآن الكريم في قوله: (ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك)3 فيوسف كان يحكم الناس بدين الملك وما حصل له مع أخيه استثناء واضح4.

---

[1] جاء في وثيقة المدينة (وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين..لليهود دينهم وللمسلمين دينهم..وأنه على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم...وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة...وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة) السيرة النبوية الصحيحة، د أكرم العمري ج1ص284، وانظر عصر السيرة النبوية للمؤلف نفسه ص146.

[2] وهو عقد ينظم العلاقة بين الدولة المسلمة وبين الأقليات الدينية الكتابية، انظر تحرير الأحكام لابن جماعةص248.

3 يوسف 76.

4 انظر تفسير ابن كثير ج8ص59.

ثانيا: تصنيف المشاكل التي يعاني منها المجتمع بحسب أهميتها وخطورتها، ولذلك نجد النبي الكريم يوسف -عليه السلام- قد جعل قضيته الأولى هي إنقاذ شعب مصر والشعوب المجاورة من الجوع والهلاك، ولم يناقش طبيعة الحكم والقانون ومدى قربه أو بعده عن نور الوحي الذي كان يتنزل عليه، في حين كانت الدعوة للتوحيد عنده يمارسها كفرد وليس كسلطان، والحقيقة أن كل الأنبياء ما كانوا يفصلون بين دعوتهم الربانية وبين حرصهم على معالجة مشاكل المجتمع، فهذا سيدنا شعيب يقول : (ولا تنقصوا المكيال والميزان)1 وهذا سيدنا محمد -صلى الله عليه وعلى جميع الأنبياء من قبله وسلم- يقرأ على قومه في مكة: (وإذا الموؤدة سئلت بأي ذنب قتلت)2 و: (أرأيت الذي يكذّب بالدين فذلك الذي يدعّ اليتيم ولا يحض على طعام المسكين)3.

وبالتالي فإن الإسلاميين اليوم مطلوب منهم أن يقدموا نظريتهم للحل وفق سلّم المشاكل التي يعاني منها المجتمع، وما يحصل في تركيا وماليزيا بلا شك يعبر عن نضوج متقدم في العمل الإسلامي المعاصر، لكن المناطق الأخرى لا زالت مرتبكة ومترددة بين مقولاتها الأيديولوجية ونظرياتها في الحكم والتعامل مع الآخرين.

ثالثا: قراءة المجتمع الدولي والقوى المهيمنة والفاعلة فيه، حيث لا يمكن لأية دولة اليوم أن تعيش بمعزل عن هذا العالم الواسع والمعقد في توجهاته ومصالحه، وقد رأينا التجربة الأفغانية كيف تقدمت أيام الحرب الباردة ثم انتكست اليوم بعد هيمنة القطب الواحد، ورأينا في العراق كيف تمكن صدام حسين من بناء دولة قوية علميا وعسكريا واقتصاديا ثم انهار كل هذا بعد سلسلة من العقوبات الدولية ثم بالحرب الشاملة تحت اسم (قوات التحالف الدولي)، من هنا فصورة الدولة ونظام حكمها لا بد أن يأخذ بحسبانه أن يحقق قدرا مقبولا من الانسجام مع هذا المحيط الواسع والمعقد، والاستناد إلى مقولات المواجهة ودوافعها (الإيمانية) أو (العاطفية) المجردة والمنزوعة من التكافؤ الميداني إنما يقود البلاد والعباد إلى مصير مجهول.

وفي هذه النقطة بالذات نحتاج إلى قراءة دقيقة للتجارب العالمية، خاصة تلك التي تختزن خبرات متراكمة من (المواجهة) و (المسالمة) كاليابان وألمانيا وغيرهما من الدول التي نهضت بعد الانهيار وتمكنت من أن تجد لنفسها الموقع المناسب في المنظومة الدولية بما يحفظ استقرارها وهويتها ويساهم في بناء مشاريعها الطموحة.

المحور الثاني: التأصيل الشرعي

نقصد بهذا المحور البحث العلمي والنظري في الأدلة الشرعية ومراتبها والتي يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

---

1 هود84..
2 التكوير8-9.
3 الماعون 1-3.

أولا: الأدلة التفصيلية المباشرة، فالخطوة الأولى في التأصيل تكون بجمع الأدلة التفصيلية المتعلقة بالمسألة تعلقا مباشرا، وتمييز صحيحها من سقيمها، وراجحها من مرجوحها، واستنباط الدلالة بطرقها المعروفة أصوليا ولغويا، فحينما نقول مثلا : هذا واجب أو حرام، فغالب النصوص لا تحوي هذه العبارات، وإنما هي عبارات استنباطية تؤخذ من دلالات الألفاظ ومقارناتها وقرائنها.

ثانيا: القواعد الكلية، وهي أدلة معتبرة ولكنها ليست مباشرة، بل هي تضم المسألة وشبيهاتها وقريباتها، وذلك مثل قواعد الضرورات والمصالح والمفاسد، كقولنا: (الضرورات تبيح المحظورات) و(يدفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر) و (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[1] وهذه القواعد مؤثرة في الحكم سواء جاء هذا الحكم بدليل تفصيلي أو لا، فحرمة الخمر ثابتة بالنص، لكن إباحتها بناء على قواعد الضرورة وارد، ومن هنا لا بد من تصحيح الفهم الخاطئ لمقولة(لا اجتهاد في معرض النص)[2].

ثالثا: مقاصد الشريعة، وهي المقاصد الكبرى والمعروفة بالمقاصد الخمس؛ (الدين والنفس والعقل والنسل والمال)[3] فمدار الأحكام الشرعية كلها في تحقيق هذه المقاصد بأصولها ومراتبها المعروفة بالحاجيات والتحسينيات، فحرمة القتل مثلا للحفاظ على أصل النفس، والنهي عن الإسراف في الأكل للحفاظ على الصحة وهي حاجة من حاجات النفس، واستحباب التطيب ووضع العطور يتعلق بأمر تكميلي (تحسيني) للنفس، وقد يكون الحكم الواحد يتعلق بأكثر من أصل أو حاجة، فالزكاة ركن في الدين، وهي تسد الضرورات أو الحاجيات لنفوس الفقراء، وهكذا، وهذه المقاصد ليست مجرد توصيف أو استنتاج بل هي موجهات كبرى للباحث والمجتهد، فلا شك أن الدلالة المنسجمة مع هذه المقاصد تختلف عن الدلالات الأخرى.

رابعا: الفلسفة الكلية للتشريع، وهي السقف الأخير والأعلى لضبط التأصيل الشرعي ونظم مفرداته ضمن منهج واحد.

إن الغرب لم يتقدم من خلال قوانينه ولا من خلال مؤسساته المختلفة ولا بالقفزات العلمية الهائلة أو قوته العسكرية الضاربة، فهذه كلها جاءت متأخرة عن النقلة الأولى والكبيرة والتي تحققت بعد الثورة الفرنسية مباشرة، وهي نقلة فلسفية تمكن فيها الغرب أن يضع في مخيلته صورة الدولة التي يريد والإنسان والحرية والعلاقات البينية والتنمية، ثم جاء القانونيون والسياسيون والعلماء لخدمة هذه الرؤية والفلسفة الكلية، وهذا ما نفتقر إليه في عالمنا الإسلامي.

---

[1] هذه القواعد جمعها أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة، انظر مثلا الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي، والأشباه والنظائر للسيوطي الشافعي، وإيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك للونشريني، والقواعد لابن رجب الحنبلي، وهناك موسوعة القواعد الفقهية للبورنو.

[2] حيث أن الاجتهاد في فهم النص ومقارنته بالنصوص الأخرى ومبادئ الشريعة العامة والقواعد الفقهية المعروفة هو الأصل في باب الاجتهاد، والأقرب في فهم هذه المقولة أن نقول لا اجتهاد بمعزل عن مجموع النصوص الواردة في المسألة-والله أعلم-

[3] هذه المقاصد كانت بابا من أبواب أصول الفقه أنظر مثلا أصول الفقه، مصطفى الزلمي ص138-142، والوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان،236، .....ثم أفردت في بحوث مستقلة أنظر مقاصد الشريعة، محمد الطاهر بن عاشور.

أذكر بهذا الصدد مؤتمرا في الاقتصاد الإسلامي، وكان أحد المتضلعين في فقه البنوك الإسلامي يبشرنا بالحلول الفقهية التي تيسّر على الناس بعض معاملاتهم البنكية، وقد اعترضته بسؤال مباشر؛ هل هذه التسهيلات في نتائجها الكلية تشجع ثقافة التنمية أو ثقافة الاستهلاك؟ إن هذا السؤال لم نعتده في مباحثنا الفقهية، وهو مثال جيد لصورة من صور أزمة (الحل الإسلامي) المعاصر.

إن المفردات المتكررة في أدبياتنا الإسلامية مثل: (الرحمة، الربانية، المحاسبة، العدل، العلم، الحوار، الإعمار، الحرية، الكرامة، الابتلاء، الإحسان، الوحدة، التكافل، النظافة، الزينة) ينبغي أن لا تبقى مفردات مفككة، بل لا بد من صياغتها بطريقة تركيبية لتشكل الموجه الأعلى لاجتهاداتنا وسياساتنا، ولتخرج من إطارها الوعظي إلى إطارها الحاكم والناظم.

المحور الثالث: التكييف

يقصد بالتكييف وضع المسألة في إطارها الشرعي، وهي مرحلة التوصيف الشرعي للواقع قبل الحكم عليه، وهذا التوصيف ناتج من قراءة للواقع مرتبطة بقراءة للشرع، فإذا قلنا مثلا: هذه الحالة تدخل في باب الضرورة، فهذا ليس حكما وليس فتوى، وإنما هو تكييف يمهد للحكم أو للفتوى، والضرورة ليست حكما لأنها لا تستلزم الإباحة دائما، فالمحافظة على النفس ضرورة، والفرار من الزحف لا يجوز وإن كان فيه الحفاظ على النفس.

نأخذ الآن نموذجا لتأثير هذا المحور في موضوع بحثنا؛ لو قلنا :إن الرئيس المنتخب من جمهور المسلمين هو (حاكم شرعي)، فهذا تكييف تنبني عليه أحكام كثيرة، منها؛ إلزامه بتطبيق الشريعة لأنه داخل في قوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)[1] وهذه الآية تخص الحكام دون المحكومين، إلا إذا رضي المحكومون بما يخالف الشريعة، وهذا النمط من التفكير سائد عند الكثير من شبابنا اليوم، بيد أننا لو فكرنا بطريقة أدق لوجدنا أن الذي نسميه اليوم (حاكما) ونستدعي له أحكام الحكام والخلفاء في فقهنا الإسلامي هو اليوم ليس كذلك، فالتكييف ليس دقيقا، والصواب أنه موظف كبير وبصلاحيات كبيرة، لكنه محكوم بالبرلمان والدستور والنظام السياسي العام وبعقد محدد ولأجل محدد أيضا، فمن هو الحاكم الآن على الحقيقة؟ وبالتالي فإن مسؤولية تطبيق الشريعة هي ليست مسؤولية (الرئيس المنتخب) أو رئيس الحكومة، وإنما هي مسؤولية مركبة تبدأ بالناخب نفسه ثم بالبرلمان الممثل أو الوكيل عن الشعب والذي بيده السلطة التشريعية وتنتهي بالأجهزة التنفيذية، وعليه فإن كلمة (حاكم) هي تكييف لحالة معينة، وحينما لم يكن هذا التكييف دقيقا جرّ إلى تصورات ومجادلات ومواقف في غاية الخطورة.

---

[1] المائدة 44.

ومثل هذا أيضا ما يتصوره بعض الشباب المسلم عن صفات الحاكم المسلم من خلال الصورة الذهنية للخلفاء الراشدين، في الزهد والتقشف والنوم على التراب..الخ بحيث أنهم لا يتصورون حاكما عادلا وهو يسكن في بيت حسن وبهيئة حسنة ومنعمة، وهم هنا يغفلون عن قصة سيدنا سليمان الذي كان نبيا رسولا وملكا، وكان له صرح ممرد من قوارير[1]، وهذا دليل على أن الزهد سلوك شخصي وليس شرطا في الحاكم، فقد يكون الحاكم زاهدا وقد يكون لا، وكذلك العالم والمعلم والداعية..الخ، وما يتصوره البعض من انتقاص في أغلب الخلفاء المسلمين من سيدنا معاوية إلى آخر الخلفاء العثمانيين بسبب الترف ومظاهر الهيبة والزينة مقارنة بما كان عليه الخلفاء الراشدون لا يخلو من تكييف خاطئ، فالمقارنة ينبغي أن تأخذ إطارها الصحيح بحيث نفرّق بين الصفات الشرعية المطلوبة من الحاكم، وبين التفاوت الشخصي في السلوكيات ومستوى الزهد والتعبد وما إلى ذلك.

المحور الرابع: التنزيل

المقصود بالتنزيل هنا إصدار الحكم الشرعي في واقعة أو نازلة بعينها، وهذا له صور كثيرة، منها:

أولا: الإفتاء، وهو إخبار بحكم الله لا على وجه الإلزام[2]، وله شروطه المعروفة في كتب الفقه، لكن الذي يعنينا هنا أن الإفتاء ليست له سلطة ذاتية، فالمفتي عليه أن يخبر من استفتاه بالحكم، وللمستفتي أن يأخذ به أو لا، لكنه تدينا مطالب بأن يأخذ بأية فتوى معتبرة من هذا المفتي أو غيره، ووجود منصب المفتي العام مثلا والمعين من السلطان لا يمنحه صفة الإلزام إلا إذا مرّت الفتوى بواحدة من السلطات الثلاث؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ثانيا: القضاء، وهو الفصل بين المتخاصمين بحكم الله على وجه الإلزام[3]، إذ الفصل يقتضي الإلزام وإلا لم يعد فصلا، يقول الدكتور عبد الحسيب عطية: "الفارق الأساس بين الفتوى والقضاء هو الإلزام"[4] بيد أن هذا الإلزام هو لفصل النزاعات عمليا، أما الرأي فلا إلزام فيه، فللعالم أن يخالف القاضي علميا وأن يفتي بخلاف قضائه، وهذا لا شك يؤثر في قناعة القضاة ويفتح الباب لتعديل القوانين، فالقاضي إذاً يحسم النزاع عمليا لكنه ليس له سلطة لحسمه علميا أو ثقافيا.

تجدر الإشارة هنا أن صلاحية القاضي في فصل المنازعات تشمل كل القضايا المرفوعة إليه حتى لو كانت الحكومة كلها طرفا فيه.

ثالثا: الأمر الحكومي، فالحكومة تمثل نظام الدولة العام وهي المعنية بتنفيذه وحمايته، وقد يكون الأمر مستندا إلى قانون معتبر أو هو من صلاحياتها التنفيذية والإدارية، كعقد الاتفاقيات وتعيين الموظفين ومحاسبتهم وتسيير الجيوش وضبط الأمن وإدارة الخدمات والموارد العامة..الخ وهي لا شك في كل هذا تمتلك

---

[1] (قيل لها ادخلي الصرح فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقيها قال إنه صرح ممرد من قوارير قالت رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) النمل44.

[2] انظر فتاوى الإمام الشاطبي تحقيق محمد أبو الأجفان ص68، و مواهب الجليل، محمد بن عبد الرحمن الحطاب ج1ص32.

[3] انظر كشاف القناع، منصور بن يونس البهوتي ج6ص285.

[4] القضاء والإفتاء في الفقه الإسلامي، د عبد الحسيب سند عطية، منشور على موقع الألوكة الشرعية.

(الفصل) وصفة الإلزام، بيد أنه إلزام تنفيذي وليس إلزاما علميا أو ثقافيا، بمعنى أن النقد العلمي والمجادلات الثقافية الموافقة أو المخالفة لا حرج فيها، ولذا ينبغي تصويب المقولة (أن أمر السلطان يحسم الخلاف) فالخلاف الفكري لا يحسم بالقوة أو السلطة مطلقا، وإنما هو الخلاف العملي والإداري فقط، ولذلك وجب على العلماء نصح الحكام وتقديم المشورة لهم وتحذيرهم من الظلم1، وكانت المذاهب المختلفة في الفقه والكلام تنتشر ومنها ما يوافق مذهب الحاكم وأكثرها يخالفه، ولم يقل أحد بحسم الاجتهاد موافقة لمذهب الحاكم.

رابعا: الإجماع، ويقصد به اتفاق العلماء المجتهدين في عصر من العصور على حكم ما بمستند شرعي2، وهذا هو التنزيل الوحيد الذي يحسم الخلاف علميا وعمليا، وهو حسم بحكم الواقع أيضا فإذا كان العلماء كلهم سواء كانوا قضاة أو مفتين أو أمراء أو فقراء قد اتفقوا على شيء فإن المخالف لهم لا يعتد بخلافه فهو ليس من أهل الرأي والاجتهاد.

إلا أن تصور الإجماع اليوم متعذر في الكثير من القضايا وخاصة السياسية منها، ذاك لأن المقصود باتفاق العلماء إنما هو اتفاق (علماء الأمة) وليس (علماء الدولة)، وهذا يعني أن المسألة التي تعرضها الدولة على علمائها حتى لو حظيت بإجماعهم فإنه ليس بإجماع، إلا إذا كانت الدولة تضم علماء الأمة كلهم بأية صورة من الصور وهو ما يصعب تصوره سياسيا وإن أمكن تصوره فنّيا وإداريا.

تجدر الإشارة هنا أن الإلحاح الجماهيري اليوم بضرورة اتفاق العلماء في القضايا الخطيرة والمصيرية لا يخلو من مجازفة قد تكون أضرارها أشد من أضرار الخلاف، ذاك لأن التوافق العلمي معناه أن بعض الحق أو الحقيقة قد غاب، وأن المسألة التي كانت اجتهادية وفيها سعة للمراجعة قد تحولت إلى مسألة قطعية لا تحتمل الخلاف والاجتهاد، وهذا التحول لا تحتمله المسألة بذاتها، بل بالتنازلات والموافقات، فما الحل لو اكتشفنا خطأ هذا الاجتهاد وضرره على الناس، هل يمكن صياغة إجماع جديد؟

وعليه فإن هذه الثقافة (التوافقية) تضر بالمعرفة والحقيقة ضررا مؤكدا، وهذا الضرر يعود على المجتمع نفسه، أما ضرر الخلاف فإنه يرتفع بأدوات أخرى ومنها (التقنين الفقهي) وهي آلية تمارسها الدولة المسلمة لتحويل الاجتهادات والفتاوى المختلفة إلى قانون ملزم، وقد ناقش هذه المسألة الأستاذ أبو الأعلى المودودي في كتابه(القانون الإسلامي)3.

أما إذا تعذر ذلك لغياب الدولة فالحل ليس بالتنازلات العلمية أبدا، وإنما بتوافق قادة المجتمع على الأخذ بواحدة من هذه الاجتهادات طالما أنها اجتهادات مشروعة، وهذا ليس ترجيحا علميا وإنما هو حق إداري فكما أن الفرد يسعه أن يأخذ بهذه الفتوى أو تلك فالمجتمع كذلك.

---

[1] تحرير الأحكام، ابن جماعة ص63، وفي علاقة العلماء بالحكام انظر الإسلام بين العلماء والحكام، عبد العزيز البدري، المكتبة العلمية .

[2] موسوعة الإجماع، سعدي أبو حبيب ج1ص21.وانظر ميزان الأصول، أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي ص491، وقد نص على وجود صفة الاجتهاد في كل فرد من المجمعين، وأنه يوجب القول به عملا واعتقادا ص534.

[3] القانون الإسلامي، أبو الأعلى المودودي مؤسسة الرسالة 1975.

ما الحاجة إلى كل هذا التأصيل:

هناك من يرى أن لا حاجة لهذا التأصيل إذ يكفي للدولة أن تتجنب المحرمات المنصوص عليها ثم تتجه لإدارة شؤونها بطريقة (مدنية) بعيدا عن تعقيدات الاجتهاد الفقهي وضوابطه أو تقييداته. ولا شك أن هذه الفكرة قد نشأت في الظروف الحالية التي اتسمت بغياب المؤسسات الاجتهادية القادرة على تقديم الحلول المناسبة لمشاكل العصر وتعقيداته، وأصبحت الفتاوى تمثل في الكثير من الأحيان عبئا إضافيا، في مقابل تطور كبير في نمط الإدارة للدول الحديثة والتي تعتمد (الخبرة البشرية) المجردة من الالتزامات الدينية والمذهبية.

إن الحكم الشرعي لا يلغي الخبرة البشرية، ولا يزاحمها وإنما يتواكب معها ويوجهها ضمن منظومة متكاملة تحقق الغاية الكبرى من وجود الإنسان على هذه الإرض (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)[1] ، فنحن هنا لسنا ورثة لتركة محدودة اسمها (الوطن)، بل نحن أمة تولّدت من عقيدة وفلسفة كلية للحياة والموت والأرض والإنسان، ومسؤولياتنا في خدمة البشرية تتجاوز حدود الإدارة المحلية لمزرعة الوطن! إن هذه المسؤولية هي التي جعلت المهاجرين والأنصار يتركون الحجاز والجزيرة لينساحوا في الأرض من مشرقها إلى مغربها امتثالا لقوله تعالى: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)[2] ، وهذا يتطلب بلا شك مستوى من الإدارة والسياسة والثقافة أوسع بكثير مما تمليه الظروف الآنية التي تمر بها الأمة والتي كادت أن تفقد وجودها بالفعل كأمة ورسالة لتتوزع ضمن خرائط جغرافية وسياسية ضيقة، وهذه الحالة مضطرون للتعامل معها بحكم الواقع، أما أن تكون هي هي الرسالة السماوية الخالدة التي بشّر بها خاتم النبيين-عليه الصلاة والسلام- وهي هي الأمة التي عنيت بقوله (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) [3] فهذا شأن آخر!

تجدر الإشارة هنا أيضا أن المحرمات ليست هي تلك المنصوص عليها بمفرداتها فحسب كالخمر والربا، لأن الحكم الشرعي لا يستنبط من النصوص التفصيلية فقط، بل إن الأحكام المستنبطة من القواعد الكلية والمبادئ العامة هي أكبر بكثير، فتحريم الظلم مثلا لا معنى له إن لم يتسع فعلا لكل مفردة تدخل في معناه على مدار الزمان والمكان، وهذا يتطلب اجتهادا بلا شك من حيث تقرير الحكم وأدوات تنفيذه ومعالجة آثاره بعد وقوعه.

---

[1] الذاريات 56.
[2] الأنبياء 107.
[3] الأنبياء92.

معايير الجودة للدولة الحديثة برؤية إسلامية

وفق كل ما تقدم تتضح لنا صورة الدولة الحديثة التي يريدها الإسلام على خلاف الصورة الذهنية المنطبعة في بعض الأذهان من خلال الممارسات الجزئية والمشوهة لتطبيق الشريعة في بعض التجارب القاصرة والمرتبكة لعدد من الجماعات الدينية والمسلحة منها بشكل خاص.

إن الدولة الحديثة ينبغي أن تعتمد معايير واضحة لقياس أدائها تنطلق من منظومة متكاملة وليس من التطبيق الحرفي لبعض الأحكام الشرعية، ويمكن هنا أن نصنف هذه المعايير وفق الأسس الآتية:

الأساس الأول: المعايير المنبثقة من هوية المجتمع، فحينما نكون في مجتمع متمسك بهويته الإسلامية فلا شك أن أداء الدولة ينبغي أن يكون منسجما مع هذه الهوية، وهنا لا بد من التفريق بين ثوابت الإسلام والتي هي ثوابت الهوية، وبين مساحة الاجتهاد، وهذا التمييز ليس مهمة الحكومة فقط بل مهمة المجتمع أيضا، فالحكومة تعبر عن إرادة المجتمع، والوعي المطلوب هنا مسؤولية المجتمع قبل مسؤولية الحكومة المنبثقة من هذا المجتمع والمعبرة عن إرادته.

الأساس الثاني: المعايير المنبثقة من قيم المجتمع، فلكل مجتمع منظومته القيمية المتشكلة من ثقافته وتاريخه وموقعه بين المجتمعات الأخرى، إضافة إلى القيم الأخلاقية العامة والمشتركة بين بني البشر مثل الرحمة والتكافل وآداب التواصل واحترام الآخرين..الخ

الأساس الثالث: المعايير المنبثقة من حاجات المجتمع، مثل الأمن والاستقرار والحرية والعدالة والتنمية وتوفير الخدمات اللازمة الصحية والتربوية والترفيهية..الخ

الأساس الرابع: المعايير المنبثقة من علاقة الدولة بالمجتمع، وهنا نتحدث عن العقد الاجتماعي المتمثل باحترام الدستور والقانون والأحكام القضائية وآليات تداول السلطة وقواعد النظام العام.

قائمة المصادر بعد القرآن الكريم

1-الإسلام بين العلماء والحكام، عبد العزيز البدري، المكتبة العلمية/ المدينة المنورة.

2-الأشباه والنظائر، زين الدين بن نجيم الحنفي، دار الفكر/بيروت 1999.

3-الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية 1990.

4-أصول الفقه في نسيجه الجديد، مصطفى الزلمي و علي المهداوي، المركز القومي للنشر/الأردن 1999.

5-إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق أحمد الخطابي/ الرباط 1980.

6-تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، بدر الدين بن جماعة، تحقيق فؤاد عبد المنعم، رئاسة المحاكم الشرعية/ قطر 1991.

7-تفسير القرآن العظيم، الحافظ اسماعيل بن كثير، تحقيق مصطفى السيد وآخرون، عالم الكتب/ الرياض 2004.

8-الثقافة الإسلامية في مواجهة التحديات، د عدنان زرزور وآخرون، دار الفتح/ قطر1998.

9-السيرة النبوية الصحيحة، د أكرم العمري، مكتبة العبيكان/ الرياض، 2003.

10-الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة 1995.

11-الصحوة الإسلامية، د عبد الكريم بكار، دار وجوه 2011.

12-الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري، د محمد عمارة، دار الشروق 1997.

13-الصحوة الإسلامية في ميزان العقل، فؤاد زكريا، دار الفكر المعاصر، 1987.

14-عصر السيرة النبوية، د أكرم ضياء العمري، وزارة الأوقاف/ قطر2008.

15-فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق محمد أبو الأجفان، تونس الطبعة الثانية.

16-القانون الإسلامي، أبو الأعلى المودودي، مؤسسة الرسالة، 1975.

17-القضاء والإفتاء في الفقه الإسلامي، د عبد الحسيب سند عطية، منشور على موقع الألوكة الشرعية.

18-القواعد الفقهية، عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب الحنبلي، دار الكتب العلمية.

19-كشف القناع عن متن أبي شجاع، منصور بن يونس البهوتي، مكتبة النهضة الحديثة/ الرياض.

20-مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، 2011.

21-مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، محمد بن عبد الرحمن الحطاب، دار الفكر، 1992.

22-موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، المستشار سعدي أبو حبيب، دار إحياء التراث الإسلامي/ قطر1985.

23-موسوعة القواعد الفقهية، محمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة2003.

24-الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية، الرياض، إشراف د مانع الجهني 2003.

25-ميزان الأصول في نتائج العقول، أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق د محمد زكي عبد البر، وزارة الأوقاف/ قطر 1984.

26-الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة 2004.

ULUSAL ARAŞTIRMA INCELEME,
BASIN YAYIN VE ORGANIZASYON
TIC. LTD. ŞTI.

من قواعد العلم الدستوري في ضوء نظرية المقاصد

ورقة مقدمة من:

د. مهند يوسف العلام

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني:

(المجتمع والدولة : نظرة مقاصدية) والذي تقيمه المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث (نصر) بالمشاركة مع مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي وجامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية

إسطنبول بتاريخ 6 ، 7 ،2014/4/8 م.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

لعبت المعتقدات وخاصة العقيدة الاسلامية دورا حاسما في تاريخ شعوبنا لكننا في هذا البحث سنأخذها بقدر ما اثرت الشريعة الاسلامية على مفهوم وممارسة السلطة ونوع الافتراضات التي تصورها الشريعة للعقل دونما اية صلة بالواقع. ودراستنا للعلم الدستوري في ضوء نظرية المقاصد هي دراسة علمية بحتة تعتمد على ملاحظة الواقع.

فالدولة الإسلامية دولة فكرية عملية تقوم على أساس العقيدة الإسلامية وما ينبثق منها من أحكام ونظام وبالتالي فإن أهداف هذه الدولة ووظائفها مشتقة من طبيعتها حيث لا تقف أهدافها ووظائفها عند حد تنفيذ المقاصد الشرعية للدولة بل تمتد إلى تنفيذ أحكام الإسلام في جميع شؤون المجتمع وحمل دعوة الإسلام إلى العالم وأن تمكن الأفراد من عبادة الله بحرية والعيش الامن والسعيد وفق العقيدة الإسلامية وحسب المناهج التي وضعها الإسلام.

بينما الديمقراطيات الغربية تؤكد على ان الحاجة والمصلحة تدعو الى تطبيق المبادئ العامة للقانون الدولي او تطبيق القانون الدولي على اساس ان الدولة المحلية لا تملك نظاما قانونيا متطورا بما فيه الكفاية لتناول المسائل القانونية التي تنشا عن المعاملات الدولية وكذلك على اساس انه يمكن تعديل القوانين المحلية خلال مدة سريان العقد وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها الا من خلال استخدام القانون الدولي.

ان تأسيس نظريات لدول الشرق المسلم ليس مجرد بحث من منظار قانوني او عقائدي وانما تتصل بالقيم الثقافية والوضع الاقتصادي والتاريخ السياسي والاجتماعي والتي غالبا ما يتم التعبير عنه والجدال من اجله بعبارات قانونية وبأسلوب شرعي وهي من الوسائل التي توصل الافكار الى الاخرين وارضائهم مثلما هي وسيلة للتغيير ايضا.

ومبدأ الضرورة في الشريعة الاسلامية حين تدعوها المصلحة او درء المفسدة هي ضمان لتطور الدولة المستمر وان يكون ذلك لمصلحة الجماعة في تأميم مصادرها الطبيعية وهكذا فان موقف الشريعة الاسلامية لا يختلف عن موقف القانون الدولي في هذا الشأن.

ولقد جرى تطور القواعد الخاصة بالدستور والقوانين وهي قواعد وطنية بطبيعتها وتوضع من خلال المجالس التشريعية والمحاكم للدول المختلفة وفي القضايا ذات الصلة الجغرافية للقطر الواحد ويصبح من الضروري ان يطبق القانون لحسم القضايا المختلفة.

فمن القواعد التي ستؤسس عليها نظرية هذا البحث ان المقاصد العامة وهي المقاصد الخمسة "حفظ الدين, حفظ النفس, حفظ النسل, حفظ العقل, حفظ المال" اضافة الى ان هناك: "مقصد المقاصد" وهو سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة. وهو ايضا كل نص وفعل يحقق خطوة تحقق المقاصد العامة والعليا.

فمقصد الصلاة عموما يحقق حفظ الدين. ومقصد سلامة الطعام يحقق حفظ النفس ومقصد الزواج وصحته يحقق حفظ النسل. ومقصد تعلم العلوم يحقق حفظ العقل ومقصد القيمة الحقيقة للعمل التجاري يحقق حفظ المال.

وهناك وسائل يمكننا تمييزها عن المقاصد, اذ الوسائل وضعية بينما المقاصد نصية. والوسائل تتغير وتتبدل، والمقاصد لا تتبدل. والوسائل اجتهادية في الغالب، والمقاصد نصية. والوسائل يقع بينها الترجيح، بينما المقاصد يقع بينها الترتيب. ويمكن القياس على الوسائل، بينما لا يمكن القياس على المقاصد كذلك فان الوسائل يمكن نسخها، في حين المقاصد لا تقبل النسخ.

ويمكن التدرج بالوسائل، بينما لا يمكن تعطيل المقاصد لاستكمال الوسائل. اضافة الى ذلك فان الوسائل واقعية بحسب الزمان والمكان بينما المقاصد افتراضية "مثالية" صالحة لكل زمان ومكان. ولذا اصبح ضابط أدراك المقاصد من خلال ادراك النصوص وضابط ادراك الوسائل من خلال إدراك المصالح.

ان نجاح نظام الحكم يوجب له عامل مهم واساسي وهو عامل "الترتيب" في وسائل وغايات الحكم. فعلوية الدستور او فوقية الدستور امر لا بد من وضعه في المكان الصحيح في هذا النظام حيث ان هناك سلطة هي اعلى منه ويستمد منها الدستور قوته ونفاذه. فاذا زعمنا ان ليس للدستور من حق في ان يكون مصدر السلطات وانما هو مجرد منظما للسلطات المؤسسة للدولة وضمانة للفصل بين السلطات الثلاثة المؤسسة للدولة وليس بين وظائف تلك السلطات.

وان هناك سلطة اعلى من الدستور وهي السلطة المؤسِسة للدستور او ما يعرف عند فقهاء القانون " قوة الارغام" او " السنة الاساسية" وهذه القوة هي فوق الدستور وتعطيه الصلاحية والمشروعية لممارسة السلطة وتطبيقها, وهي اعلى من الدستور لأنها هي من ستصنع الدستور ولا تكون خاضعة له وبالتالي سيكسب الدستور قوته وقوة تطبيقه منه.

وبعد سقوط الخلافة الاسلامية في بدايات القرن العشرين اصبح المنهج الفكر الشرقي السائد في محاولات المزج بين ما هو الهي وبين ما هو وضعي في كل نواحي الفكر والحياة المختلفة الثقافية والاجتماعية وغيرها. وهذا المزج دخل في مسائل الدستور وهو ما اثر بشكل مباشر في ترتيبية النظام للحكم. بمعنى على طوال القرن العشرين حاول بعض الفقهاء والذين دخلوا الى المسائل السياسية المختلفة وبدون نجاح واضح من حشر مقولات ومبادئ في الدستور من ان الاسلام او التشريع الاسلامي المصدر الاساسي او من المصادر الاساسية او المصدر الاول للدستور.

ومن قبل حملت بعض الجماعات الاسلامية شعارات من قبيل "القران دستورنا" او عند الشيعة مثلا "ثورة الحسين". يضاف اليها مقولات مثل مقولة ان الشعب مصدر السلطات هي مقولة اقرب ما تكون خيالية وغير قابلة للتطبيق الا في حدود ضيقة عرفها فقهاء الدستور.

هذه المقولات الثورية والمحدثة وغيرها اخلت بمسالة ترتيبية نظام الحكم وبالتالي فشلت في تقديم نموذج ناجح للحكم. لأنه ببساطة لا يمكن الجمع بين الغايات والمقاصد وبين الوسائل وبين ما هو الهي وبين ما هو وضعي وبين ما هو مثالي يصلح لكل زمان ومكان وبين ما هو واقعي يصلح لجيل او جيلين في عصر

سريع التغيير والانقلاب. وقد قال الله تعالى في محكم كتابه في سورة النساء, الآية 59 ﴿يا أيّها الذينَ آمنوا أطيعوا اللهَ وأطيعوا الرسولَ وأُولي الأمرِ منكم، فإنْ تَنازعتُم في شيءٍ فَرُدُّوهُ إلى الله والرسولِ إن كنتم تؤمنونَ باللهِ واليومِ الآخِرِ، ذلك خيرٌ وأحسَنُ تأويلاً.﴾ ومعناها كما يوردها الشيخ مصطفى المراغي وهو من مشايخ الازهر انما جاء التنازع في الامراء لان الناس لا تنازع العلماء في علمهم وانما ينازعون على السلطان. ولذا وجب العودة الى الله والى الرسول حصرا وليس الى الدستور او أي شيء اخر في احكام الدولة.

ولذا قدم هذا البحث وبموجب مسببات عدة فكرة ان "ترتيبية نظام الدولة" المنشودة هي ان يكون القران الكريم ومصادر التشريع الاسلامي الاخرى لها العلوية الاولى في نظام الحكم المنشود أي ان "السنة الاساسية" او "قوة الارغام" او "السلطة المؤسِسة" هو القران والسنة ثم يأتي بعد ذلك بالترتيب الدستور كنظام وضعي ليبرالي يحقق مصالح الناس الواقعية الصالحة لهذا الزمان فقط ليشرع المؤسسة الحاكمة من السلطات الثلاث والضامن لترسيخ شكل الدولة بمفهومها العام على ان تكون ممارسة تلك السلطات من قبل ذوات منبثقة من ضوابط محددة تعتمد على قوى مختلفة ينظمها الدستور خارج نطاق السلطات الثلاث حيث هناك فرق بين تلك السلطات وبين وظائفها وهذا الانفصال مهم واساسي لنجاح شكل الدولة. حيث ان من سيمارس تلك السلطات لا تأتي شرعيته او تخويله او توكيله من الانتخاب فقط كما هو شائع الان وانما عامل النجاح في عمله ذلك مرتبط بشكل اساسي بطبقة منظمة من قبل الدستور وهي طبقة دون مستوى طبقة ممارسة السلطات الثلاث وهي طبقة تدخل في ما يطلق عليها في الدستور من باب الحريات العامة والحقوق وهي ما تسمى "بفئات الضغط" والتي تشكل بمجملها عوامل اساسية في صعود المرشح وتعطيه القوة والمشروعية الكاملة والصلاحيات التنفيذية والسياسية لممارسة السلطة.

- **القاعدة الاولى**

العلاقة بين المقاصد والوسائل في تكوين الدستور وتطوره.

بداية ان القواعد الدستورية ليست قواعد قانونية وان القانون الدستوري يرتبط منذ مولده بنظام سياسي معين وهو مرتبط منذ نشأته بالنظام الليبرالي وان النظام السياسي هو الذي يمثل المؤسسات السياسية ولذلك عرف العلم الدستوري بالعلم الذي يدرس ويعنى بالتنظيمات السياسية الليبرالية ويدرس من خلاله وينظم الحريات العامة والفردية وتنظيم السلطة في الدولة. وعند دراسته للحريات العامة يبحث بالخصوص عن موضوع الحقوق الفردية وحقوق الانسان وانواع الحريات في حدود الدولة او حدود سلطة الدولة كي لا تتحول الدولة الى الدولة المستبدة.

ان مجموع كل تلك القواعد السابقة والتي تمارس السلطة وفقا لها هي ما اصطلح عليه "بالدستور" وهو العلاقة بين هذه القواعد وبين الحكام

الدستور هو الذي يخلق او ينشئ الدولة فالدولة لا وجود لها قبل وجود الدستور أي ان الدستور سابق في وجوده على الدولة ولهذا وجد الدستور اولا ثم وجدت الدولة الدستورية بعد ذلك.

والدستور ينشئ السلطة ايضا التي هي اساس الدولة وينظم ممارسة السلطة وهذه القواعد القانونية التي تمارس السلطات تجعل الدستور بمرتبة السيادة او العلوية.

لكن ولادة الدولة تتم بعيدا عن القانون وتتم بعد القبض على السلطة "قوة الارغام" وتنشأ الدولة بسبب التمايز بين الحكام والمحكومين لهذه القوة وهنا تأتي القواعد الحاكمة له بعد ذلك عن طريق تبني دستور معين.

اليوم اصبح القانون الوضعي من انجح وسائل الحكم. فالحكام يحكمون في الحقيقة بواسطة ما يصدرونه من قواعد قانونية وقوانين ومراسيم وانظمة وهم يمسكون بالسلطة بالإرغام المادي فيكون الاعتقاد سببا للطاعة والتسليم بالسلطة اكثر من القوة البدنية والعسكرية والهيبة الشخصية التي يكتسبها الحاكم بسبب السلالة او المعتقد او القوة العسكرية والاقتصادية.وبذلك يكون القانون الوضعي شكل من اشكال السلطة ايضا وهو العنصر الاساسي للطاعة في المجتمعات المتمدنة رغم بقاء المعتقدات قوة لقوة الحاكم.

في الحالة المثالية تأتي علوية او سيادة الدستور فقط حينما يكون الدستور له القدرة على سحب السلطة من اصحابها "الحكام" واعطائها لكيان مجرد وهي الدولة. وحينذاك تمارس السلطة وفق اصول وقواعد معينة أي وفق قواعد يحددها الدستور. وهذا الفرق بين الدولة والمجتمعات الاخرى هو الفرق في درجة تنظيم وتطوير السلطة. ومن هنا تأتي فكرة المطالبة بالإقليم في العراق مثلا فكرة خيالية لأنها لم تعتمد الترتيب السابق وانما جاءت مستندة على الدستور وليس من حكام يمارسون السلطة او "قوة الارغام" ولذا جاء الخلاف بين ما هو واقعي وبين ما هو افتراضي.

طبيعة الدستور.

1- **طبيعة قانونية** ترتبط قواعد الدستور بطبيعتها القانونية من حيث المضمون وتستمد قوتها الملزمة منها كونها لها العلوية والسيادة. وهذه القانونية تأتي من موافقة الافراد عليه وعدم عصيانهم له وهي موافقة جاءت من اجل الامة والدولة وهذه الموافقة القانونية تسبغ على الدستور الشرعية وهي فكرة سياسية لأنها تتعلق بالموافقة على الطريقة التي تمارس بها السلطة.

2- **القواعد القانونية ذات الصفة السياسية.**

- الانتخاب ذو اهمية سياسية رغم انه قانون اعتيادي

- القوانين التنظيمية

3- **الطبيعة السياسية للدستور:** الدستور هو وسيلة لتوازن سياسي تعطي مشروعية للإسهام المشترك للممارسة السلطة حيث انها تقيد بعضهم بعضا ونتيجة لهذا التقييد ينعكس في الدستور مقدار مساهمتهم في السلطة.

والفصل بين السلطات في الدولة هو التنظيم الذي ينشده اصحاب الحريات الفردية لان هذا الفصل هو اضعاف للسلطات ومنع لطغيانها وبالتالي حماية لحقوق الافراد وحرياتهم. والفصل بين السلطات شيء والفصل بين وظائف السلطات امر اخر فلا يمكن الفصل بين وظائف السلطات.

4- **السُنَّة الاساسية للدستور**. وهي فرضية اقتضتها الضرورات لإعطاء القانونية للدستور وهنا يمكن الافتراض لنا ان نجعل مصادر التشريع الاسلامي "القران والسنة والاجماع" واعتبارها سنة اساسية للدستور . فهي تعلو على الدولة وعلى الدستور ويبرر وجودها لإعطاء القانونية التي ينحدر منها النظام القضائي. هذا النظام الذي اساسه تنظيم نشاط السلطة العامة في خدمة علاقة الافراد الخاصة بأعمال القواعد الموضوعية بواسطة القضاء.

القران الكريم هو الوحي الالهي ليس من الصحيح ان نجعله من الدستور وهو القانون الوضعي لأنه ببساطة القران الكريم يصلح لسابق الزمن ولاحقه بينما الدستور يصلح لزمانه فقط وهو يتغير بحسب تغيير السلطة والمجتمع. ولذا يمكننا ان نجعل القران هو "السنة الاساسية للدستور". وبذلك ننظم العلاقة بين عالم الافتراض الذي تمثله الشريعة السماوية وبين عالم الواقع الذي يبنى الدستور كأساس له. يقول الماوردي في الاحكام السلطانية " فان الله ندب للامة زعيما خلف به النبوة وفوض اليه السياسة ليصدر التدبير عن دين مشروع فكانت الامامة اصلا عليه استقرت قواعد الملة وانتظمت به مصالح الامة... فلزم تقديم حكمها على كل حكم سلطاني". وان الدستور هو من صنع "السلطة المؤسِسة" وليس من صنع "السلطة المؤسَسة". وهذه "السلطة المؤسِسة" هي السلطة التي تعلو على السلطات المفصولة " تشريعية وتنفيذية وقضائية " وهذه "السلطة المؤسِسة" التي هي اعلى من الدستور اما ان تكون هي "الشعب" الذي هو مصدر جميع السلطات في الدولة عند الليبراليين واما ان يكون القران عند الاسلاميين.

طبيعة السلطة المؤسِسة:

تخضع طبيعة هذه السلطة للأفكار التي سادت عن اساس هذه السلطة وعن امكانية تقييدها اذا كانت السيادة من قبل الخليفة او الملك وحينما جاءت الثورات والحروب لتنزع هذه السيادة للشعب ليكون صاحب السيادة والتي تمنح الشرعية. ان التعبير الخلاق لهذه السيادة المطلقة للامة المؤسِسة يجب ان تبقى متميزة

وخارجة عن الدستور وعن من يقيم السلطات. أي انها تكون خارج الدولة ولا تخضع لقانون الدولة ولا على الدستور وتستمد قوتها من ذاتها.

الطبيعة القانونية للسلطة المؤسِسة:

هي سلطة فعلية لا ينظم نشاطها قانون أي لا تدخل ضمن النظام القانوني "الدستور" طالما ان نشاطها لا يؤطره قانون.

لذا فهي ليست من اختصاص القانوني لأنها مارست نشاطها على ارض لا يحكمها القانون وانما على ارض الواقع "السياسة" وليست على ارض القانون.

بناء عليه فان أي سلطة مهما كانت اهميتها السياسية لا يحكمها القانون لا يمكن ان تضع لها قواعد قانونية.

لذا فالسلطة المؤسِسة هي سلطة فعلية غير قانونية ولا يمكن للدستور من ان يغير من طبيعتها وانما يستمد هذا الدستور قانونيته من هذه القاعدة المؤسِسة وعند ذاك يمكن التسليم بقانونية الدستور.

القاعدة الثانية: بين المقاصد وبناء الدولة:

ارض العراق الممتد في حركة التاريخ اعاد الاعتبار اليوم الى مقولة الارض السياسية العارية التي تطلق اشكال الصراع المختلفة وتسكنها الحروب بتوازناتها الدقيقة بين تشكل للدولة الراهن وهو خليط بين ماض لم ينجز ومستقبل لم ير بعد خط سيره بوضوح مع بقائه بمنطق الصراعات التقليدية بين الدول والشعوب حول الحدود والمياه ومصادر الطاقة والهوية والاعتراف والسيادة والاستقلال.

ان توظيف المقدس من خلال الجانب الفلسفي بالليبرالية الجديدة هو فقط ضرب من ضروب الاضفاء المعرفي لضمان احقية التنظير بين التاريخ والمستقبل. فالتاريخ سينتهي حينما تتولى بدايات الدولة الجديدة. بالرغم من ان فلسفة السياسية الامريكية بنيت على الرغبة باستئناف التاريخ. لكننا بقينا بنفس الصراع بين الحضارات والايديولوجيات الموظف من الليبرالية الحديثة.

مميزات الدولة:

- الدولة هي التميز بين الحاكم والمحكوم؟
- السلطة ليست للدولة وانما للحكام وهم ينظمونها في الجهاز الحكومي. وهي التي تحكم وتضع قواعد ملزمة للأفراد.
- المشرع يضع القواعد القانونية تكون ملزمة للأفراد وتطبيق وتنفيذ هذه القواعد يشمل قطاع الادارة وادارة الخدمات " السلطة التنفيذية"
- سلطة القضاء تطبق القواعد القانونية عند حدوث الخصومات بين الافراد
- قوة حكام الدولة يعتمد بالأساس على القوة المادية.

وظيفة الدولة

للدولة وظيفتان وظيفة سياسية ووظيفة ادارية. فالوظيفة السياسية هي اتخاذ القرارات التي تحدد الاتجاه السياسي العام للدولة. بينما الوظيفة الادارية تتضمن تنفيذ هذه القرارات أي تطبيقها وتحديدها وجعلها تتماشى في كل حالة. وهنا نجد ان

الاسلاميين قد نجحوا في جانب الدولة الاداري لان الحلال والحرام واضح عندهم وفشلوا في الجانب السياسي للدولة لان هذه المساحة مبهمة لديهم.

انواع الدولة

1- الدولة المركزية ومعناها وجود سلطة واحدة وبالتالي يؤدي الى ان وحدة التشريع تؤدي الى وحدة التنفيذ.
2- الدولة اللامركزية ومعناها انها تحتاج الى الوصايا الادارية ومعناه حماية المصالح المحلية والمحافظة المحلية والمحافظة على ممارسة السلطة في الحدود المعينة وهذه الوصاية ليست ادارية بل سياسية لأنها تتضمن الوصاية على ممارسة السلطة.
3- الاقليمية السياسية ومعناها تكوين نواة سياسية – ادارية داخل الدولة.

مضمون المذهب الليبرالي

1- قطاع خاص لنشاطات الافراد تمارس بشكل حريات يملكها هؤلاء الافراد.
2- قطاع عام يمارسه الحكام فيه نشاطهم الا انهم ليسوا احرار فهناك وسائل تحد من نشاطهم تتجلى في الحريات .

- **القاعدة الثالثة:**

العلاقة بين المقاصد وشرعية السلطة وتطورها:

ان اهتمام المشتغل بالقانون الدستوري يختلف تماما عن المشتغل بعلم السياسة فالقانون الدستوري يدرس السلطة من خلال القواعد القانونية التي تنظم ممارساتها أي القواعد التي تنظم ممارسة السلطة. بينما علم السياسة فيدرس كيفية ممارساتها حقيقة وواقعا ويبحث عن القابضين الحقيقين للسلطة وكيفية ممارستهم لها وعلى دراسة الوقائع السياسية. وبين النص المكتوب والواقع اقام علماء السياسة تفرقتهم بين القانون الدستوري وعلم السياسة.

وهنا لابد من التذكير الى ان السياسي ليس من واجبه تغيير الواقع بقدر ما تكون وظيفته التماشي مع هذا الواقع وانما يكون التغيير على من يخطط ويرسم وتكون بيده السلطة والادوات.

ان دراسة القواعد الدستورية التي تنظم ممارسة السلطة والقانون الدستوري الذي يهتم بدراسة الواقع التي لها ارتباط وثيق بالقواعد المنظمة لممارسة السلطة يوجب ان تكون دراسة نظرية الدولة سابقة لدراسة لنظرية الدستور.

في السابق سادت على ان الشرعية المبنية على ان الله هو مصدر السلطة وان الخليفة او الملك يحكم بأمر الله وحين ضعف الايمان الديني سادت الشرعية الديمقراطية أي الاعتقاد بان الشعب هو صاحب السلطة.

ويبدو ان البشرية تتوجه الان الى ان "الاغلبية" هي صاحبة التمسك بأصل وبطريقة ممارسة السلطة في المجتمع والدولة وما نشهده اليوم من فكرة تنازع

الشرعيات مشابه لما تم في القرن التاسع عشر حينما تنازعت الشرعية الملكية التي تحكم باسم الله وبين الديمقراطية التي تعطي السيادة للشعب وللامة بينما اليوم يتم التنازع بين شرعية الشعب وشرعية الاغلبية حيث السيادة للطبقة.

المشروعية:

ترتبط المشروعية بشرعية السلطة. وان فكرة المشروعية لا تأثير لها مباشر على السلطة ولا على شرعيتها والحكومات التي تريد اسباغ المشروعية على نفسها تهدف في الحقيقة الى الحصول على الشرعية التي تمتلك هي لوحدها التأثير الاكيد على السلطة. وحينما تفقد السلطة الحاكمة شرعيتها في نظر المواطنين يكون هذا عاملا من عوامل الاطاحة بها.

القاعدة الرابعة:

العلاقة بين المقاصد وسيادة سلطة الدولة:

في مفهوم السيادة تبرز مفهوم السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية . اذ اخذت اقطار الشرق المسلم تكافح من اجل استعادة السيطرة على مصادرها الطبيعية كجزء من استعادة السيطرة الاقتصادية الوطنية وهو ما كان من سمات القرن العشرين

اما في القرن الحادي والعشرين فان تزايد وتكريس مبادئ الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الامم يجعل من التوفيق بين هتين المسالتين من الاولويات. فحينما برزت مسائل اتفاقيات امتيازات النفط كاهم القضايا ذات العلاقة بالأوضاع الوطنية والدولية حيث اصبح للنفط اهم الادوار في رسم السياسة المحلية من خلال اعادة الملكية والسيادة التامة والدائمة لهذه المصادر الطبيعية.

ان مبدأ السيادة الدائمة يقضي ان تكون الدولة سيطرة على مواردها الطبيعية ومصادرها وهذا من شانه ان يضع الدول الغنية بالمصادر الطبيعية في نزاع مباشر مع الدول المصدرة للرأسمال المهتمة بالكسب والبقاء على الاستحواذ والتملك والسيطرة على تلك المصادر والموارد الطبيعية . وهذا التصادم في المصالح كان طوال القرن العشرين والعقد الاخير العامل الاساسي والمحرك لقوى عدم الاستقرار في مناطقنا الغنية بتلك المصادر الطبيعية.

ان السيادة على المصادر الطبيعية ذات مضاعفات اقتصادية وسياسية واسعة النطاق الى كونها مفهوما قانونيا . لكن في سياق التنمية الاقتصادية للدول النامية فإنها تسعى الى الحصول على راس المال الاجنبي لتلبية حاجاتها المالية لكن من الممكن ان تكون تتأثر تلك البلدان برؤوس الاموال تلك وتسبب تغييرات مهمة في حرية تلك البلدان.

ان مفهوم السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية هو احد المبادئ الخاصة بتقرير المصير واساس لميثاق حقوق الانسان من خلال التعبير عن مبدأ تقرير المصير الاقتصادي. وهو يصور الصلة بين مفهومي السيادة الدائمة والتاريخ الاستعماري. حيث كانت "التجارة تابعة لعلم الدولة".

سيادة الدولة: هي تأكيد على وجود الدولة والمكون الابرز لمفهوم الدولة. وسيادة الدولة تنحصر بين ان حكام الدول الاخرى لا يمكنهم فرض ارادتهم على حكام دولة اخرى بمعنى ان السيادة الخارجية تعني الاستقلال عن رقابة او تدخل أي دولة اخرى.

السيادة في الدولة: هي التي تقرر وحدها وجود الدولة والسيادة في الدولة معناها ان لحاكم الدولة الكلمة الفاصلة بين وكلاء الحكم الاخرين في الدولة وعلاقتهم مع حكام الفئات الاجتماعية الموجودة على اقليم الدولة. وهذا يعني انها تعد العنصر الحقيقي لوجود الدولة وهي القوة العليا للدولة وذلك يعني ان الدولة تمتلك السلطة الشرعية المطلقة على جميع الافراد والمجتمعات داخل حدود الدولة

بهذا المفهوم السيادة المستباحة اليوم هي اكثر المظاهر جلاء لاستباحة الدولة والامة . وهذا يعني ان سيادة دولة على شعبها في نطاق جيو- سياسي.

طرق القبض على السلطة:

الانتخاب: مرتبط بفكرة الديمقراطية والنظام الديمقراطي يضمن للأفراد حريات اعتبرت اساسية كحرية الاعتقاد والفكر والانتقال والاجتماع وحرية التجمع وتكوين الجمعيات والاحزاب. والشعب ليس صاحب السيادة لان السيادة والسلطة لا تفوض.

ان الناخبين لا ينقلون او يفوضون السلطة بواسطة الانتخابات وانما يقرونها فقط عند الذين انتخبوهم بمعنى ان الانتخاب لا يعطي السلطة للمنتخبين وانما هو اقرار بسلطة الحاكم ولذا اصبح الانتخاب صورة من صور الشرعية الوحيدة للممارسة السلطة.

" الشعب مصدر السلطات" معناه انتخاب من يمارس السلطة يعود للشعب فقط بمعنى ان الانتخاب يسبغ الشرعية على سلطتهم وان شرعية هذه السلطة تتوقف على ارادة المحكومين "الناخبين" التي يعبرون عنها بطريقة الانتخاب. وهذا معناه ايضا ان الذين قاموا وساعدوا وافتوا بوجوب الانتخاب قد اعطوا الشرعية لانتخاب السلطة الحاكمة فلا يجوز بعد ذلك الخروج عليهم او حربهم كما يحدث اليوم.

لذا فالانتخاب ليس معناه تفويض شخص بممارسة السلطة بدل عنه فقط " وهذا ما يعبر عنه الاسلاميون من ان صوتك امانة وشهادة تعطيها لمن يستحقها ... هذا بعض الحقيقة ... الحق ان هذا التفويض هو للنظام كله فاز من فاز وخسر من خسر من المرشحين وبذلك يحصل النظام كله على شرعية الحكم.

سيادة الشعب والدولة:

هنا نؤكد استحالة تطبيق مبدأ ان السيادة للشعب او للامة وتجارب القرون الثلاثة الاخيرة ومن تطور للقوانين وللدساتير الفرنسية خاصة والتي تعد ام الدساتير الديمقراطية في العالم بشكل خاص والدساتير الغربية بشكل عام بشكل واقعي وقانوني مقبول نؤكد على ان القران والسنة هي صاحبة السلطات والاساس الذي ينبثق منه الدستور.

ان نظرية سيادة السلطة المؤسِسة المبنية على سيادة الامة ستؤدي الى ان الامة لا تستطيع ان تمس دستورها الا وفقا للأشكال او الاجراءات المحددة في الدستور نفسه أي ان السلطة المؤسِسة التي تعود للامة لا يمكن ان تمارس الا وفقا لنظرية معينة حدودها دستور الامة نفسه وهذا يخالف المبدأ القائل ان الامة هي صاحبة السيادة وهي التي تقيم الدستور لتحدد اختصاصات السلطات المؤسسة.

- **القاعدة الخامسة**

المقاصد والحريات المانعة.

كذلك تدخل ضمن عناية العلم الدستوري الحريات الاخرى كحرية تكوين الجمعيات وحرية الصحافة والاجتماع وتكوين الاحزاب السياسية وحرية الصحافة والتنظيمات النقابية التي تلعب دورا **"كفئات ضغط"**.

اما الحريات العامة الاخرى وهي ممارسات بين المواطنين والسلطات الادارية كحرية الذهاب والاياب والتنقل وحرية العبادات وصيانة حرمات المساكن العامة والخاصة وحرية التأليف وتأسيس الجامعات والجمعيات غير السياسية فهي من اختصاص القانون الاداري. والحريات المانعة هي حريات تمنع الدولة من الدخول في نشاط الافراد مثل:

1- الحرية الاقتصادية وهي حرية التملك "حق الملكية" وحرية ادارة المشاريع واقامتها وادارتها وحرية التجارة والصناعة وانتقال المنتجات وحرية التبادل والعملات وتحديد الاسعار والاجور ولا يسمح للدولة من التدخل فيها.
2- الحريات الشخصية والمدنية وتتضمن حرية الفرد وسلامته وحرية المساكن والمراسلات والتنقل والحرية العائلية.
3- حرية الفكر وهي حرية مانعة تنصب في الامور الفلسفية والدينية والادبية.
4- حرية المعارضة وهي حرية النشر والاجتماع وتكوين الجمعيات والتظاهر
5- حرية الاسهام في السلطة وهي الحرية التي تحدد بمقدار اسهامه في هذه السلطة.

ضمان هذه الحريات يكون من خلال الخضوع لأحكام القانون وبالتالي ضمان لمبدأ تقييد الدولة.

الخاتمة :

رضا الشعوب يعد اليوم العامل والمحرك الرئيسي في استقرار بيئة الدول في عصرنا الحالي الى جانب ظهور جوانب جديدة مثل الثقة وابتكار انواع جديدة من النظريات والتميز في الاداء لتقود المراكز البحثية الى البحث عن ميزات تنافسية تضمن لتلك الدول البقاء والنجاح. كذلك اصبحت الجودة ذات مفهوم اوسع واعمق من كونها احدى وظائف الانتاج والعمليات لتصبح مسؤولية واستراتيجية لكل فرد في المجتمع وتتميز بالمرونة العالية لإدخال التعديلات لحياته بالشكل الذي يتلاءم مع احتياجاته. وان ضرورة انشاء ثقافة التحسين والتطور والتجديد للأفكار والعقائد المستمر شانها شان الفلسفة.

اذ تركز جميع الفلسفات على عدم وضع نهاية للتحسينات واستمرارها من خلال ضبط المعايير والادارة بالمشاركة في اتخاذ القرارات. وخطابنا الذي نتمناه ان يكون متوافقا في الزمان والمكان والانسان. فما جدوى الخطاب اذا كان ردة فعل عن افعال الاخرين؟ او محاولة الامتزاج بين ما هو الالهي اوحي الى رسولنا صلى الله وعليه وسلم وبين ما هو وضعي مخلوق من صنع الانسان. فتحدينا اليوم يتمثل في القدرة على تأسيس خطاب البناء بحسب مستواه ودون المزج بينهما وانما لكل منهما قدره وحدوده وبكل تأكيد ان يكون فوق ذلك قبل افعال الاخرين.

ومن هنا نسعى الى محاولة الذهاب الى قوة التدوير التي ستجعل من عمر الانسان بناء وعملا وحكمة. وان تاريخ العلم المعرفي يصور لنا حركة وسنن التاريخ بشكل واضح حيث القانونية التاريخية من تدافع وتنافر وتداول وتداخل وتغاير والتي كلها تقود الى العقل الابتكاري والذي هو بمعنى اخر "المشروع الحضاري".

ان تعزيز التفكير الابداعي ووصف تطبيقه بطريقة الرياضيات من خلال الحفظ بعقل مفتوح سيجنبنا البحث عن إجابات سهلة وسيساعدنا على استخدام وجهات نظر مختلفة باستخدام ابعاد مختلفة النظر وبالتالي سنقبل بتعدد الاجوبة الصحيحة. وبالتالي سيسهل علينا استعدادنا لتغيير الآراء ومعرفة الأدوات المساعدة في حل المشاكل ومن خلال التفكير المنطقي والقدرة على تحليل وتركيب الافكار.

والمقاصد العليا والمصالح العامة تتبدل باختلاف العصر والمكان وتطور الحضارة والمدنية البشرية. ومن المشاكل المهمة في القانون هو ايجاد البيئة الامنة والمناخ الامين الذي يحقق الاستقرار والتنمية وتطوير مصادر الدول الطبيعية في أقطار العالم الاسلامي لتاسيس معايير ضبط الجودة خاصة بفكر الدولة التي ننشدها في الشرق المسلم. والرؤية إلاسلامية لمعايير جودة الدولة الحديثة من خلال هذا

البحث ستكون تبعا للتغيرات السريعة والتطورات المتحققة في بيئة الاعمال الفكرية من حيث ظهور جوانب جديدة مثل الثقة في جودة الافكار وابتكار انواع جديدة من النظريات والتميز في الاداء مما سيقود الى البحث عن ميزات تنافسية تضمن لها البقاء والنجاح لها لأسباب عديدة منها :

1- اصبحت الدول قريبة من الشمول.
2- اهتمام اعداد هائلة من الجمهور بالأفكار المبتكرة الجديدة
3- قصر دورة حياة الدول
4- زيادة التنافس حول الوصول الى الحكم الرشيد.

لقد اصبحت الجودة ذات مفهوم اوسع واعمق من كونها احدى وظائف الانتاج والعمليات لتصبح مسؤولية كل فرد في المجتمع واستراتيجية تتميز بالمرونة العالية لإدخال التعديلات التي تتلاءم مع احتياجاتهم. وقد تطور مفهوم الجودة خلال القرن الحادي والعشرين حتى وصل الى درجة من المعيارية وهي الملائمة للاستعمال وانها يجب ان تكون مطابقة للمتطلبات وللمواصفات المصممة على اساسها الفكرة.

ان ضرورة انشاء ثقافة التحسين والتطور والتجديد للأفكار والعقائد المستمر شانها شان الفلسفة. اذ تركز جميع الفلسفات على عدم وضع نهاية للتحسينات واستمرارها امام منافسيها في بيئة الافكار من خلال الادوات الاساسية لضبط المعايير والادارة بالمشاركة في اتخاذ القرارات.

وفي هذا البحث كانت اهم ما يمكن ان يتعلق بالأفكار وجودتها الاشارات التالية.

1- العلاقة بين المسائل الداخلية والمحلية وبين القانون الدولي.
2- القيم الثقافية والوضع الاقتصادي والتاريخ السياسي والاجتماعي والجدل عنه بعبارات قانونية وبأسلوب شرعي.
3- تطور القواعد الخاصة بالدستور والقوانين وهي قواعد وطنية بطبيعتها وتوضع من خلال المجالس التشريعية والمحاكم للدول المختلفة وفي القضايا ذات الصلة الجغرافية للقطر الواحد.
4- عامل "الترتيب" في وسائل وغايات الحكم. فعلوية الدستور او فوقية الدستور امر لا بد من وضعه في المكان الصحيح في هذا النظام.
5- توظيف المقدس من خلال الجانب الفلسفي بالليبرالية الجديدة هو فقط ضرب من ضروب الاضفاء المعرفي لضمان احقية التنظير بين التاريخ والمستقبل.
6- للدولة وظيفتان وظيفة سياسية ووظيفة ادارية.
7- دراسة القواعد الدستورية التي تنظم ممارسة السلطة والقانون الدستوري الذي يهتم بدراسة الواقع التي لها ارتباط وثيق بالقواعد المنظمة لممارسة السلطة يوجب ان تكون دراسة نظرية الدولة سابقة لدراسة لنظرية الدستور.

8- ان مفهوم السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية هو احد المبادئ الخاصة بتقرير المصير واساس لميثاق حقوق الانسان من خلال التعبير عن مبدأ تقرير المصير الاقتصادي.

9- ضمان الحريات المانعة العامة لتقييد الدولة.

المصادر والمراجع

1- الاحكام السلطانية, علي بن محمد حبيب البصري الماوردي, تحقيق احمد جاد, القاهرة, دار الحديث, 2006.

2- التفكير الابداعي ...التأصيل الشرعي والتأسيس الحضاري, عماد الدين خليل, اسطنبول, المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث, مافي برنت اوفس, ط1, 2012.

3- الدولة المستباحة من نهاية التاريخ الى بداية الجغرافية, محمود حيدر, بيروت, مطبعة رياض الريس للكتب والنشر, ط1, 2004.

4- شرح قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 مع المبادئ القانونية لقرارات محكمة تمييز العراق مرتبة على مواد القانون, عبدالرحمن شاكر العلام, بغداد, ط2, ج1 ج2 ج3 ج4, المكتبة القانونية, 2009.

5- القانون والسيادة وامتيازات النفط, احمد عبدالرزاق السعيدان, بيروت, مركز الدراسات الوحدة العربية, ط2, 1997.

6- منذر الشاوي, القانون الدستوري, بغداد, المكتبة القانونية, ط2,ج1 ج2, 2007.

7- الهلال الخصيب في الوثائق الامريكية ... تطور المصالح الامريكية في النصف الاول من القرن العشرين, مهند يوسف العلام, بيروت, ج1 ج2 ج3 ج4 ج5, مؤسسة الرسالة, 2007.

8- الهوية بين التأصيل الشرعي والتأسيس الحضاري, مهند يوسف العلام, اسطنبول, المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث, مافي برنت اوفس, ط1, 2013.

9- What do in Iraq; a roundtable, foreign affairs, Larry diamond, James dobbins, palm cost FL, USA, Jul-Aug 2006.

10- مقابلة مع الاستاذ الدكتور فاضل الكبيسي

تصفية ممتلكات نظام الدولة العثمانية .

السياسة الاقتصادية على طريق الحرير العالمي الجديد في سياق نظام دولي موحد بعد الحرب العالمية الأولى

12 كانون الاول 2014

د. مهند يوسف العلام

N A S R

ULUSAL ARASTIRMA INCELEME

ISTANBUL.

مقدم الى المؤتمر الدولي " تشكيل الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الاولى"

جامعة بلجيك – بلجيك

تاريخ تأسيس النظام المالي الجديد في عالم من التكتلات الاقتصادية الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى من خلال تمويل مشروع بناء طريق الجسر القاري أو ما يسمى اليوم في آسيا بالطريق الاورو – آسيوي عبر الهلال الخصيب.

تتلخص الأفكار بالاهتمام بجمع المعلومات عن المنطقة بهدف التعرف على الأوضاع السائدة وتقويم الإمكانات المتاحة لتوفير فرصة تلبي الطموحات التجارية والاستثمارية الأمريكية في منطقة الهلال الخصيب بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ولم يكن ذلك الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة انذاك مكتشفا أو معلنا تقريبا.

التاريخ لا يعيد نفسه لكن علم التاريخ له قواعد واصول تمتد على طول تاريخ الانسانية ومن تلك القواعد ان البديل هو الذي يغير الدول الفاشلة وليس ضعفها او انكسارها وحينما حين يكون البديل جاهزا حينذاك يكون التغيير وليس بالضرورة ايضا ان من يقوم بتغيير الدول ان يكون هو البديل.

ارادت الدولة العثمانية ربط الدولة من الشمال الى الجنوب من خلال طرق المواصلات والسكة الحديدية لكن الغرب والولايات المتحدة ارادوا ان يكون ربط الاراضي منطقة الهلال الخصيب والشرق المسلم من الشرق الى الغرب اي ربط افقي HORIZONTAL وليس عمودي VERTICAL حيث ترتيب خط السكة الحديد

اعتمد على اهداف معينة مثلا الشيعة الزراعة امتيازات النفط الحدود الربط والتواصل بين مدن الشرق.

ارادت الولايات المتحدة بعد ان نالت الاستقلال السياسي ان تنال الاستقلال الاقتصادي عن اوربا من خلال الاستثمار في الشرق بعدما ادركت الولايات المتحدة اهمية المنطقة والمشاريع التي ستقوم فيها وخاصة مشاريع السكة الحديد بحسب تجاربها الخاصة حينما ربطت السكة الحديد الامريكية اجزاء الولايات المتحدة وكانت سببا لوحدتها القائمة حتى اليوم حيث ربطت المدن وراسال المال فيها بالريف حيث المصانع والمزارع بالبراري والجبال حيث البعد الاستراتيجي الامني وادت الى اقامة خطوط التواصل واندماج الطوائف والكيانات المجتمعية وقامت دولة باعراق مختلفة على نظام موحد وكانت السكة الحديدية اهم عوامل تحقيق تلك الاهداف.

في 27-11-1899 وقع امتياز سكة حديد البصرة – بغداد من قبل السلطان عبد الحميد ومسار السكة تبين اختلاف وجهات النظر سير سكة بغداد الموصل او عن طريق كركوك او عن طريق الصحراء وتهديد السكة لروسيا والقوقاز والحدود الارمنية. الولايات المتحدة رات مشروع السكة الحديدية بناء سياسة واقتصادية دولية وغربية لبناء طريق حرير عالمي جديد يصل اجزاء العالم المختلفة كاهم نتائج الحرب العالمية الاولى على طول الطريق الممتد بين البصرة والبحر المتوسط.

لقد كان التنافس النفطي والاتفاقيات مع مختلف الاطراف جزء من المشاريع الاقتصادية وربطها بمشاريع السكة الحديدية الى كون المنطقة سلة العالم الغذائية. فانتاج البترول الاول في العالم انذاك كانت روسيا والولايات المتحدة ومن هنا نفهم الاهتمام والترتيب الامريكي لبترول المنطقة وانشاء كونستروم للتفاوض مع العثمانيين. ومن اجل ذلك عدت مشاريع امتيازات النفط والسكة الحديدية عدت من مسائل الامن القومي الامريكي انذاك

بعد الانتصارات التركية المحدودة بعد الحرب العالمية الاولى جعلها تفكر من جديد بانها دولة اقليمية لها مصالحها الخاصة وادت المباحثات التركية الامريكية البريطانية لعودة رجال الاتحاد والترقي من العراقيين الى حكم العراق من جديد ولثلاثين سنة قادمة فكانت رعاية المصالح الاقليمية الخاصة لتركيا الجديدة بدلا عن رعاية مصالح المسلمين عامة كما كانت عند العثمانيين.

ثم ان بناء الدول على اسس ليبرالية بسبب التنمية فتحت فصلا جديدا من المواجهة بين الهلال والصليب ... من هنا نفهم لماذا بنيت المحطة الرئيسية لسكة الحديد في بغداد على المدينة القديمة التي بناها المنصور؟ مع علاقة التبشير والعلاقة بين المحمديين والكفار والعلاقات التجارية.

دروس الحرب ومشاريع التنمية وبناء الدول الجديدة ادت الى اقناع الحكام المحليين لتبني سياسة الانعزال والاسترضاء والتي ادت هذه السياسة الى عدم الاستقرار والحروب المحلية.

فالمعايير اختلفت لدى الشعوب بعد الحرب فصارت الحرية والاستقلال وتقرير حق المصير والارادة الوطنية بدلا من حماية مصالح المسلمين والهوية.

لكن اهم ملكية من ممتلكات الدولة العثمانية والتي فقدتها كانت مكانة السلطان او الخليفة في قلوب المسلمين عامة ففي العراق بقيت المنابر حتى عام 1924 كان يدعى لخليفة المسلمين على المنابر.

اخيرا تم اعتماد الوثائق الخاصة بادارة الوثائق والمحفوظات الامريكية كمصدر اساسي لهذا البحث وهذه الوثائق ليست مطبوعة او منشورة من قبل

تصفية نظام ممتلكات الدولة العثمانية .

السياسة الاقتصادية على طريق الحرير العالمي الجديد في سياق نظام دولي موحد بعد الحرب العالمية الأولى وبداية التنمية الأمريكية لطريق الحرير الجديد.

تتركز الكتابات العديدة التي تعنى بتاريخ تأسيس نظام مالي سيكون جديدا في عالم من التكتلات الاقتصادية الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى من خلال تمويل مشروع بناء طريق الجسر القاري أو ما يسمى اليوم في آسيا بالطريق الاورو – آسيوي عبر الهلال الخصيب وتتلخص الأفكار باهتمامها على تلك العلاقات بعد أن بلغت مرحلة العلاقات الرسمية وبما تتضمنه من مباحثات واتفاقيات بعد الحرب العالمية الأولى من القرن الماضي والتي تتناول مرحلة تمهيدية مهمة بدأت فيها الاهتمام من قبل الجانب الأمريكي بها.

وتمثل ذلك الاهتمام بجمع المعلومات عن المنطقة بهدف التعرف على الأوضاع السائدة وتقويم الإمكانات المتاحة لتوفير فرصة تلبي الطموحات التجارية والاستثمارية الأمريكية في منطقة الهلال الخصيب بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ولم يكن ذلك الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة مكتشفا أو معلنا تقريبا.

فبعد أن نالت الولايات المتحدة الأمريكية الاستقلال السياسي أرادت أن تدعم ذلك بتحقيق الاستقلال الاقتصادي وبدأت بالبحث عن فرص تجارية في مناطق العالم المختلفة وبخاصة في المناطق التي تشكلت كدول حديثة بعد الحرب العالمية الأولى والتي كانت مناطق الهلال الخصيب أفضل ما تمثلها كونها كانت أهم مكاسب تلك الحرب بالإضافة إلى امتياز السيطرة المسلحة عليها من قبل الحلفاء والذين كانوا يمثلون النظام الاستعماري الأوربي بكافة وجوهه. وسعي الحكومة الأمريكية هذا كان قد سبقه تعزيزا لعلاقاتها مع الدول الجديدة المطلة على الخليج العربي وحتى البحر الأبيض المتوسط من أجل توسيع الفرص المتاحة أمام التجارة الأمريكية والى الوصول في توسيع التجارة الأمريكية في هذه المنطقة.

هكذا واصل القناصل الأمريكان البحث في حواضر هذه المنطقة وحطوا على مشارف الصحراء وقاموا بمحاولات لاختراق الصحراء الفاصلة بين بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام من اجل الوصول إلى أفضل السبل لتحقيق مصالح بلادهم[1].

حيث بدأت تظهر في الوثائق القنصلية الأمريكية عناية بتتبع أخبار المنطقة وتعززت تلك العناية بتوجيه من وزارة الخارجية في واشنطن. فقد أوكلت الوزارة إلى القنصل العام الأمريكي في بيروت مهمة جمع المعلومات السياسية والأخبار المهمة الأخرى المتعلقة بالمنطقة ثم نقلها إلى مقر الوزارة. وخولته صلاحية طلب تقارير عن تلك الأخبار من القنصليات الأمريكية في بغداد والقدس، ومن الوكالتين القنصليتين في البصرة والحديدة.

وقد قام القنصل الأمريكي في بغداد بتنفيذ هذه التعليمات والتوجيهات التي تلقاها من وزارته. فكتب تقريرا في حزيران 1907 بان صحيفة (The Times of India) أوردت تقريرا من الكويت يفيد بانقراض أسرة آل رشيد الحاكمة في حائل نتيجة موت آخر صبيين ينتميان إليها، ولذا فان ابن سعود سيغدو سيدا لنجد كلها. وطلب القنصل من الوكيل القنصلي الأمريكي في البصرة التحقق من ذلك ومتابعة تطورات الأوضاع في نجد وضرورة موافاته بأية معلومات مهمة تتوفر له عنها وعن منطقة الخليج العربي عموما سواء أكانت متصلة بالسياسة أو بالمواضيع الأخرى المهمة[2].

وكتب القنصل نفسه إلى القس "جون فان ايس" J.Van Ess كبير المبشرين الأمريكان في البصرة رسالة في شباط 1908 تضمنت رغبته بالحصول على تقرير عن الأحوال في المناطق المحيطة بالبصرة، وحثه على بذل جهده من أجل الحصول على أخبار موثقة عنها[3] . وفي هذه الوثيقة يتبين عمق الترابط بين الإرساليات التبشيرية الأمريكية وحكومتها وما كانت تقدمه تلك الإرساليات من خدمات لصالح السياسة الأمريكية.

في غضون ذلك تابع القنصل العام الأمريكي في بيروت ما كان يجري في المنطقة وكتب إلى القنصل الأمريكي في بغداد في أيار 1908 طالبا منه موافاته

[1] National Archives and Records Administration. (Hereafter NARA), RG 84 , Baghdad Consular Post (hereafter B.C.P.) ,File No.3135 ,No.1.Dept. of State ,Washington ,to American Consul ,Baghdad, date 8/2/1907.
[2] NARA, RG 84, B.C.P., NO 11, American Consular in Baghdad. to American Consular agent - Basrah ,date 3 June 1907.
[3] NARA, RG 84, B.C.P. No. 302, American Consular in Baghdad, to Rev. J. Van Ess, date 7 Feb. 1908.

بأية معلومات موثقة تتوفر لديه عن رأي السكان لمد سكة الحديد وقد اقترح القنصل الأمريكي في بغداد أن يقوم شخصيا بزيارة المنطقة بحجة البحث عن فسائل نخيل[1]. إذ كانت وزارة الزراعة الأمريكية معنية حينئذ بالحصول على فسائل النخيل من مختلف أنحاء المنطقة العربية لاستزراعها في بعض الولايات الأمريكية ذات المناخ الملائم. وكانت الوزارة توكل إلى القنصليات الأمريكية العاملة في المنطقة مهمة انتخاب الفسائل الممتازة وتدبير أمر شحنها إلى الولايات المتحدة.

فاستغل القنصل الأمريكي في بغداد تلك التعليمات وكتب إلى وزارة الزراعة في واشنطن في أيار 1908 رؤيته لأصناف ممتازة من التمر. لكنه أورد في التقرير أن الرحلة إلى ذلك المكان مكلفة ماديا وخطرة أمنيا لأن واحدا أو اثنين فقط من "الكفار" - على حد قوله - استطاعوا الوصول إليه. كما أن السلطات العثمانية لا تستطيع ضمان سلامة الأجانب الذين يعتزمون زيارة تلك المنطقة. ولكنه على الرغم من ذلك كله كان مستعد للقيام بتلك الرحلة[2].

ولكن وزارة الزراعة اعتذرت للقنصل في آب 1908 عن قبول اقتراحه بالسفر إلى تلك المناطق على نفقتها لأنها لا تتوفر لديها الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية نفقات الرحلة[3].

وتلقى القنصل الأمريكي في بغداد رسالة من القنصل العام الأمريكي في بيروت ضمنها رغبته بالحصول على تقرير يحوي أسماء القبائل الرئيسة في بلاد العرب وتعداد أفرادها ومواقع ديارها وأية معلومات أخرى ممكنة عنها. فرد عليه القنصل في الخامس عشر من آب 1908 برسالة تضمنت نبذة عن شؤون المنطقة وأحاله القنصل أيضا إلى كتاب القس "زويمر" Zwemer الموسوم "الجزيرة العربية مهد الإسلام" "Arabia, the cradle of Islam" باعتباره مرجعا يحتوي معلومات موثقة حسب رأي من وصفهم "بالمطلعين "[4].

ثم قام القنصل العام بالكتابة إلى القنصل الأمريكي في بغداد في الحادي والثلاثين من آب 1908 حول ما بلغه من معلومات عن إعلان كل من شريف مكة

---

[1] NARA, RG 84, B.C.P, No.896 Misc, Bie Ravndal, Beirut, to American Consular in Baghdad, date 5 may 1908.

[2] NARA, RG 84 , B.C.P. No. 381, American Consular in Baghdad, to Hon. D. Fairchild, Washington, date 15 may 1908.

[3] NARA, RG 84, B.C.P, No.448, American Consular in Baghdad, to Bie Ravndal, Beirut, date 14 Aug 1908 .

[4] NARA, RG 84, B.C.P., No. 451, American Consular in Baghdad, to Bie Ravndal, Beirut. Date 15 Aug 1908.

المكرمة ووالي الحجاز رفضهما لإعلان اسطنبول ومطالبتهما بإعادة العمل بالدستور. ولم يستبعد القنصل العام احتمال تعاطف سكان بلاد العرب مع من أسماهم "بالمحافظين الترك" [1].

فأرسل القنصل تقريرا أعده تحت عنوان "البدو وسياساتهم" ورفعه إلى الخارجية الأمريكية. والتقرير طويل يقع في ثلاثة وعشرين صفحة ، كانت بدايته بمحاولة تحديد ما أسماه بأرض البدو، وهي التي تشمل حسب رأيه شبه الجزيرة العربية بكاملها حتى نهر الفرات شمالا. وحاول التقرير تتبع علاقات القبائل البدوية القاطنة في تلك المنطقة الشاسعة مع السلطات العثمانية خلال القرن التاسع عشر. وانتقل القنصل بعد ذلك إلى استعراض التقديرات المتضاربة لعدد سكان المنطقة ورجح تقدير المبشر الأمريكي القس صموئيل زويمر والذي توصل فيه إلى أن سكانها حينئذ يبلغون حوالي ثمانية ملايين نسمة[2].

واستمر القنصل العام الأمريكي في بيروت بتتبع أخبار القبائل. فكتب في الحادي عشر من أيلول 1908 إلى القنصل الأمريكي في بغداد مستفسرا عما يتوقع من آثار لانقلاب تموز 1908 في اسطنبول والمطالبة بإعادة العمل بالدستور على البادية. فكان الجواب بان "النعم" الدستورية تلك تقع خارج نطاق إدراك أبناء القبائل الذين سيستمرون منشغلين بغاراتهم وغزواتهم[3].

وقد استعان القنصل الأمريكي في بغداد في هذا المجال بخبرة القس جون فان ايس كبير المبشرين الأمريكان في البصرة. حيث كتب له طالبا بموافاته بما لديه من معلومات عن الأوضاع السياسية في المنطقة. ووعده القس بتلبية طلبه حال تلقيه المعلومات المطلوبة من مصادره.وبدوره كان القنصل يسارع بنقل أخبار التطورات المهمة المتصلة بأحوال البلاد إلى القنصل العام في بيروت حال حصوله عليها.

إذ كان أكثر ما يشغل الأمريكان آنذاك هو الوجود البريطاني المتنامي في المنطقة وبداية تأثيرهم السياسي والاقتصادي عليها[4]. حيث يشير التقرير للقنصل الأمريكي في بغداد بتاريخ الثالث والعشرين من حزيران 1913 إلى الموقف

---

[1] NARA, RG 84, B.C.P. No. 1092, Bie Ravndal, Beirut, to American Consular in Baghdad, date 31 Aug 1908.
[2] NARA, RG 84, B.C.P., "The Bedouins and their politics ", by American Consul – General, Beirut.
[3] NARA, RG 84, B.C.P, No.1103 Misc, Bie Ravndal, Beirut. , to American Consul, Baghdad, date 11 Sep 1908.
[4] NARA, RG 84, B.C.P. , File No. 800 ,American Consular , Baghdad. , to American Ambassador, Consult. Date 23 June 1913.

البريطاني المناوئ للوجود العثماني في منطقة شمال الخليج العربي "ولعل ذلك ناشئ من تأثره بالجو العام السائد في بغداد" والذي يميل إلى الشك الشديد بالنوايا البريطانية حيال المنطقة. وهنا تبدو الإشارة إلى ظهور الانتقاد في الوثائق الأمريكية خلال هذه الفترة للنشاط البريطاني في المنطقة. ويعود هذا الانتقاد إلى تهديد الاتفاقات والتفاهمات الأمريكية العثمانية حول المنطقة كما ستبدو في فصول هذا الكتاب ولرغبة أمريكية حقيقية في تنافس البريطانيين في الميدان التجاري والاستثماري [1].

ويتضح من استعراض تلك الوثائق إن الأمريكان أظهروا اهتماما بشؤون مفتاح منطقة الهلال الخصيب منذ بداية التمثيل القنصلي الأمريكي عام 1907. والذي أقيم فيها لجملة عوامل من الأسباب والبواعث الاقتصادية والسياسية والتبشيرية والتي ظهرت في المنطقة عموما. والتي كانت أولى تلك العوامل الاهتمام على المستوى العالمي بالنفط والتفاؤل في وجود مكامنه في المنطقة القريبة من البصرة. فقد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا القيصرية المنتجتين والمصدرتين الرئيستين للنفط في العالم حتى نهاية القرن التاسع عشر. ولكن جاء تطورا مهما لفت أنظار المهتمين بالصناعة النفطية إلى منطقة الخليج العربي في مطلع القرن العشرين. فقد تمكن الانجليزي "وليم دارسي" William D'Arcy من الحصول في أيار 1901 على امتياز للتنقيب عن النفط من شاه فارس. وأسفرت عمليات التنقيب عن العثور على النفط بكميات تجارية في حقل مسجد سليمان على مقربة من شمال شرق الخليج العربي.

ومن جانب آخر كانت هناك دلائل قوية على وجود مكامن نفطية قوية في الأراضي العراقية جعلت المقيم السياسي البريطاني في بغداد "نيو مارش" Newmarch ويؤكد في عام 1904 على وجود النفط على امتداد خط سكة حديد برلين – بغداد المزمع بناؤه في الأراضي العراقية[2].

ترتب على ذلك كله تنافس نفطي في المنطقة بين الأطراف الدولية المعنية فقد أعطت اتفاقية سكة حديد بغداد المعقودة عام 1903 بين الحكومة العثمانية وشركة سكة حديد الأناضول الألمانية لتلك الشركة الأفضلية في مجال التنقيب عن النفط في الأراضي المحاذية لمسار السكة المزمعة. وحصلت الشركة في العام التالي على نيابة من البنك الألماني على العقد من الحكومة العثمانية لمدة عام واحد

---

[1] Op cit.
[2] Bailey,T.A. ,A Diplomatic History of the American People ,9th ed, Englewood Cliffs , p.331.

لمسح تلك المنطقة وتقديم تقرير عنها. ولكن الشركة بعد انقضاء أجل العقد لم تنفذ ما ورد فيه بخصوص التمديد، ولذلك قررت السلطات العثمانية بعد مراسلات طويلة مع الشركة على إنهاء العمل بذلك الاتفاق عام 1907.

وبدأت على اثر ذلك التنافس ألماني والبريطاني وألامريكي فيما بينها وتحاول كل منها إقناع الحكومة العثمانية بمنحها امتيازات نفطية في أراضيها . وكان الإسهام الأمريكي في المنافسة تلك قويا. فقد تولى الأميرال المتقاعد كولبي تشستر تكوين اتحاد (كونسرتيوم) لشركات النفط الأمريكية، تولى التفاوض مع الباب العالي من أجل الحصول على امتيازات لمد السكك الحديدية والقيام بالتنقيب عن النفط والمعادن وحصلت بذلك شركة ستاندرد أويل في نيويورك على امتياز من الحكومة العثمانية للتنقيب عن النفط في شمال الأناضول وفي أراضي فلسطين.

وتطلعت أنظار المصالح النفطية الأمريكية أيضا إلى المناطق المجاورة من المكامن النفطية. ومن تلك المناطق المجاورة مناطق الهلال الخصيب، فقد أكد القنصل العام الأمريكي في بيروت في تقريره المطول عن "البدو وسياساتهم " الذي سبق ذكره على طبيعة الاهتمام الأمريكي بتلك المنطقة.

إذ جاء في التقرير "لا أستطيع إلا الإيمان بأن التقدم العثماني في المناطق الواقعة شمال الخليج العربي والجزيرة سينحسر عاجلا أو آجلا، وبالتالي فأن أياما أكثر سعادة ستشرق على العرب البدو على الرغم من نقائص الترك. وهناك مجال واسع للتطوير المادي حيث يمكن إدخال وسائل عصرية وخلق صناعات جديدة وتعزيز الأنشطة التجارية في تلك المناطق"[1].

ولم يكن ذلك الاهتمام الأمريكي هو مجرد اجتهادات شخصية للقنصليات العاملة في المنطقة وإنما كان منسجما مع التوجهات العامة للسياسة الأمريكية حينئذ فقد كان هدف الأمريكان منذ وصولهم إلى منطقة الخليج العربي والهلال الخصيب في بدايات القرن التاسع عشر هو محاولة للتنافس مع حلفائهم الأوربيين في السوق الجديدة والحلول محلهم كقوة اقتصادية مهيمنة هناك وهو ما كان مهيئا ومناسبا قبيل أحداث الحرب العالمية الأولى .

ووجد ذلك السعي تعبيرا عنه في توجيه أصدرته القنصلية العامة الأمريكية في اسطنبول إلى القناصل العاملين تحت إشرافها في المنطقة . وكان ذلك التوجيه منسجما مع السياسة الرسمية الأمريكية المعتمدة. وقد جاءت فترة

[1] NARA, RG 84, B.C.P., "The Bedouins and their politics ", OP CIT.

رئاسة الرئيس الأمريكي "تافت" Taft (1909- 1913) لتعطي دفعة قوية لذلك الاتجاه[1] .

فقد تبنت الحكومة الأمريكية سياسة تهدف إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة رئيسة في العالم في ميداني التجارة والمال واشترك الرئيس الأمريكي مع وزير خارجيته "نوكس" Knox في رؤيتهما في أن يكون هدف الدبلوماسية الأمريكية هو إقامة استقرار في العلاقات الخارجية بما يعزز المصالح التجارية الأمريكية. وكان وزير الخارجية يسعى أيضا لاستخدام رأس المال الخاص لتنمية مصالح الولايات المتحدة عبر البحار .

وقد نشطت دوائر وزارة الخارجية الأمريكية لتفعيل تلك السياسة في المنطقة فعينت في عام 1911 قنصلا عاما في مقر السفارة الأمريكية في اسطنبول وجعلت مهمته الرئيسة هي السعي لتنشيط التجارة الأمريكية في المنطقة والتي هي سوق واعدة بحسب التطلع الأمريكي هذا ويمكن فتحها أمام المزيد من المنتجات الأمريكية بعد أن ظلت لحد ذلك اليوم لا تعرف من تلك المنتجات إلا الأقمشة القطنية التي كانت تصلها عن طريق البحرين والكويت وتسمى في أسواقها "بألامريكاني".

وهناك أمر آخر جذب اهتمام المستثمرين الأجانب نحو المنطقة كلها، وهو مرتبط في أكثر الأحيان مع مشاريعهم النفطية، ويتمثل في السعي للحصول على امتيازات إنشاء السكك الحديدية. فقد كانت المنطقة المحيطة تعج بمشاريع سكك حديد كثيرة وجد بعضها طريقه للتنفيذ يوم ذاك مثل سكة حديد المدينة المنورة وسكة حديد برلين – بغداد. وقد حظيت السكة الأخيرة باهتمام كبير من لدن القنصلية الأمريكية في بغداد منذ عام 1908 .

إذ وجدت في سجلات القنصليات الأمريكية في المنطقة عشرات التقارير والرسائل التي تابعت كل صغيرة وكبيرة تتعلق بذلك المشروع ومراحل تنفيذه. ولم يكن ذلك الاهتمام منصبا على تلك السكة فقط بل كان يمتد لأي مشروع سكة حديد آخر يتم طرحه .

فقد اهتم القناصل الأمريكان بمشروع مقترح لمد سكة حديد من دمشق إلى بلدة هيت الواقعة على نهر الفرات إلى الشمال الغربي من بغداد. وكتبوا عنه تقارير طويلة بدأت في العاشر من تشرين الثاني 1909 ولم تنتهي حتى أواخر

[1] NARA, RG 84 ,B.C.P. No. M 266 , American Consular General, Const. to American Consular , Baghdad, date 6 Feb 1911.

العشرينيات من القرن الماضي وتضمنت جميع التفاصيل الفنية للمشروع وجدواه الاقتصادية وخلص إلى دعوة أصحاب رؤوس الأموال الأمريكان للتفكير في إمكانية تبني تنفيذ هذا المشروع. واقترح أن يرسل المهتمون منهم فرق استكشافية للعراق لدراسة المشروع المقترح على ارض الرافدين[1] .

وعاد القنصل للكتابة عن هذا المشروع ثانية بعد أقل من شهر، حيث كرر حث المستثمرين الأمريكان على الاهتمام بذلك المشروع. وإيجاد حصة في ذلك التنافس الدولي المحموم على مشاريع السكك الحديدية، حيث أريد لبعض تلك المشاريع السكك أن تمر في أطراف وتخوم منطقة الهلال الخصيب حيث كان المستثمر الروسي الكونت كابنست يحاول منذ أواخر القرن التاسع عشر الحصول على امتياز لمد خط سكة حديد من البحر المتوسط حتى الكويت على الخليج العربي. كما أن بريطانيا سعت بشكل كبير بعد أن نال الألمان امتياز خط برلين - بغداد في تنفيذ سكة حديد منافسة تصل البحر المتوسط بالخليج العربي. وكان من المقترح أن تبدأ من ميناء بور سعيد إلى العقبة ومن هناك تتجه نحو بلدة الجوف في شمال نجد ومنها تمتد إلى البصرة. ومن ناحية أخرى كانت لأنشطة المبشرين الأمريكان سببا للاهتمام الأمريكي ورغبتهم المباشرة في التغلغل إلى داخل المنطقة. فلقد كانت نظرة أولئك المبشرين إلى ضرورة العمل في كل شبه الجزيرة العربية نظرة في منتهى الجدية. وعبر عنها القس صموئيل زويمر بقوله " إن من بين الدوافع إلى العمل في المنطقة الأسباب التاريخية. فللمسيح الحق في استرجاع الجزيرة العربية التي أكدت الدلائل التي تجمعت لدينا في الخمسين عام الأخيرة أن المسيحية كانت منتشرة فيها في بداية عهدها ". وقد كتب إلى القنصل الأمريكي في بغداد في الثامن من كانون الثاني 1912 يخبره فيها بأن السلطات العثمانية في بغداد رفضت التماسه السماح له بزيارة الصحراء للقيام بالأعمال التبشيرية المعتادة مثل معالجة المرضى وبيع الكتب. وذكر بأنه سبق أن زار ذلك المكان مرتين تحت ظل النظام القديم (وهو حكم السلطان عبد الحميد الثاني الذي انهار عام 1909) وأضاف انه كرر المحاولة مع والي البصرة الذي رد بشكل حاسم حين أخبره بأنه لن يسمح له قط بزيارة المنطقة. ورجا زويمر القنصل القيام بكل ما في طاقته لمساعدته في الوصول إلى هدفه[2] . ولأجل ذلك الطلب اتصل القنصل الأمريكي بسلطات ولاية بغداد حول ذلك فأوضحت له مبررات رفضها التماس زويمر. فكتب للأخير قائلا "إن له الحق في زيارة أي مكان في الأراضي العثمانية. ولكن

[1] NARA, RG 84 ,B.C.P., “Could a railroad from Damascus to Hit be made to pay ? ,by American Consular , Baghdad, date 10 Nov 1909.

[2] NARA, RG 84, B.C.P.S. Zwemer, Bahrain, to American Consular, Baghdad, date 8 Jan 1912.

عند الرغبة في السفر إلى المناطق الداخلية يجب أن تؤخذ السلامة في الاعتبار". وأضاف "إن السلطات العثمانية أفادته بأنها رفضت إعطاءه الإذن بزيارته إلى الصحراء لأنها تعتبر ذهابه لها أمرا غير مأمون العواقب، وهي لا ترغب بتحمل أية مسؤولية عما يمكن أن يتعرض له هناك، وتترك له حرية السفر على مسؤوليته الخاصة دون أن توفر له الحرس المرافق المعتاد". ونصح القنصل في ختام رسالته زويمر بعدم القيام برحلته المزمعة لحين إقناع السلطات العثمانية مستقبلا بتوفير الحراسة اللازمة له [1].

وكتب القنصل الأمريكي في بغداد إلى القائم بأعمال الوكيل القنصلي الأمريكي في البصرة يخبره بهذا الموضوع، ويرجوه مفاتحة والي البصرة من أجل الحصول منه على أمر يقضي بتوفير الحراسة اللازمة للقس زويمر أثناء رحلته المزمعة إلى الصحراء . وقد قام القائم بالأعمال بمقابلة والي البصرة وطرح عليه الأمر. فرد الوالي بالقول بأن البدو مستثارون بسبب الحرب الايطالية – العثمانية، ولذلك فان السلطات المحلية فيها أخبرت الولاية بأنها لا تستطيع تأمين سلامة القس زويمر هناك، لاسيما وانه قد قام بدعايات ضد الإسلام خلال زيارتيه السابقتين لذلك المكان. وعلق القائم بالأعمال على ذلك الرد بقوله أن تلك الأسباب يمكن قبولها مؤقتا مع تأكيد حق المواطنين الأمريكان في السفر لأي مكان في الأراضي العثمانية وأضاف تصميمه على الحصول على موافقة الوالي على زيارة زويمر إلى الصحراء حين تهدأ الأوضاع بشرط عدم قيامه بالتبشير بين المسلمين[2].

وعلاوة على تلك الدوافع الاقتصادية والدينية التي جعلت الأمريكان يتطلعون نحو هذه المنطقة فقد تحفظت بريطانيا على تلك الخطوة لأنها كانت تمس مصالحها فيها. وان مبعث ذلك التحفظ ليس خشية بريطانيا من الوجود العثماني فقط، بل من وقوف منافستها ألمانيا خلف التحركات العثمانية في المنطقة .إذ إن نجاح الألمان في تولي مهمة بناء سكة حديد الحجاز لصالح السلطات العثمانية جذب مزيدا من الاهتمام الدولي إلى هذه المنطقة . إن تلك الأحداث التي وثقتها التقارير القنصلية الأمريكية وجرى استعراضها فيما مر حول انتباه قناصل الولايات المتحدة الأمريكية العاملين في هذا الجزء من العالم جذبت انتباه ممثلي دول أخرى كثيرة. ومن المرجح أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أولت تقارير قناصلها الكثيرة عن ذلك بعض اهتمامها وهي التي كانت تتطلع إلى

---

1 NARA, RG 84, B.C.P.S. Zwemer, Bahrain, to American Consular, Baghdad, date 8 Jan 1912..

[2] NARA, RG 84, B.C.P, American Consular, Baghdad, to Dr. S. Zwemer, Bahrain, date 22 Jan 1912.

المناطق "الشاغرة " في العالم كما مر . لقد قامت العلاقات الرسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن الماضي وقد سبقها اهتمام أظهره الجانب الأمريكي بجمع المعلومات عن المنطقة. إذ أظهرت الوثائق الرسمية الأمريكية إن ذلك الاهتمام بدأ بالفعل قبل بدء العلاقات بأكثر من عقدين من الزمن، وكانت بواعث ذلك الاهتمام اقتصادية بالدرجة الرئيسة، تسندها وتسوغ لها وتبرر كل أفعالها اهتمامات دينية وسياسية. وقد تصاعدت وتيرة ذلك الاهتمام فيما بعد وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واحتدام الصراع على النفط في المنطقة.

مقترحات لسياسة اقتصادية على طريق حرير عالمي جديد في سياق نظام دولي موحد بعد الحرب العالمية الأولى.

انتهزت بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية فرصة قيام الحرب العالمية الأولى لتأكيد مطالبها بشأن تعديل الحدود والتوسع والحصول على أكثر كمية من الفوائد والأطماع حتى لو كانت على حساب شعوبها واستقلالها والثوابت الوطنية والشرعية.

فكان أول من سعى في ذلك مبارك حاكم منطقة الكويت حين علم بقرب وصول قوات الاحتلال البريطاني لغزو العراق فسار إلى هناك وحاصرت قواته الحاميات العثمانية الموجودة في سفوان وأم قصر، وكذلك القوات الموجودة في الجزء الجنوبي لجزيرة بوبيان ومع أن قواته لم تتمكن من دخول البصرة، فإن وجودها بالقرب منها كان عاملا مساعداً للقوات البريطانية التي احتلت الفاو في 6 تشرين الثاني 1914، والتي واصلت مسيرتها نحو البصرة والتي احتلتها في 22 من الشهر نفسه.

وحين أبلغ المقيم البريطاني كوكس الذي رافق الحملة البريطانية شيخ الكويت بهذا "النصر" وذلك لنشره بين رعاياه رد مبارك ببرقية ذكر فيها سعادته " وصرنا في غاية الفرح والسرور والاستبشار بهذه البشارة السارة. وقد أشهرنا في غاية ذاك عند جميع رعايانا القريب منهم والبعيد، وعند جميع المحبين من رؤساء العشائر فحصل عند الجميع كمال الفرح والسرور".

وأرسل برقية أخرى في 25 تشرين الثاني للتأكيد على المعنى نفسه وعبر عن موقفه عملياً بالتبرع بمبلغ خمسين ألف روبية، وذلك لدعم جمعية سانت جون الخيرية التي تأسست في الهند بهدف جمع الإعانات لمساعدة المصابين والجرحى من الجيش البريطاني. ولإظهار حسن نواياه تجاه التزام الحكومة البريطانية

بتعهداتها، ثم أرسل المقيم السياسي كوكس إلى مبارك خطاباً يطلب فيه بياناً بما يملكه من مزارع النخيل في البصرة للنظر في إعفائها من الضرائب.

واستغل مبارك هذه الفرصة لحل المشاكل والعراقيل التي أثارها بعض ولاة البصرة التي وضعوها للحيلولة دون تسجيل بعض أملاكه باسمه في دائرة تسجيل الأملاك بالبصرة. فأرسل إلى المقيم السياسي خطاباً أشار فيه إلى الإعلان الصادر عن الأوقاف البصرية بتاريخ 13 نيسان 1915 بخصوص إصدار سندات «الطابو» وطلب منه التدخل لإنهاء تسجيل أملاكه.

وبعد أن استقر الأمر للحكومة البريطانية في البصرة، قرر اللورد هاردنغ نائب الملك وحاكم الهند بزيارة لإمارات الخليج العربي للتعرف بشكل مباشر على أوضاعها واتجاهات أمرائها وشيوخها. وبالفعل قام في كانون الثاني 1915 بزيارة للبحرين، وحدد لبقية الشيوخ موعداً لمقابلته في الكويت، ولكن بسبب ظروف عدم الاستقرار في أغلب مناطق الخليج، لم يتمكن من الحضور سوى حمد بن عيسى أمير البحرين. وهناك قدم هاردنغ رسالته والتي ورد فيها قائلا " ليس للحكومة البريطانية طمعا في بلاد الخليج العربي ولم نأت إلا لصد المعتدي عليها. وإذا بدا من أحد معتمديها شيء تكرهه تلك الدول فما عليها إلا أن ترفع الأمر إلينا ونحن سننصفها". ثم جاءت المنافسة الفرنسية لبريطانيا في الخليج العربي إلا أنها لم تعبر عن السياسة الخارجية الفرنسية منطقة الخليج العربي عموماً كأولويات لنشاطها الاستعماري، فقد تركز جهدها على الولايات العثمانية في المغرب العربي وفي القارة الأفريقية. مع ذلك، فقد نشط المبعوثون الدبلوماسيون الفرنسيون في منطقة الخليج العربي بهدف منافسة النفوذ البريطاني، وكانعكاس للتنافس بين البلدين على بسط النفوذ والسيطرة. واستمر هذا التنافس حتى بعد توقيع «الاتفاق الودي» بين البلدين في عام 1904 وترتب على ذلك التراجع التدريجي للجهود الفرنسية. لقد اهتمت فرنسا بالخليج العربي في نهايات القرن التاسع عشر، وثار خلاف حاد مع بريطانيا في عام 1898 بسبب سعي فرنسا للحصول على قاعدة لها في سلطنة مسقط كما أنشأت الحكومة الفرنسية قنصليات لها في عدد من إمارات الخليج، وبدأت سفنها العسكرية تجوب موانئ الساحلين الشرقي والغربي للمنطقة. وفي العام نفسه، سعى الفرنسيون إلى إجراء مفاوضات مع مبارك لإبرام اتفاق تعاون سياسي. وكان من الشخصيات التي لعبت دوراً مهماً في هذا المجال هو تاجر السلاح الفرنسي جوجيه والذي تفصح الوثائق الفرنسية والبريطانية عن أنه لم يكن مجرد تاجر، فقد تمتع بنفوذ كبير لدى السلطات الفرنسية في منطقة الخليج، والتي كان يرفع لها تقارير دورية عن أنشطة الدبلوماسية البريطانية وتأثيرها على المصالح الفرنسية، وأنه سعى لمنافسة النفوذ البريطاني في الكويت. كما نشر

مجموعة من المقالات في نيسان 1905 أشار فيها إلى التخوف المستمر من محاولة البريطانيين والعثمانيين للتدخل في شؤون الكويت، وأنه يهدف إلى الحيلولة دون ذلك.

أما السعي الألماني لموطئ قدم من بين الدول الأوروبية المتنافسة، فاتجهت السياسة الألمانية إلى التوسع شرقاً. وتمثلت العقبة الرئيسية أمام هذه السياسة في سيطرة الإنكليز على كل الطرق للوصول إلى الهند، ماعدا الطريق الذي يمر في آسيا الصغرى عبر البلاد العربية إلى الخليج العربي.

وأدى التقارب بين القيصر الألماني والسلطان العثماني إلى إعلان القيصر نفسه «صديقاً مخلصاً» لخليفة المسلمين وبعث بخبراء إلى إسطنبول لاقتراح مشاريع إعادة تنظيم الإدارة العثمانية وإصلاحها. وشهدت منطقة الخليج العربي في الفترة بين عامي 1911 - 1914 تنافساً اقتصادياً بين بريطانيا وألمانيا.

برز النشاط الألماني في مجالين رئيسيين: كان أولهما، مشروع سكة حديد بغداد - برلين الذي أصبح محوراً للصراع الألماني الإنكليزي لسنوات عدة. وكان ثانيهما، سعي الشركات الألمانية إلى الدخول في تجارة الشحن سواء من أوروبا إلى الخليج العربي أو بين موانئ الخليج العربي نفسه. واعتبرت بريطانيا الشركات الألمانية أداة لبسط النفوذ الألماني حيث ذكر اللورد كيرزن أن المشروعات الاقتصادية الألمانية سوف تشكل فيما بعد أساساً للمطالب السياسية.

أما بشأن مشروع سكة حديد بغداد، فقد بدأ بتأسيس شركة سكة حديد الأناضول في عام 1899 بدعم من عدد من الشركات المالية الألمانية، والتي منحها السلطان عبد الحميد في 27 تشرين الثاني 1899 امتياز مد السكة الحديدية التي أوصلت بغداد بالبصرة. ورد الإمبراطور الألماني ببرقية شكر للسلطان العثماني، وكان التقييم الروسي لفرمان السلطان أنه يعتبر"انتصاراً كبيراً للسياسة الألمانية". وفي كانون الثاني 1900، وصلت بعثة من المساحين الألمان إلى بغداد لتفقد المنطقة، واتخاذ القرار بشأن مد الخط، وتحديد محطته النهائية. وترأس هذه اللجنة مترنيخ القنصل الألماني في الآستانة يرافقه بعض أعضاء السفارة والملحق العسكري. وخلال زيارة اللجنة للبصرة، التقى القنصل البريطاني راتسلاو ، وتوضح الوثائق البريطانية حجم اهتمام لندن بهذه البعثة. ففي 9 كانون الثاني 1900، أبرق المقيم البريطاني ميد في الخليج العربي إلى حكومة الهند بقرب وصول البعثة إلى الخليج العربي، وردت حكومة الهند بأنه لا مانع من دخول البعثة إليها إذ لا توجد أسباب مقنعة لمنعها من ذلك، وأن على المقيم البريطاني الاتصال بمبارك والتأكيد عليه بعدم عقد أي اتفاق مع هذه البعثة.

وأصبح مشروع خط سكك حديد بغداد - برلين من بين البذور الأولى للحرب العالمية الأولى بعد ذلك بسنوات حيث نظرت بريطانيا إلى هذا المشروع الذي كانت الحكومة الألمانية تقف وراءه بقوة كمحاولة سياسية واقتصادية لكل من ألمانيا وتركيا وروسيا لكسر السيطرة البريطانية على حركة التجارة في بحار العالم الإسلامي. وقد كان مشروع الخط الحديدي طموحا للغاية حين سيربط العاصمة الألمانية برلين بموانئ العراق على الخليج العربي ليصبح طريق ألمانيا إلى التجارة الآسيوية مفتوحا.

وتبع تلك المحاولة تقدم جديد للاستثمار حين حصل البنك الألماني في عام 1912 من الحكومة العثمانية على حقوق استكشاف وإنتاج النفط في بلاد الرافدين الذي تمر به سكة حديد برلين بغداد وعلى مساحة تمتد 20 كيلومترا على جانبي سكة الحديد، فكان ذلك سيكسر تبعية ألمانيا وهي القوة الاقتصادية الناشئة في أوروبا لنفط شركة روكفلر ستاندارد أويل الأميركية، وحين كانت بريطانيا المنتج الأول لنفط الخليج العربي في إيران فقد كانت مصرة على حرمان منافسيها وخاصة ألمانيا من الثروة الكامنة هناك .

وبالرغم من المحاولات الألمانية لإشراك بعض الشركات الأوروبية المرتبطة بعضها مع بريطانيا أو فرنسا للاستثمار المشترك مع مشروع سكك حديد بغداد –برلين إلا إن القلق البريطاني كان أقوى تاريخيا من الصفقات المؤقتة .

بل إن روسيا القيصرية دخلت اللعبة بالقول إن خط سكك الحديد الذي يمر بالموصل، سيهدد ممتلكاتها في القوقاز ويؤثر على حدودها الأرمينية مع السلطنة العثمانية وسارعت إلى مطالبة السلطنة بتعويضات مباشرة، كان مؤتمر برلين سابقا قد أقرها. واضطرت السلطنة إلى تغيير مرور الخط إلى طريق قونية.

في حين كانت فرنسا تنظر إلى المشروع من خلال منظار آخر يختلف عن الرؤية البريطانية. إذ اعتقدت أن تجارتها الواسعة مع الإمبراطورية العثمانية وتحديدا في بلاد الشام قد تجلب لها الأرباح العالمية في استثماراتها المصرفية الجديدة. وكانت تهتم بخطوط التجارة التي تربط الموانئ البحرية العثمانية ولا سيما مع أزمير والاسكندرونة مع خط حلب الموصل الحيوي.

وقادت المعركة البريطانية شركاتُ الملاحة والخطوط التجارية التي تربط الشمال الأوروبي مع الهند عبر الموصل والبصرة وبدأت مساومة الألمان بأن بريطانيا لن تقاوم المشروع في حالة سطوتهم على القسم الأساسي الجنوبي من الخط الممتد بين بغداد - البصرة!! وحين امتنعت ألمانيا عن هذه المساومة صرح اللورد كرزن بأنه لا يمكن أبدا السكوت عن هذا الخط. بل إن كرزن اندفع في ذلك

أكثر وصرح قائلا إن هذا المشروع قد يؤدي إلى إنعاش الدولة العثمانية. وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وضعت كلمة النهاية لهذا المشروع الطموح الذي لم يكتب له أن يكتمل وإن كانت الأجزاء التي أقيمت منه داخل العراق دخلت حيز التشغيل وأصبحت نواة لشبكة السكك الحديدية في العراق.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأسيس دولة العراق كمملكة دستورية حديثة على النمط الدولي السائد آنذاك بدأت بريطانيا بالتفكير ببيع ممتلكاتها الموجودة والتي أقامتها خلال فترة الحرب لتعويض ولجني أرباح المنشات القائمة والتي كانت تعتبر من مخلفات الحرب. فكانت أول ما قامت به إطلاق عروض بيع منشات السكة الحديدية في العراق وفق المعايير والمواصفات التي حددتها والتي كان من أهمها إما بيعها للحكومة العراقية أو جعلها امتيازا أجنبيا لباقي المصالح الغربية في المنطقة على غرار الامتيازات والاحتكارات التي بدأت في القطاع النفطي خاصة إن السكة الحديدية في العراق كان امتيازها ابتدءا يشمل جميع الأراضي التي تمر عليها سكة الحديد وبعرض عشرين كيلو مترا على جانبي السكة. وقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية هذا المشروع كونه أساسا لمقترحات تهدف إلى بناء سياسة اقتصادية دولية وغربية على وجه التحديد يمكن بناؤه على طريق حرير عالمي جديد في سياق نظام دولي موحد في الاتصال بأجزاء العالم المختلفة بعد نتائج الحرب العالمية الأولى.

فاستثمرت هذا الأمر وبدأ قناصلها في المنطقة وإدراكا منهم بأهمية هذا المشروع الذي سيربط مناطق الهلال الخصيب بعضها ببعض ليجعلها وحدة متماسكة وعلى طولها الممتد من مينائي البصرة على الخليج العربي وغزة على البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي سيحقق ذلك فتح الطريق لجميع الأفكار والمشاريع الاقتصادية والتجارية والثقافية لتحقيقها على طول ارض موصولة بشكل رائع .

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية قبل سواها أهمية مشاريع السكة الحديدية بحسب تجاربها السابقة حينما ربطت السكة الحديدية أجزاء الولايات المتحدة الأمريكية المتناثرة على مساحة القارة الأمريكية والتي كانت سببا أساسيا في وحدتها القائمة حتى اليوم فهي ربطت المناطق الصناعية بالمناطق الزراعية وربطت المدن الحضرية بالبوادي والصحراء الشاسعة وأقامت خطوط الاتصال بين العادات والتقاليد بين التجمعات السكانية المختلفة إلى جانب أنها كانت وسيلة أساسية في اندماج الطوائف والكيانات المجتمعية بعضها بالبعض الآخر. وبذلك قامت دولة متكاملة من أعراق وأجناس مختلفة قائمة على نظام موحد ومرتبط

بوسائل اتصال راسخة بعضها بالبعض الآخر وكانت من أهم عوامل الازدهار والتوسع في بناء الدولة الأمريكية الحديثة.

وبذلك يمكن لنا أن نحدد إن أسس الدولة الحديثة والوطنية لا تعود إلى التجانس القومي بين أبناء تلك الدولة بالقدر الذي يكون في ترابط واتصال المقومات الأساسية لقيام الدولة: في المدينة التي فيها أسس التعليم والثقافة ورأس المال وبين الريف الذي يتمتع بتمكين الموارد الزراعية والصناعية وبين البوادي والصحاري التي تعطي العمق الاستراتيجي والأمني لقيام الدولة القوية المستقرة.

أدركت الولايات المتحدة هذا المفهوم ولم تنشره في أدبيات السياسة الدولية إلا في نطاق ضيق. غير أنها كانت تستخدمه بشكل مباشر في دخولها الجديد في منطقتنا وكانت تعي قبل غيرها أهمية طرق الاتصال المختلفة في ربط مصالح تلك الأراضي والمناطق. وحين فتح البريطانيون الباب لدخولها في المنطقة من خلال عرض بريطانيا بيع ممتلكاتها من السكة الحديدية كانت أول من استجابت لهذا العرض وتسلسل الوثائق التالية سيعطي لنا الفرصة الكاملة في بحث وإدراك أهمية المسعى الأمريكي في هذا الاتجاه.

إن التسلسل التاريخي لبعض من نماذج هذه الوثائق سيبين لنا بشكل مفصل الطريقة والأسلوب الذي سعى به القناصل الأمريكان في تحقيق هذا الهدف والأوامر التي صدرت لهم بشان هذا الأمر ولعل التسلسل التاريخي له سيبين كيفية تطور المصالح الأمريكية بهذا المجال.

كانت السكة الحديدية في العراق المنطلق لدخول المصالح الأمريكية غير النفطية إلى العراق والبداية لتلك المصالح, ذلك إن تامين ارتباط الاتصال بين المصالح الأخرى سيكون البداية الصحيحة لأية مشاريع أخرى خاصة إذا كانت على المستوى الإقليمي لربط تلك المسارات الإقليمية بمسارات الاتصال العالمية.

فتامين الاتصال المباشر بين الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط ومن ثم الارتباط بين قارة آسيا ككل وبين العالم الغربي وهو ما سيعيد لطريق الحرير القديم أهميته بكونه طريق الاتصال المباشر بين الشرق والغرب وهو بالتأكيد سيكون له أثرا مباشرا على طريق قناة السويس البحري والذي تسيطر عليه بريطانيا. ومن هنا جاءت الأهمية الإستراتيجية الداخلية والإقليمية والعالمية لهذه المنطقة وبالتالي ساهمت الولايات المتحدة بكل ثقلها السياسي والدبلوماسي الذي كانت تتمتع به آنذاك للدخول بمشاريع للسيطرة على هذا الطريق الحيوي والذي عده القنصل الأمريكي بحلب في العقد الثالث من القرن العشرين كما سيأتي بأن

طريق السكة الحديدية الذي يمتد عبر أراضي الهلال الخصيب يهم الأمن القومي الأمريكي.

إعادة تصفية ممتلكات نظام الدولة العثمانية .

بعد أن تمكنت الدول الغربية من السيطرة على ثورات التحرر في منطقة الهلال الخصيب خلال العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي والتي استنزفت فيها موارد الشعب العربي البشرية والمادية والنفسية وقدموا فيها الكثير من الأرواح والمقدرات في سبيل الاستقلال والتحرر. كانت الدول الغربية قد دفعت الكثير في حروب الاستنزاف تلك إلا انها استطاعت بفضل الإدارة والمؤسسات من التقدم التدريجي والمتكامل للنتائج من الوصول إلى غاياتها في المنطقة.

وفي هذا المجال يمكن لنا من المقارنة بين إرادة هذا الشعب ورؤيته في التوصل إلى أهدافه المشروعة وبين شعوب أخرى تعرضت إلى تحديات مشابهة لكنها اختلفت في طريقة التعامل مع تلك التحديات. فالشعب الجزائري استعمر كما تدل كتب التاريخ لأكثر من مائة واثنتين وثلاثين سنة ثم قدم أكثر من مليون شهيد في سبيل التحرر إلى أن ناله منقوص السيادة وممثلا من غير الذين بذلوا في سبيل وطنهم ودينهم. بينما نرى مثلا شعب الملايو في جنوب شرق آسيا والذي توال على استعماره هولندا والبرتغال ومن ثم لأكثر من مائة وخمسين عاما من البريطانيين فلم يقدم ذلك الشعب سوى قتيل واحد كان من سكان الغابات العراة الأصليين قفز على احد البريطانيين فقتله أثناء شربه للماء وخلدت تلك الحادثة بلوحة بنورامية عملاقة تتصدر اليوم المتحف الوطني في كوالالمبور. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان مع اغلب المناطق والشعوب التي لم تمتلك إرثا ماضي ولكن تعامل المستعمر مع تلك الشعوب قد يكون مختلفا بين تلك الشعوب حيث لم تتمتع تلك المناطق بأنظمة بناء متكاملة كانت سابقا مقامة عليها من أنظمة للحكم والإدارات المحلية والإقليمية لذلك لم يعمل المستعمر وهو شانهم في كل عصر وزمان من تدمير جميع البنى التحتية والأنظمة والقوانين الشرعية التي كانت سائدة قبلهم وإبدالها بأنظمة وقوانين جديدة كانت تطبق بحسب أهواء ومقتضيات واضعوها والتي كانت تعتمد على التجربة والخطأ والصواب وهي بالتالي أدت إلى كثير من الماسي والكوارث ودفعت شعوب المنطقة الكثير من التضحيات في سبيل القبول بها حتى وان كانت مغايرة بشكل كبير عن عادات ومفاهيم وأخلاقيات تطلعاتهم.

من هنا حينما أتمت القوات البريطانية السيطرة في العراق وبدأت بتشكيل نظام للحكم جديد لكافة جوانب الحياة والذي شمل نظام حكم علماني وإدخال ودعم نظام تربوي جديد هدفه تحييد أبناء المنطقة بشكل فعال إلى جانب كافة نظم الحياة

الاقتصادية والتجارية والعلمية وكانت السكة الحديدية من أول تلك المشاريع التي أرادت الحكومة والإدارة البريطانية في العراق إدارتها بشكل مختلف ولكن مسيطر عليه. وقد بينت الوثائق التالية كيفية تعامل الحكومة البريطانية في مسالة بيع موجودات السكة الحديدية إلى الحكومة العراقية اعتمادا على تصفيات حقوق الامتيازات القائمة قبل الاحتلال. كما ستبين لنا تلك الوثائق السعي الأمريكي لبناء النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي الجديد في عالم بعد الحرب العالمية الأولى من خلال إحياء الامتيازات القديمة التي كانت قد اعتمدتها مع الدولة العثمانية ولمشاريع أسهبت كثيرا كتب التاريخ في شرحها. لكن مسائل الارتباط في تلك المشاريع كنظام متكامل للاتصال بين منطقة الهلال الخصيب وباقي مناطق آسيا الغربية كان يهدف بالأساس إلى انتزاع خصوصية المنطقة بكافة ووجوهها وجعلها أمم جديدة وحائرة في هويتها القادمة ومجرد دول ناشئة وضعيفة في ظل نظام دولي تسيطر عليه دول قوية ومتقدمة وحلفاء في مناهج الحياة كافة. ومما ساعد على هذا الأمر وجود مسئولين محللين كانوا قد امنوا بتفوق القدرة الأمريكية في انجاز تلك المشاريع واستكمال بنائها وقد اعتقدوا أن ربط تلك المصالح الوطنية بالمصالح الأمريكية وسواء أكانت بمشاركة بريطانيا فيها أو أوربا على حد سواء أم لا فان ذلك سيعني تحقيق المصالح الوطنية العليا . وبالتالي أنجبت تلك الأفكار عبر أكثر من قرن من الزمان ولم تجلب إلى المنطقة سوى تكريس الخلاف والتقسيم وأورثت الضعف والمهانة.

ولقد أوردنا كنموذج لتلك الأفكار ما كان من رئيس الوزراء العراقي آنذاك ياسين الهاشمي باعتقاده وإيمانه بالدور الأمريكي في المنطقة وهو مثال يتكرر في كل زمان ومكان في منطقتنا لكل من يفقد إيمانه بخصوصية منطقته وثقته بقدرات شعبه وبالتالي كانت النتيجة ما تعيشه المنطقة من وضع راهن.

تفاصيل المشاريع التي أقيمت والأفكار الأمريكية بشأنها

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية أفكارا حول المشاريع الاقتصادية المقامة في ارض الهلال الخصيب ومشاريع الاتصال المختلفة وبشكل خاص مقترحات بعد دراسة مستفيضة لكل تلك المشاريع حول الوسائل والطرق التي يمكن ربطها والاستفادة منها على كافة الصعد .

فالمعلومات أصبحت الآن متاحة في الوقت الحاضر – كما يؤكد على ذلك صراحة القنصل الأمريكي في بغداد - للكتابة عن السكك الحديدية في العراق وانه قد حان الوقت لإثارة الانتباه في واشنطن لتلك المشاريع نظرا للقيمة الاقتصادية والتجارية التاريخية. وستؤدي تلك المعلومات حول تلك المشاريع المقامة إلى توسع

المعرفة بشكل اكبر بكل المنطقة وهو الهدف الذي تسعى إليه مراكز الإدارة في الولايات المتحدة.

فبعد أن اتخذت الحكومة العراقية القرار بإدارة السكك الحديدية في العراق في 1 تموز1923، مع عدم حسم مسألة بيعها كانت تلك فرصة لدخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مشاريع المنطقة ومعرفة بشكل موسع ومفصل تفاصيل تلك المشاريع وإمكانية تقديم خدماتها على جميع الأصعدة الاقتصادية والتجارية والدينية والتنموية وبالتالي معرفة آفاق توسيعها وربطها مع منظومة إقليمية وحتى عالمية وهي بالتالي ستحقق ربط المصالح العالمية جميعا.

فالسكك الحديدية - كما ستصرح به هذه الوثائق - ستعزز الأمل المعقود على أن بلاد الهلال الخصيب ستكون سلة للحبوب العالمية وإذا استثمرت هذه المشاريع بشكل صحيح فإنها ستأخذ مكانها الصحيح بقيادة أسواق العالم في المستقبل المنظور. فربط الأراضي الزراعية المنتجة للأرز في جنوب العراق إلى الأراضي التي تسقى بالديم في مناطق ديالى وكركوك والموصل والجزيرة ووصولا إلى الحقول ومزارع الزيتون والمنتجات الزراعية والحرفية الأخرى في حلب وبلاد الشام جعلت من السكة الحديدة وسيلة للاتصال الأمثل من حيث الراحة وتكاليف الشحن بتلك المناطق مع بعضها البعض وبالموانئ على البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي أو في وصلها بتركيا ومن ثم إلى أوربا.

أما ربط الأجزاء الشرقية من منطقة الهلال الخصيب والمتمثلة بإيران وما بعدها فقد كانت السكة الحديدية الوسيلة الأسهل والعملية الأكثر والأفضل للآلاف من الحجاج الشيعة الذين يرومون زيارة العتبات المقدسة في الكاظمية وسامراء والنجف وكربلاء أو بنقل جثث الموتى الشيعة لدفنهم في مقابر النجف. لقد حددت تلك الأسباب السالفة ذكرها مسارات مرور السكة الحديدية وكانت للقنصلية الأمريكية آراء واضحة ومباشرة في مسارات السكة الحديدة بل وفي القياس المتري للقضبان الخاصة بالسكة الحديدية وقد أبدت القنصلية الأمريكية اعتراضها الواضح لمسار السكة الحديدية غرب نهر دجلة وفي ربط مسارات السكة في ربط بعض المدن مع بعضها الآخر وفي تفاصيل صناعة هذه الخدمة وصناعتها والعربات وبكافة التفاصيل الأخرى المتعلقة بإنجاح هذا المشروع ولم يبخل القناصل الأمريكان بأي جهد ممكن في سبيل استقصاء ومعرفة جميع التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع.

رسمت تلك الأعمال الهندسية والإنشائية المتخصصة لوسيلة اتصال كانت مفتاح لعصر جديد في العالم وفتحت آفاق للتواصل في العالم بينما كانت في هذه

المنطقة أساسا لتكريس الانفصال على الصعيد الإقليمي والمنطقة ككل ووسيلة لربط الأجزاء المحلية بعضها مع البعض الآخر والتي رسمت تبعا لاتفاقات سياسية تناول تفاصيلها سياسيون مختلفون لرسم عالم جديد ما بعد الحرب العالمية الأولى.وهنا يتبين الوضوح التام والفرق بين الخطط التفصيلية للمشاريع الإستراتيجية الخاصة بالاتصال والنقل وبين الواقع الحقيقي الذي كرست من اجله تلك المشاريع لأهداف أخرى بعيدة كل البعد عن الغايات والأهداف التي رسمت من اجلها تلك المشاريع وكانت سببا رئيسيا في واقع حالي ومستقبلي لمنطقة محورية بالنسبة للعالم.

تثبيت قواعد التأسيس لمشروع السكة الحديدية

نظام السكة الحديدية كمشروع صناعي تنموي يعد من أهم الأسس الأساسية لكل مراحل التنمية الصناعية والزراعية والتجارية ولا غنى عنه لتقدمهم. ويرتبط تاريخ السكة الحديدية في منطقة الهلال الخصيب بموضوع المنافسة والتنافس وكثيرا ما كان أكثر المواضيع اختلافا بين الحلفاء من حيث المسارات والقياس المتري للسكة وأنواعه والسيطرة.

يشمل موضوع السكة الحديدية على عدة مراحل منفصلة تبدأ بالسيطرة الرسمية على منشات السكة إلى عمليات الإدارة وكافة مراحل عملها. ولكن جعلت الأحداث السياسية والتطورات التنموية الأخرى التي مرت على هذه المنطقة في النصف الأول من القرن العشرين الإدارات الأمريكية المتعاقبة في ملف النقل بالسكة الحديدية تتبع نظاما جديدا في التعامل معها عرف بنظام "تخصيص الشرق الأوسط" وهذا النظام لم يقتصر على إدارة الموارد النفطية فحسب وإنما تعداه إلى إدارة الأنظمة التشغيلية للسكة الحديدية. وعادة ما يميل الناس عند حدوث الأزمات وتفشي التخلف واللامبالاة والانقسام والتشتت في البلاد بصورة طبيعية إلى البحث عن تفسيرات وأعذار عن ذلك الفشل وهذا التعليل غالبا ما يساعد في وضع السياسات التالية. فمن الدروس المستخلصة بعد الحرب العالمية الأولى في مواضيع التنمية وبناء الدول الجديدة على أسس المنتصرين في تلك الحرب لهذه المنطقة أدت إلى إقناع حكامها المحليين لتبني سياسة الانعزال والاسترضاء وكلتا السياستين أدتا إلى عدم الاستقرار والى اندلاع الحروب المحلية المستمرة والإقليمية طوال القرن الماضي. وكانت لها مبررات قوية لدى قياداتها بإفشال وإعاقة جهود التنمية إلى حد كبير لاعتمادها على سياسات خاطئة تجاوزت المشاريع التي كانت تدفع باتجاه تعزيز قدرات بناء الأمة.

ففي هذه المرحلة من تاريخ هذه المنطقة والتي تجدر الإشارة إليها والانتباه لها من حيث بناء الدولة الحديثة على أسس ليبرالية جديدة أثرت بالتأكيد كذلك على مسيرة العلاقة بين الهلال الإسلامي والصليب النصراني وكانت غير محدودة الأهمية في الشؤون العالمية بين المنطقتين في المستقبل خاصة انه لا يزال الإشكال الماضي مؤثرا على العالمين حتى اليوم.إذ إن السنوات الماضية لا يزال فيها عنصرا مهما وأساسيا في العلاقة بالنسبة إلى الشؤون العالمية ولا تزال تلك القوى التي حكمت تلك العلاقة وسيطرت على أساس مبادئ الليبرالية الاقتصادية تحت مسمى الانكلو – ساكسون[1]. فصعود الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي أيضا مجرد قصة طويلة من التنافس الانكلو – ساكسوني على السلطة في هذه المنطقة مما اثر ذلك على الإهمال النسبي للأدوار الأخرى في العلاقة البريطانية – الفرنسية والتي منها الدور التمويلي والعلاقة المالية بينهما بالنسبة إلى مشاريع التنمية المشتركة كمشروع السكة الحديدية مثلا في مناطق النفوذ التي تسيطر عليها كلا الدولتين.

فمشروع السكة الحديدية الذي يبدأ من البصرة والى مقسم حلب[2] ثم إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط أو إلى داخل أوربا والذي كان سيعبر مناطق تابعة للنفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة, كان تحت سيطرة العلاقات السياسية الحاكمة بين فرنسا وبريطانيا والعامل الجديد في هذا التدخل هي الولايات المتحدة الأمريكية. فقناصل وسفراء الولايات المتحدة في المنطقة حاولوا قدر إمكانهم في تفصيل هذا المشروع والتأثير والدخول عليه من عدة وجوه بزعم انه يؤثر على " المصالح الأمريكية " وهنا سنجد الوثائق الأمريكية الخاصة بهذا الشأن تتكلم بشكل صريح وبالتفصيل عن خطط هذا المشروع وبكافة التفاصيل المتعلقة ببنائه وخطوط سيره وإدارته ومشاريع الصيانة والأعمال في مختلف مراحله في شمال بلاد الشام وفي بناء قاعدته الرئيسية على أطلال بغداد التاريخية التي بناها أبو جعفر المنصور.

مشاريع الاتصال الطبيعي والانفصال السياسي.

في العقد الثالث من القرن الماضي توحدت الرؤى للقوى العالمية بشان أسس السلام العالمي وأصبح الخوف من شرق أوسط متحد واضحا بشكل بارز

---

[1] من المهم الإشارة هنا إلى أن إقرار الاتفاقية المالية بين العراق وبريطانيا في 1 آذار 1924 والاتفاقية العسكرية مع بريطانيا في 2 آذار 1924 كانتا أسس انطلاق تلك المشاريع على الصعيد الوطني.

[2] كان خط سير سكة حديد بغداد الواصل بين الموصل وبلاد الشام متعلقا بالأحداث السياسية التي كانت سائدة آنذاك والتي كانت تعرف بمشكلة الموصل ففي 6 آب 1924 رفع موضوع الحدود التركية العراقية إلى عصبة الأمم. وفي 20 أيلول 1924 بدأت مناقشة مشكلة الموصل. وفي 16 كانون الأول 1925 صدر قرار لجنة عصبة الأمم بضم الموصل إلى العراق وتثبيت الحدود.

وكان نمو هذا الخطر باديا بشكل أساس بين الحربين العالميتين وكردة فعل حول ذلك حاولت القوى الغربية أن تعزز قواها الداخلية والخارجية في المنطقة من خلال المشاركة في التحالفات والتوسع المشترك في المشاريع التنموية ومصادر الطاقة وتوجيه تلك المشاريع بما يعزز الانفصال.

ووجدت تلك القوى الكبرى أن المشاريع المشتركة كمشاريع صناعة النفط وإنتاجه ونقله إلى جوار مشاريع السكة الحديدية كوسائل حديثة للاتصال ستعزز أوجه الوحدة بين شعب المنطقة أكثر من أية مشاريع سياسية أخرى. ووجد المخطط الغربي أن مشروع السكة الحديدية قد يكون اخطر من مشروع نقل أنابيب النفط لتحقيق هذا الاتجاه. وفي إشارة هذا المبحث حول الدراسات التي قامت بها القنصليات الأمريكية في المنطقة حول طرق مد الأنابيب النفطية مع طريق السكة الحديدية الواصلة إلى البحر الأبيض المتوسط ابلغ مثال لهذا الجانب1.

فتأثير الوضع السياسي للانتداب الفرنسي مثلا والتعمد بشكل خاص بفصل سوريا عن المملكة السعودية والحجاز بشكل خاص رغم الامتداد الجغرافي الطبيعي ومد حدود الأردن ليتصل بشكل مباشر بالعراق لضمان الحماية على أنبوب النفط مثلا ليكون تحت التأثير البريطاني المباشر لم يمنع من مرور خط النفط الآخر عبر سوريا فقط لكنه منع مشروع السكة الحديدية من الانجاز بسبب ذلك. والأمر الآخر لهذا التمثيل ما أوردته القنصلية الأمريكية في بغداد حول مد خط السكة الحديدية بين "العراق وكردستان" إذ إن مد خط سكة حديد شرق بغداد إلى اربيل وشمال العراق كان سيمثل وجه آخر من أوجه الربط الحيوي لأجزاء البلاد وكان منع ذلك المشروع دليلا آخر على ذلك التوجه السياسي التقسيمي.

فقد وجدت دول الهلال الخصيب نفسها بعد الاستقلال الشكلي الذي نالته أنها مثقلة بتراثها الزاخر وخصوصيتها المتفردة وبمستوى اقتصادي ضئيل تجعلها في مستوى أفقر دول العالم من ناحية دخل الفرد وبسبب هذا الوضع الاقتصادي أصبحت هذه الدول على المستوى الاقتصادي من الدول النامية مقارنة مع من سواها من الدول. وقد كان ومنذ البدء للتدخل الإقليمي والدولي في دول الهلال الخصيب رأي بارز في رسم تشكيل مستقبلهم وتنظيم هيكلتهم السياسية والاجتماعية

---

[1] في 23 نيسان 1926 تم الاتفاق بين الشركات النفطية الأمريكية وشركة النفط التركية وفي 31 تموز 1928 وقعت اتفاقية الخط الأحمر النفطية والتي بنت الأسس لإنتاج ونقل النفط في المنطقة وقبل ذلك وفي 14 تموز 1927 بدأ العمل بخط أنابيب نقل نفط الموصل إلى البحر الأبيض المتوسط وفي 10 تشرين الأول 1930 وافقت شركة النفط التركية على مد خط أنبوب النفط عبر سوريا. وفي 13 أيلول 1932 شرعت شركة النفط التركية بإنشاء خطي أنابيب لنقل النفط عبر سوريا. وفي 27 أيار 1934 انتهت الأعمال الإنشائية لخط الأنابيب من كرك والى حيفا. وفي 14 كانون الثاني 1935 أقيم حفل افتتاح خط كركوك – حيفا . وفي 21 تموز 1949 افتتح أنبوب النفط بين كركوك – طرابلس.

والاقتصادية. ولعل كان أللاعب الحاضر والغائب القديم ومنذ خمسة قرون والحاضر بمطامعه الإقليمية السياسية والدينية ومحاولته إعادة تشكيل الدولة المريضة والمنهارة وهي الدولة العثمانية التركية الجديدة.

لقد كانت هذه الإمبراطورية العجوز من ابرز اللاعبين في المنطقة بعد الدولة البريطانية والفرنسية المحتلة وكانت الغائب الأبرز في كتب المؤرخين الذين ذهبوا بعيدا في دراساتهم عن الدور التركي في دول المنطقة وأثره في رسم المستقبل في القرن العشرين.

كانت لمعارك الأتراك مع البريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى اثر بارز في ذلك النفوذ وكانت لمطالبة الأتراك بالموصل وجه أخر من أوجه ذلك التأثير وكان لرجال بريطانيا في العراق وعلاقتهم القديمة بالجيش العثماني اثر كبير في تلك التدخلات, وكان اثر العامل الديني بارزا في تقديم رجال السنة العلمانيين للحكم في العراق وكذلك في رسم الحدود والأقاليم العراقية.

وكانت هزيمة البريطانيين على يد الأتراك في جنوب تركيا بعد معاهدة مندروس مؤلمة وقاسية وأعطت الدافع للأتراك بالمطالبة للتوسع خارج حدود تركيا بعد توقيعها على تلك المعاهدة خلال خسارتها الحرب العالمية الأولى ووقف بطل تركيا القومي آنذاك أتاتورك موقفا بارزا في وقف سلسلة الانهزامات المتتالية للرجل المريض, ثم إن انفتاحها القومي جعل منها دولة إقليمية تمثل مصالحها الخاصة فقط بعد إن كان مفهوم المصالح تلك هي رعاية مصالح المسلمين بشكل عام في العالم.

هذا التغير في الإستراتيجية التركية جعلها تفكر من جديد بأنها دولة إقليمية من دول المنطقة ترتبط مصالحها بشكل أساس مع دول مجاورة ومستقلة بجوارها ضمن منظومة غربية حديثة في رسم خارطة العالم القديم. من هنا جاءت المباحثات البريطانية التركية الأمريكية في أوائل العشرينات لرسم حدود العراق الجديدة وتمكين رجال تركيا في العراق من تبوء المناصب السياسية الهامة في تشكيل النظام السياسي الحديث. فبالرغم من خسارة تركيا الحرب مع الغرب إلا أنها بالتأكيد كانت أقوى دولة إقليمية يمكن الاعتماد عليها أو التأثير على الاستراتيجيات الغربية الحديثة في نظام اقتصادي عالمي جديد نشا بعد أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ومن الحقيقة القول أنه لو كان هناك بضعة مؤسسات صناعية وتنموية واقتصادية كبيرة لدول الهلال الخصيب فإنها كانت ستعطي لدولها قوة عسكرية قوية ذلك لان أية أمة إذا كان عليها الاعتقاد أنها يجب أن تدافع عن نفسها لوحدها

من خلال تكريس الثروة والتي تعد القوة الأساسية المهمة المعدة للهجوم والدفاع عن الأمة فستكون في وهم كبير بدون مساعدة تلك الشركات ذلك لأنه أصبح الإخلاص أو الولاء الوطني فحسب غير معتمد عليه في الدفاع عن الأمم وربما سينحصر تأثيره بكسب الدعم الشعبي لأية قضية يمكن أن تواجه تلك الأمم.

كذلك وعلى طول المسارات التاريخية الحديثة والمعاصرة للشعوب العربية نجد أنها لا تستطيع من بلوغ مأربها وتطلعاتها إلا من خلال تميزها الوطني والقومي والإسلامي والذي يعتبر سمتها الفكرية الصحيحة لتلك التطلعات والآمال وبغض النظر عن نتائج تلك الإعمال في نجاحها أو فشلها حين اتخذت أساليب خاطئة لتطبيق أفكارها على الواقع وليس على فشل وانحدار سياسة الآخرين من الأعداء الغازين أو الخصوم المجاورين أو من المحيطين الطامعين.

فحين تريد إن تبني بلادا راسخة وعلى أصول قوية وثابتة ومستمرة غير منقطعة بأهلها ولديها ديمومة التواصل والعيش والنمو الصاعد على وتائر عديدة نجد إن من الأساس إن تتميز تلك الخطوات القائمة على سمات فريدة من تلك التي سبقتها سواء كانت سمات فكرية أو اقتصادية أو ايديلوجية. ولذلك وجب إيجاد الهوية والصفة الشخصية للمجتمع ليتمكن من معرفة أصول النهوض الفكري والعلمي لشعبه ومن اجل ذلك جاءت سمة البطل أو صفة المنقذ أو القائد واجبة في التفكير السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه المنطقة اليوم.

إن تقديم هذه النظرية واستنهاض هذه الغريزة لدى شعوب المنطقة وإيجاد السمة التي يجب إن يتسم بها أبنائها والتميز بها عن النظام الغربي ما يتسم بها من دعائم الديمقراطية والحرية والسلام الأمريكي وما سوى ذلك قد يكون بداية لبناء جديد في معرفة القيادة القادرة على بناء هذه الشعوب لطريقها الخاص لحياة جديدة ومستقلة. ثم إن تلك المعايير بعد ذلك اختلفت لتجعل من تطلعات الشعب المعينة في الحرية والاستقلال أمراً جوهرياً وقانونياً مهماً في انتشار الدول فأصبح الاستقلال وتقرير المصير والإرادة الوطنية وهو حقاً من حقوق الشعوب في القانون الدولي ودخل ذلك في حسابات المستعمر من جديد.

أن المسؤولية الرئيسة للتنمية تتضمن النمو الاقتصادي لذلك فأن الحكومات الغربية فشلت في بناء علاقات حقيقية مع الشرق لأنها لا يمكن لها أن تضمن الربح الاقتصادي ألا من خلال الشركات والاستثمارات الخاصة ولذلك فأن صعود المستوى الاقتصادي أصبح مرتبطا بالنمو الوطني والرأسمال الخاص وليس بالاستثمارات الأجنبية .

استراتيجية السلام
التحالف التركي – العربي السني
الوطنية للدراسات والبحوث

على طول العلاقات بين الدولة التركية الحديثة والدولة العراقية كانت المصالح القومية والاقتصادية والطاقة والاستثمار هي التي تحكم هذه العلاقة. وهذه العلاقة الاقتصادية اليومية ولدت شركاء بين الجانبين واستمرت حتى هذا اليوم وهذا احد اهم اسباب الوضع القائم اليوم. بينما استطاعت ايران من صناعة تحالفات مع الانظمة الاقليمية الشيعية على شكل علاقات استراتيجية طويلة الامد.

ان علاقة الشركاء تتحدد بالمصالح بينما علاقة الحلفاء تتعلق بالامن القومي... فقد كان التحالف التركي مع المعارضة السورية احد اهم الاسباب الوضع القائم اليوم مع سوريا من خلال توريط عدة جهات لتركيا ببناء هذا التحالف. واليوم يدخل ويتورط الاتراك ايضا في تحالف مع الناتو لقتال تنظيم الدولة الاسلامية الى حد كبير يشبه وضع باكستان في حربها ضد المجاهدين الافغان في الثمانينيات ومعناها ستكون نفس النتائج ... "انظر تجربة ضياء الحق". ان تنظيم الدولة الاسلامية ليست سرطان كما يقول اوباما يجب استئصاله انما هو فايروس كلما هاجمته ازداد خطرا. اما اذا حاصرته فسياكل بعضه بعضه ويموت.

اليوم السنة في العراق ثلاث اقسام قسم صغير من السنة تحالف مع السلطة الشيعية في بغداد وهو جزء من العملية السياسية وجزء صغير ايضا من الرديكاليين السنة والمتطرفين ضمن الدولة الاسلامية وقسم كبير من السنة هم يمثلون غالبية اهل السنة وهؤلاء غير منظمين او مرتبطين باي اتجاه سياسي محدد واي عملية لضبط هؤلاء معناه السيطرة على عموم اهل السنة في العراق.

واليوم هناك ثلاث حروب في المنطقة السنية في المنطقة.. حرب بين السنة والشيعة. وحرب بين تنظيم الدولة الاسلامية وبين سنة السلطة في بغداد. وحرب بين تنظيم الدولة الاسلامية وبين الكرد.

لقد حاربت الولايات المتحدة أعداء إيران "طالبان والبعث" وكانت النتيجة لصالح ايران ولايجب تكرار ذلك مع تنظيم الدولة! وان دخول امريكيا في مستنقع الشرق الأوسط سيكون له نتائج كارثية. وليس من الصحيح تماما ان تتورط تركيا بدخول هذا الصراع بجانب اي طرف.

هل يمكن الخروج من الازمة..

لقد استفادت الدولة الاسلامية من الحراك السني ولم تمنع المؤثرات الخارجية او التنظيمات المحلية من التقدم العسكري لها. اضافة الى فشل السنة في تاسيس منظومة سنية معتدلة ومستقلة " المؤتمر الوطني لسنة العراق". ولذا فان تلمس الخروج من الازمة الحالية في مناطق السنة في العراق لا يوجب ان يكون السنة المعتدلين ان يكونوا طرفا في الصراع القائم على الساحة السنية العراقية بمعنى انه ما دام هناك صراع قائم بين المتطرفين الشيعة والرديكاليين من السنة والقوميين

الكرد فليس من الصحيح ان ينحاز السنة المعتدلين الى تاييد ودعم ايا من الاطراف. ويمكن ان يعد السنة المعتدلين انفسهم ليكونوا بديلا محتملا .

هذه المرة يجب بناء البديل الاستراتيجي بمساعدة تركية للسنة المعتدلين. واستراتيجية السلام هذه هي بديل عن استراتيجية الحرب للناتو والتورط في الصراع. وان التحالف التركي مع السنة العرب المعتدلين لايعني انه ضد اي احد من اطراف الصراع.. ايران – الولايات المتحدة – او تنظيم الدولة. بل انه سيتيح المجال للحوار مع الجميع لايجاد الحلول لمشاكل الصراع. وليس هذا معناه ان تكون تركيا بديل عن ايران في العراق ولكن هو وجه من اوجه توازن القوى في المنطقة. فقدرة تركيا ايضا وبسهولة من تشكيل تحالف "عسكري وسياسي"، يجمع القوى السنية المعتدلة، ويتفق هذا التحالف على شراكة استراتيجية مع الكرد، ولديه القدرة على التفاهم إقليميًّا ودولياً.

ان تجنب أي صراعات داخل الساحة السنية بين القوى المسلحة مهما بلغ اعتداء تنظيم الدولة الاسلامية، ضرورة حتى تنتهي مرحلة الصراع الثلاثي وحصول السنَّة على حدودهم. فاستقرار المناطق السنية في هذا الوقت مطلب اساسي لوقف الحرب مع استمرار العمليات الخاصة..

وقد تكون صناعة منطقة حظر جوي في شمال بغداد من خلال الناتو لتامين المدنيين اولى خطوات التدخل التركي. لحماية السنة المدنيين ومنع النزوح والتهجير من خلال انشاء منطقة حظر جوي مفروض على سلطة بغداد.

اعادة لبعض صور احداث 2014:

يرى البعض ان ما جرى في الموصل بعد 10 حزيران ثورة شعبية مسلحة تشبه الثورة السورية وثورة 25 يناير في مصر في بعض وجوهها. لكن هذه الثورة تحولت اليوم الى حرب اهلية بين السنة والشيعة واستكملت كافة صور هذه الحرب. وهذه الثورة المسلحة في الموصل تمتد الى اكثر من سنة منذ مجزرة كركوك وستستمر لمدة طويلة وان ما حدث هو ملئ فراغ سني لم يستطع الساسة السنة من شغله.

وهنا يجب التاكيد ان الموصل بالنسبة لدول الجوار وخاصة تركيا تمثل مجال حيوي كالقاهرة او دمشق فقط وبالتالي فان ما حدث هي مسالة امن قومي لكن الموصل مجهولة من قبل الاتراك من خلال الاشخاص الذين تعتمد عليهم. ولا زالت تركيا تتعامل مع الاشخاص الخطأ في الموصل والعراق بشكل عام. وان الاخطار التي تهدد الثورة تتمثل في ايران من خلال تحييد تركيا بالمشاركة وكذلك التوسع الكردي لكن امتلاك تركيا للمطار في الموصل ووجود قنصلية تعطيها الافضلية بالتدخل والتأثير من خلال صناعة منطقة حظر جوي لشمال بغداد بمساعدة الناتو لتامين المدنيين وهذه اولى خطوات التدخل التركي ومنع ايران من التمدد وحل لقضية الرهائن الذين استخدموا كدروع بشرية لحماية المسلحين.

ان حرب الانبار وضعت تقييما صحيحا لمنظومة القتال في العراق في ضوء نتائج المعارك المستمرة منذ عدة أشهر. فمعارك الانبار لمدة ستة اشهر واكثر من 120 هجوم عسكري من قوات النخبة والدروع وقوات مكافحة الارهاب والطيران وغيرها من القوات المسلحة والشرطة والمليشيات الشيعية وعجزهم حتى على

التقدم في بعض احياء الرمادي وفي اقتحام مدينة الفلوجة. لذا اعطت حرب الانبار انطباعا بكيفية مسيرة الحرب في الموصل. فالحرب في الموصل ستكون طويلة وغير قابلة للحسم من ايا من الاطراف رغم التحشيدات على اطراف بغداد من قبلهم – أي حرب استنزاف – وقد نجح المسلحون من قبل ولعبة الحرب هذه يجيدها الفرس ايضا. فبعد اكثر من سنة كاملة من تدريبات المسلحين وبالتحديد بعد مجزرة كركوك العام الماضي حول اقتحام المدن وبالتحديد مدينة الموصل والسيطرة عليها. اضافة الى الدعم المالي للمسلحين الذي كان ينظم باستمرار من خلال الضرائب التي كانت تفرض على المحلات والمهن والموظفين طيلة سنتين الاخيرتين في الموصل تحديدا مؤشرا على تنظيم وترتيب قوة المسلحين. يضاف اليه ما تزيد قيمته على 500 مليون دولار في بنوك الموصل، ذهبت إلى رصيد المجاميع المسلحة بعد معركة الموصل الاخيرة.

واكبر من ذلك فقد كان وقوف السنة في المحافظات السنية في مظاهرات سلمية اظهرت قدرا كبيرا بالالتزام بسلمية المطالبات الاجتماعية والقانونية وكان الهدف منه تنظيم القوى في المجتمع السني. وبمعزل عن الاعتبارات العسكرية فأن فشل الهجمات الاخيرة للقوات العراقية على الفلوجة فانه سبب حالة من الاحباط الواسع في المنظومتين العسكرية والسياسية. جاءت معركة الموصل كحدث بعيدة عن الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والمخابرات المحلية حدث بعد قتل اكثر من 50 صحفيا في السنة الاخيرة فقط في الموصل وتهجير اخرين.

ان تنظيم تنظيم الدولة الذين هاجموا الموصل يتكونون بالاساس قيادته من ضباط الجيش السابق وخاصة ضباط القوات الخاصة ومعظم جنوده الذين دخلوا من منطقة "البعاج" يتكونون من التركمان السنة من سكنة تلعفر مع بعض الاجانب هم نسبة قليلة.... من المهم الاشارة ان هذا التنظيم يختلف عن التنظيم السوري وهو بالتاكيد مختلف تماما عن تنظيم القاعدة في طلعاته واستراتيجياته. فالموقف معقد جدا فقيادة حزب البعث في العراق ليس كما في سوريا حيث تدخل الطائفية بشكل واضح وكذلك تنظيم الدولة في العراق ليس في سوريا من حيث القيادة ... والمالكي وايران يدعم البعث السوري الشيعي ويقاتل البعث العراقي السني والعكس.

وجاءت الراية واحدة فقط وهي راية الدولة الإسلامية في العراق والشام تنظيم الدولة بسبب تمكن هذا التنظيم بسرعة من استيعاب الطاقات الشبابية الغاضبة والعاجزة سياسة سلطة المالكي وجيشه الطائفي والمليشيات الملتحقة معه المجرمة وحكومته الفاشلة.. اضافة الى ان هناك مصلحة في ان تكون الراية فقط راية تنظيم الدولة حتى لا يتكرر سيناريو 2007 من قتال فصائل المقاومة والصحوات مع القاعدة وبالتالي خسر الجميع. كذلك هناك جرائم حرب ستحدث وهي ستعلق بهم اضافة الى المالكي وسلطته وهم لا يريدون ان يكونوا جزء من الموضوع.

ان التنظيمات المسلحة والتي رضيت ان تكون تحت راية تنظيم الدولة الدولة الاسلامية تمثل 10% البعث 5% العشائر 10% المقاومة 10% الباقي 65% من الشباب دون توجه معين لكنهم سعيدون ويميلون لحد الان الى الوضع القائم. وبالتالي فردة الفعل الايرانية ستهدف الى: محاولة النظام الايراني اثارة المشاعر الطائفية لشيعة العراق لتمهيد الارضية لحرب طائفية. والى تأليب المجتمع الدولي

والإقليمي والعربي ضد منطقة السنة ومحاصرتها سياسيا واقتصاديا. وستقدم إيران نفسها كجزء أساس من الحل. وستضغط ايران على كردستان لإجبارها على تقديم تنازلات لحكومة بغداد لتكوين حلف أمني ضد الخطر المشترك الذي يمثله (السنة العرب) اما بالنسبة لتركيا ستدفعها ايران لتجد نفسها مضطرة الانضمام الى هذا التشكيل المعادي للسنّة العرب من خلال توازن القوى وليس المواجهة المباشرة. واما الاكراد فسيستغلون الموقف الحالي في ظل المتناقضات المختلفة وسيستمروا في التوسع واحتلال كركوك والمناطق المجاورة لها في ظل الفراغ الامني والسياسي. ان ما يحدث اليوم هو بداية لمشروع سني لملء الفراغ الذي خلفه فشل السياسيون السنة السابقين والقيادات السنية التي كانت ضعيفة في مواجهات جرائم حكومة المالكي. وفشل الاحزاب السنية المعتدلة في الموصل من المحافظة على مراكزها.

اليوم تمتلك تركيا في الموصل ما لا تملكه الولايات المتحدة او ايران فالقنصلية التركية قائمة وهناك قوات لحماية مطار الموصل الى جانب مصالح اخرى. وهذه الاولوية تؤهل الاتراك لان تلعب دورا مهما في مستقبل المنطقة. في نفس الوقت هناك تهجير للتركمان والاكراد الشيعة في برطلة وتلكيف والحمدانية وتركمان الشيعة في تلعفر والموصل ليست مدينة عشائرية كما في الفلوجة والرمادي, لكن العشائر هي في ريف وبادية نينوى حيث قبيلة شمر في غرب الموصل في منطقة الجزيرة بين الموصل وسوريا وجنوب الموصل هناك قبيلة الجبور حتى تكريت وهناك قبائل صغيرة ومؤثرة في الموصل مثل الحمدون من تلعفر عرب ولكن اصولهم تركمانية والحديدين وهم جبور.

خارطة القوى ...

في البداية كانت الموصل بعد أحداث الهجوم المباغت بقوة تقدر بأكثر من 2000 مقاتل توزعت على ثلاث جبهات. ففي مدينة الموصل الساحل الايمن هناك "تنظيم الدولة "، بقيادة عبدالله يوسف المعروف بـ"أبوبكر الخاتوني"، الساحل الايسر في حي الوحدة والسكر والبلديات التي تقع بيد لجان العشائر، ورجال الطريقة النقشبندية بقيادة سيف الدين الراوي. أما مناطق الشلالات والمناطق متنازع عليها فهي تحت سيطرة قوات البيشمركة والأقليات.

يُذكر أنه تم إعلان تعيين اللواء أزهر العبيدي محافظاً عسكرياً من قبل جيش رجال الطريقة النقشبندية. وهناك اسما اخر هو هاشم الجماس متداولا كمساعد له وهما من ضباط الجيش السابق وهناك قوة في مناطق الشرقاط وبيجي والصينية بقيادة علي سلمان الدليمي الذي يكنى بـ"أبورعد". وقد سيطر مقاتلو الجيش الإسلامي على الضلوعية وجميع مناطق المدينة ولم يسمحوا لـ"تنظيم الدولة " بالدخول، كما لم يهاجموا قوات الشرطة المحلية.

اما في يثرب سيطر عليها جماعة "أنصار السنة"، وهي التي تمسك زمام الأرض هناك حالياً. وفي العلم والحجاج والبو عجيل، تسيطر جماعة الشيخ أبومنار العلمي بقوة عشائرية قوامها أكثر من 3000. اما في منطقة الإسحاقي وبلد فيسيطر عليها "جيش المجاهدين"، بالإضافة إلى "جيش رجال الطريقة

النقشبندية". وفي مدينة تكريت والدور، خاصة حي القادسية، فتسيطر عليها مجاميع "النقشبندية". كما هناك محاولات مستمرة لاقتحام مدينة سامراء من قبل تنظيم "تنظيم الدولة " لكنها فشلت بسبب رفض العشائر وأهالي المدينة للتنظيم.

في كركوك سقطت المناطق العربية بيد "المسلحين"، تحت قيادة نعمة عبد نايف الجبوري ولم توجد فيها أي مقاومة تذكر. ومنطقة الحويجة كلها تقع تحت سيطرة الجيش الإسلامي بقيادة الشيخ حمد العيسى وجيش رجال الطريقة النقشبندية. وفي ناحية العظيم غادرتها قوات الحكومة بعد مفاوضات بينهم وبين المسلحين علما أن تجمع العصائب والقوات الحكومية في معسكر مجاهدي خلق، وفي شمال ديالى فإن ناحية قرتبة تم استلامها من قبل البيشمركة وخرجت قوات الحكومة بالتفاوض.

وفي جلولاء لازال الصراع بين البشمركة والمسلحين مستمر وتم حسمه لصالح البشمركة. واما السعدية ولازالت بيد المسلحين وأنباء عن توجه البشمركة للسعدية للسيطرة عليها. المقدادية لازالت انتشار العصائب الشيعية التابعة للحكومة فيها وتقوم بايذاء الناس والتعدي عليهم وقتل بعض المواطنين مثل شيخ مازن الدهلكي شيخ الدهلكية وهناك صعوبة في خروج الناس من المقدادية لانتشار المليشيات في الشوارع وتقوم بقتل الناس.

الفصائل المقاتلة السنية في العراق 2014

هناك اكثر من 41 مجموعة مسلّحة مؤلفة من جنود وضباط سُرِّحوا من جيش صدام حسين ابرزها:

المجلس العسكري لعشائر العراق": يضم المجلس 78 عشيرة وقبيلة عربية سنية، إضافة الى بيوتات وأفخاذ عشائرية في مناطق جنوب العراق. ويمتلك المجلس 41 فصيلاً مسلحاً تتوزع على مدن الرمادي والخالدية والكرمة والفلوجة وقرى ومناطق مختلفة من محافظة الانبار، غرب العراق، فيما ينحصر تواجده في بغداد في مناطق أبو غريب واليوسفية فضلاً عن صدر اليوسفية والتاجي والطارمية. وتتبع له حالياً مجموعات أخرى، مجهولة العدد والعدة، تتواجد في قلب العاصمة، لا يُعلم عنها شيء سوى أنها تأتي ضمن خطة الفصائل المسلحة للسيطرة على بغداد .كما تتواجد فصائل المجلس في مدن محافظة نينوى، ومحافظة صلاح الدين، ومدن شرق وشمال شرق بعقوبة في محافظة ديالى، بينما ينحصر تواجدها في محافظة كركوك بنحو 43 في المائة من مساحة المحافظة الاجمالية، وهي مناطق الحويجة والرياض وأم الخناجر والزاب ووادي حوران المحاذي لحدود محافظة ديالى.

أنصار الاسلام: هي جماعة إسلامية سلفية، تتقاطع مع تنظيم "دولة الاسلام في العراق والشام" (تنظيم الدولة) وقبلها "القاعدة". مؤسسها رجل الدين الكردي العراقي، الملا كريكار عام 2001، ومقرها السابق سلسلة جبال قنديل في كردستان العراق الحدودية. انتقلت الى داخل المدن العراقية عقب احتلال 2003، وتعرضت

لانقسامات حادة في صفوفها، في إثر مبايعة عدد من قياديها، زعيم القاعدة أبو مصعب الزرقاوي. جمّدت عملياتها العسكرية بعد الانسحاب الاميركي من البلاد، وعادت إلى العمل مجدداً عبر خلايا خيطية وعمليات نوعية في نينوى وكركوك وأجزاء من محافظة ديالى. حالياً، تعمل في تلك المناطق تحت مسمى جماعة "أنصار الاسلام". أبرز نقاط قوة "أنصار الاسلام"، أنها مغلقة وتتمتع بحس استخباري كبير، ولا يُعرَف قائد حالي لها سوى بالأسماء الحركية، كالشيخ أبو عمر العراقي، وهو قائد خلايا الجماعة في نينوى، والذي ينحدر من أصول كردية، والشيخ ابو الوليد، قائد خلايا كركوك. ولا يُعرَف عن الأخير سوى أنه كان مدرساً للغة الانكليزية في إحدى ثانويات بغداد، وترك العمل عام 2006والتحق بصفوف الجماعة.

الجيش الاسلامي: هو ثالث أكبر فصيل من حيث الانتشار في المدن العراقية ذات الغالبية العربية السنية، بعد المجلس العسكري و"تنظيم الدولة ". تأسس عام 2004، وخاض اشتباكات عنيفة مع تنظيم القاعدة في عام 2006 وبداية عام 2007، أسهمت في إضعافه كثيراً، قبل التوصل الى هدنة ثم اتفاق على المشاكل العالقة بينهما، أهمها حول مخازن الأسلحة، ومعاقبة قادة تنظيم القاعدة المتورطين بإشعال الفتنة. يتألف "الجيش الاسلامي" من خليط مقاتلين بانتماءات وطنية واسلامية، وبعضها قومية عروبية. يُعتبر الفصيل الوحيد، الذي يمتلك نظاما داخلياً عسكرياً لمقاتليه وتبنّى عمليات عسكرية ضد مشاة البحرية الأميركية "المارينز"، والقوات البريطانية في السماوة، جنوب العراق، من بينها تدمير قاعدة الصقر، "فالكون"، الاميركية في منطقة الدورة، جنوب بغداد.

تعتبر بغداد وصلاح الدين ونينوى أبرز مناطق عمله، وخصوصاً المحاور الشمالية والجنوبية لبغداد، مع تواجد مجموعات محدودة تتبع له في الانبار. يتميز أفراد "الجيش الاسلامي" بالاشتباكات القريبة وحرب الشوارع، ومقاتلوه متمرسون في المناورة في المناطق الزراعية والصحراوية. ويمتلك جناحاً استخبارياً نجح من خلاله في تنفيذ هجمات نوعية ضد القوات الاميركية، واضطرت الاخيرة الى طرد عشرات المترجمين والمتعاونين العراقيين معها، بتهمة التعاون مع "الجيش الاسلامي" في عام 2008. كما يمتلك جناحاً إعلامياً كبيراً في العراق، ويُدار من خارج البلاد في دولة غير عربية.

الجيش الإسلامي، الذي يُعتقَد أنه المجموعة المسلّحة الأكبر بعد تنظيم الدولة والمجالس العسكرية، منع تنظيم الدولة الإسلامية من دخول الضلوعية على بعد نحو 55 كلم شمال بغداد بعد سيطرته عليها، وذلك بسبب الخلافات العقائدية. كما سيطرت القوات العشائرية، على مناطق مثل العلم وحجاج والبو عجيل؛ وفي الموصل، سيطرت القوات العشائرية والنقشبنديون على مناطق مثل الوحدة وسكر وبلديات. المقلق في الأمر هو أن هذه القوات تتدخّل إلى جانب تنظيم تنظيم الدولة ، وليس مصدر القلق أنهم يقاتلون مع الجهاديين بل إن عدداً كبيراً من أولئك المقاتلين وقف من قبل جنباً إلى جنب مع الحكومة المركزية في وجه المتطرّفين. هذه الحقيقة لوحدها كافية كي يتمكّن المجتمع الدولي من تحديد الأسباب الحقيقية خلف الأزمة الراهنة. لقد أظهر القادة الدينيون والقبليون السنّة مرات عدّة أنهم مستعدّون لدعم الحكومة المركزية ضد التطرف: خلال زيادة عديد الجنود

الأميركيين في العراق عام 2007، وقبل حملة الأنبار في كانون الأول 2013، وبضع مرات بين المحطّتَين. وليست لهذه القوات قواسم مشتركة كثيرة مع تنظيم تنظيم الدولة . بل إن التشنّجات تشتدّ بين الفريقَين، في الإعلام والميدان على السواء. بعيد الاستيلاء على الموصل الأسبوع الماضي، وجّه تنظيم الدولة الإسلامية تحذيراً إلى النقشبنديين لإزالة صور صدام حسين من شوارع الموصل في غضون 24 ساعة، ثم فرض ألا تُصدر أي مجموعة أخرى سواه بيانات عن التطوّرات على الأرض. تعكس هذه التوتّرات خلافات عميقة، إذ تعتبر الدولة الإسلامية في العراق والشام أن البعثيين كفّار في حين ينبذ البعثيون تشدّد تنظيم الدولة .

كتائب ثورة العشرين :أول جماعة جهادية في العراق، انطلقت نواتها من بغداد. ومن تسميتها، يمكن الحكم على فكرها أو عقيدتها، إذ استنسخت الجماعة من ثورة عام 1920 ضد الاحتلال البريطاني للعراق، اسماً لها، وتضم آلاف العناصر بين مقاتلين ومتعاونين غير مقاتلين، وهي ذات طابع وطني وحدوي. اختلفت مع الفصائل الاخرى في جواز استهداف العراقيين من المتعاونين مع القوات الاميركية، وكانت تراه خطأ وتطالب باستتابتهم او معاقبتهم بغير حكم الموت، الذي كانت تصدره باقي الجماعات على المتعاونين في احتلال العراق .

سجلت "الكتائب" رقماً قياسياً في عام 2006 بعدد الهجمات، التي استهدفت القوات الاميركية. تتكون من خليط من اسلاميين سلفيين وصوفيين ووطنيين، ولها علاقات مع عشائر وشخصيات شيعية معارضة للاحتلال والحكومة الحالية. تتميز بالكمائن السريعة بواسطة العبوات الناسفة والهجمات المباغتة، وتمتلك ثقلاً كبيراً في بغداد والانبار وصلاح الدين وجزء من كركوك. نجحت أخيراً في السيطرة على ثلاث مدن في محيط العاصمة بمساعدة فصائل أخرى.

جيش رجال الطريقة النقشبندية": الجماعة الأكثر إثارةً للجدل في الساحة العراقية السنية حالياً، وهي خليط من حزب البعث العراقي، بزعامة نائب صدام حسين، عزة ابراهيم الدوري، المطلوب الأول بالنسبة إلى واشنطن وحكومة نوري المالكي حالياً، فضلاً عن مسلحين إسلاميين ينتمون إلى فكر الإخوان المسلمين في العراق. تنشط في نينوى وكركوك، على وجه الخصوص، وبعض مناطق بغداد. تسلمت أخيراً جزءاً من إدارة مدينة الموصل بسبب ثقلها في المدينة، وتضم آلاف المقاتلين، وهي أول جماعة تمكنت من تصنيع صواريخ محلية يصل مداها الى ما بين 25 و30 كيلومتراً. تتبنى بين الحين والآخر عمليات قصف صاروخية للمنطقة الخضراء ومطار بغداد الدولي، كان آخرها يوم الخميس الماضي. أبرز عملياتها استهداف المنطقة الخضراء لدى زيارة الامين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بغداد في عام 2011، خلال مؤتمر صحافي كان يعقده مع المالكي وتُعتبر الجماعة ذات عقيدة عسكرية بحتة في ما يخص الجانب القتالي، وتشترط على عناصرها اتباع النظام العسكري السابق المتبع في الجيش العراقي المنحل. وجيش رجال الطريقة النقشبندية الذي يتردّد أنه بقيادة نائب الرئيس العراقي السابق عزت الدوري. يتألف التنظيم الذي أنشئ في العام 2007، من آلاف الأعضاء السابقين في حزب البعث، وكذلك من مقاتلين صوفيين ومؤيّدين للإخوان المسلمين. وهو

خصم قوي لتنظيم تنظيم الدولة ، أقلّه على مستوى الأعداد، كما أنه متجذّر بقوة على صعيد المجتمع. في العام 2009، نبّه مسؤولون أميركيون إلى أن جيش رجال الطريقة النقشبندية قد يكون أشدّ خطراً من تنظيم القاعدة بسبب نجاح أعضائه في مدّ جذور عميقة في المجتمع السنّي العراقي.

يقلّل النقشبنديون الذين يتحرّكون في شكل أساسي في الموصل، من شأن تركيزهم على الطائفة السنية، ويزعمون أن في صفوفهم عناصر أكراداً وشيعة . يقول المراقبون المواكبون لنشاط التنظيم إنه يعمل أيضاً تحت مسمّيات مختلفة، أبرزها المجالس العسكرية والقبلية المؤقتة. لكن يبدو أن الموالين لحزب البعث العراقي المنحل يسيطرون على الجيش كما يفعلون في عدد كبير من الجماعات السنية التي ظهرت في أعقاب الحركة الاحتجاجية التي اندلعت بين العامَين 2011 و2013، مثل المجلس العسكري العام لثوار العراق. وقد أكّد أبو ماريا القحطاني، أحد كبار الجهاديين العراقيين الذي يعمل الآن مع جبهة النصرة في سورية، هذه النزعة لدى أنصار البعث العراقي بالتحرّك عبر جبهات مختلفة، حيث "ينشط البعثيون على كل المستويات وبوجوه وأشكال متعددة". قال متحدّث باسم المجلس العسكري العام لثوار العراق إن مجموعته أقوى من تنظيم الدولة الإسلامية، وإنهم يتلزمون بمبادئ اتفاقية جنيف خلافاً لتنظيم تنظيم الدولة الذي وصفه بـ"البربري."

الثورة "السنية المسلحة"

الخلفية والتداعيات والسيناريوهات المستقبلية

سير الأحداث وواقعها على الأرض:

أحداث الموصل

في يوم الخميس الموافق 5-6-2014 ، اعلنت قيادة عمليات نينوى عن منع تجول في الموصل ، بعد ان شهدت مدينة سامراء ظهور لعناصر تنظيم الدولة ، محافظ نينوى "أثيل النجيفي" عد الامر اجراءا احترازيا .. ودعا الناس الى عدم القلق. وفي فجر يوم الجمعة ، وأثناء منع التجوال دخلت عناصر تنظيم الدولة إلى مدينة الموصل، وحصلت اشتباكات في مناطق 17 تموز والرفاعي من الجانب الايمن، وحي التحرير وصدام في الجانب الأيسر.

قائد القوات البرية الفريق أول ركن علي غيدان وقائد العمليات المشتركة الفريق أول ركن عبود كنبر وصلا إلى مدينة الموصل قبل ظهر السبت، للإشراف على العمليات العسكرية التي تشهدها المحافظة ضد تنظيم تنظيم الدولة الذي يسيطر عناصره على أربع مناطق منذ يوم الجمعة. قيادة عمليات نينوى أفادت يوم السبت، بأن طائرات مروحية بدأت بقصف المناطق التي يسيطر عليها عناصر تنظيم (تنظيم الدولة) غربي الموصل، (405 كم شمال بغداد) بالتزامن مع قصف مدفعي شديد. في يوم السبت دائرة الطب العدلي تسلمت جثث 48 شخصا بينهم

نساء وأطفال وسبعاً من عناصر الجيش قضوا بالاشتباكات وسقوط قذائف الهاون التي شهدتها، مناطق الزهراء، شرقي الموصل، و17 تموز وحي التنك، غربي المدينة. واستمر الحال على ذلك ولكن بدرجات متفاوتة، ثمَّ بدأت العمليات والاشتباكات تمتد في مناطق الجانب الايمن لتشمل حي الثورة واليرموك والجديدة، وباتت السيطرة واضحة في الجانب الايمن في مناطق القتال لصالح تنظيم الدولة ، وشهدت تلك المناطق نزوحا جماعيا كبيرا من الاهالي الى الجانب الايسر، بسبب القصف العشوائي بقذائف الهاون من قبل الطرفين.

في ليل الاحد خرج المحافظ ببيان، وظهر في شريط فيديو وهو يتجول في بعض احياء الايمن الاقل سخونة وهو يحمل السلاح، كأحياء: "باب الطوب" و"شارع النجفي" و"النبي شيت"، علماً أنَّ عموم هذه الاحياء قريبة من مبنى المحافظة، ودعا أثيل النجيفي إلى تشكيل لجان شعبية لمقاتلة تنظيم الدولة ، ولكن المطلب كان غير واقعيا بسبب عدم امتلاك الناس للسلاح ، ولتسارع المعركة. وفي يوم الإثنين ، بدأت تتسرب من خلال المواقع والإعلام ، أنَّ قوات "البيشمركة الكردية" بدأت بالدخول الى الموصل لقتال تنظيم الدولة ، وكان هذا الامر غير صحيح، حيث كان في هذا اليوم القتال في الجانب الايمن شديدا، وصاحبه هدوء في الجانب الايسر من المدينة.

وتقدمت عناصر تنظيم الدولة بشكل قوي عصر يوم الإثنين، وضموا الى سيطرتهم مناطق جديدة كالزنجلي والبورصة والجديدة وغيرها من المناطق. وكانت القاصمة بالنسبة للقوات الامنية في ذلك الجانب، هو السيارة المفخخة التي فُجرتها تنظيم الدولة على نقطة للجيش والشرطة بالقرب من الجسر الثالث، فكانت هذه هي المرحلة المفصلية، حيث بدأت تنهار القوات الأمنية، وهذا الامر شجع تنظيم الدولة وجرأها على التقدم الى الاحياء الامنة من الجانب الايمن، والتي هي اشبه بمناطق محصنة لقربها من مبان حكومية ومنازل المسؤولين، كأحياء "النبي شيت" ، و"الجوسق".

وفي أثناء ذلك بدأت القيادات بالهروب، المحافظ ونائبيه الى "فرع 14" التابع للحزب الديمقراطي، وانتظروا ساعتين هناك حتى جائهم موكب وتوجهوا الى اربيل، وقيادات عمليات نينوى وأكثر من 500 ضابط هربوا من مدينة الموصل ووصلوا الى اقليم كردستان بملابس مدنية. ولم تدخل تنظيم الدولة الى الجانب الايسر إلا فجر الثلاثاء، ولكن مقرات الجيش والشرطة ، تم افراغها اراديا وبدون مقاومة.

في يوم 10 حزيران تمَّ فتح سجن بادوش وهروب 2725 سجينا، موزعين على مديرية مكافحة الارهاب البالغ عددهم 625 معتقل، و700 معتقل في تسفيرات الموصل ، و 1400 نزيل معظمهم محكومون بالاعدام او المؤبد من سجن بادوش المركزي غرب الموصل. ثمَّ بدأت الناس تكسر حضر التجول بعد يقينها بعدم وجود الجيش، ورافق جميع أيام المواجهات عمليات نزوح سكاني باتجاه المناطق الكردية وأربيل. وتمَّ الإستيلاء على كميات كبيرة من السلاح، حيث إستولت الفصائل والناس على ما قيمته سلاح ثلاث فرق عسكرية، لتنظيم الدولة الحصة الأكبر فيه، ووضعت تنظيم الدولة يدها على طائرتين مروحية وأكثر من 400 مليون دولار، وسيطرت على المباني المهمة كالمطار ومقرات الفرق. في

ظل ذلك حرصت تنظيم الدولة على تحسين صورتها عند الناس، فلم تمتد يدها لنهب المصارف أو تدمير المبان المدنية للدولة، بل حمتها، وقامت بفتح الطرق، وتوجيه الأوامر إلى جميع منتسبي المؤسسات الصحية والبلدية بضرورة الإستمرار في الدوام وأداء مهامهم الوظيفيَّة.

بعد ذلك ظهر سباق في من يسيطر على الشؤون الإدارية للمدينة، وخاصَّة بين تنظيم الدولة والبعثية، ف تنظيم الدولة عينت والياً وقاضياً عليها من أفراد التنظيم، والبعثيون يريدون تعيين محافظاً عليها من قبلهم، وكذلك قام البعثيون برفع العلم العراقي السابق وشعار حزب البعث، فقام المسلحون من تنظيم الدولة بتمزيق الشعار وإنزال العلم، وقالوا أنهم سيقيمون الحد على من يرفع شعار غير شعار الدولة الإسلامية، فانسحب البعثيون من المنصة.

تنظيم الدولة هو الفصيل الأقوى الذي فرض سيطرته على المدينة، واتخذ من مقر الفرقة الثانية في الكندي مقراً للقيادة، وبعد يومين أصدر وثيقة أسماها "وثيقة المدينة" تبين السياسات العامة التي سيتبعها التنظيم في إدارة الموصل، والمميز فيها أنَّ التنظيم أعلن عدم شرعية وجود الفصائل والتنظيمات في ظل الدولة الإسلامية، ودعاهم للإنظمام تحت رايتها، وفرضت على الخطباء خطبة موحدة وأمروهم بقراءة الوثيقة على المنابر، وأمروا أفراد الحزب الإسلامي والعاملين في العملية السياسية والأجهزة الأمنية بالتوبة، وحددوا لهم المسجد الكبير لإعلان التوبة فيه، فمثلت منعطفاً خطيراً.

وتم فتح المعسكرات التدريبية والبدء بتجنيد أعداد كبيرة جداً من الشباب، وانخراط الكثير من الشباب في صفوف تنظيم الدولة ، حيث "السلطة" و"السلاح" و"المال" و"التعبئة والتوظيف". وقيام القوى المسلحة الأخرى بخطوات تجنيد وتدريب وتسليح بما يتناسب مع قدرتها وإمكاناتها، والملاحظ فيه أنَّه غير معلن.

أحداث صلاح الدين:

سيطرة القوى المسلحة على قضاء بيجي الواقع شمال محافظة صلاح الدين، ما عدا مصفى "بيجي" الذي استمرت المفاوضة مع الفوج المسيطر عليه حتى يوم (18/ 6) حيث تم اقتحامه، تكريت مركز محافظة صلاح الدين، والسيطرة على محيط سامراء وبعض المركز وترك الأحياء القريبة من مرقد العسكريين والغيبة، وكذلك سيطر المسلحون على جنوب مدينة سامراء إلى الحدود الشمالية للعاصمة بغداد، حيث تم السيطرة على منطقة الإسحاقي والمعتصم وعزيز بلد، والضلوعية، قبل قيام العشائر بطرد تنظيم الدولة بعد يوم ونصف من سيطرتها، بسبب تشكيلها محكمة شرعية، وإصدارها أول قرار وهو إعدام 200 شخص من الشرطة وهم من أبناء المنطقة، مما دفع العشائر إلى الهجوم عليهم ليلاوإستعادة الضلوعية، وعادت سيطرة الجيش والشرطة من الضلوعية حتى سامراء.

وتم إنهيار الفرقة الرابعة ومقتل قائدها "نذير عاصم" واستيلاء سلاح الفرقة، ومخازن بيجي التي تحتوي على كميات كبيرة من السلاح. مع وجود تجمعين سكانين شيعيين كبيرين "بلد"، و"الدجل"، وأهم مركز معنوي شيعي وهو "مرقد العسكريين " في سامراء. فما زالت تحدث اشتباكات مع قاعدة البكر العسكرية، وهي قاعدة عسكرية كبيرة ، كانت القوات الأمريكية تعدها لتكون أكبر قاعدة عسكرية.

أحداث كركوك:

سيطر المسلحون على قضاء الحويجة، والرياض والدوز والعباسي وسليمان بيك. وتم سيطرة قوات البيشمركة على مركز محافظة كركوك، والمصفى، وتقدم قوات البيشمركة لضم جميع المناطق المتنازع عليها، والتي كانت تتمركز فيها قوات الجيش العراقي. واستولى الكرد على سلاح الفرقة.

أحداث الأنبار:

حدوث عمليات انسحاب محدود، وما زالت قوات موجودة في الغربية والرمادي والمواقع القريبة من الفلوجة، وهناك تراجع جزئي من الفلوجة. وتم إنسحاب البعض إلى جهة بغداد، وإلى النخيب باتجاه كربلاء. ولم تنهار القوات الموجودة في الأنبار، ولكن إنهيار في معنويات الجيش. وتوسع العمليات من منطقة الكرمة، والإستيلاء على معسكر المزرعة وطارق، وحدوث اشتباكات قريبة من قضاء أبي غريب. وما زالت في الأنبار القواعد العسكرية الكبرى الآتية : (قاعد الأسد في غرب ناحية البغدادي وفيها مطار عسكري، واللواء الثامن قرب جسر الورار في الرمادي، والحبانية شرق الرمادي وغرب الفلوجة، الهضبة وفيها مطار عسكري وهي جنوب شرق الخالدية، والوليد في قضاء الرطبة وفيها مطار عسكري، ومعسكر طارق قرب ناحية النصر والسلام "خان ضاري").

أحداث ديالى:

سيطر المسلحون على السعدية وقضاء جلولاء، ودخول البيشمركة فيها وحصول اشتباكات بين العشائر العربية وهذه القوات الكردية، وكذلك اشتباكات مع تنظيم الدولة . وسقطت منطقة الطبج والهيتاوين والسيطرة على القرى التابعة لناحية العظيم، وأمَّا المركز فاحتشدت فيه الكثير من القوات العسكرية وقوات سوات والمليشيات باتجاه مركز قضاء الخالص، ثمَّ استطاعات القوى المسلحة من السيطرة على مركز الناحية وقتل الكثير من المليشيات فيها. وسيطرت القوى المسلحة السنيَّة على قرى قضاء المقداديَّة "شهربان"، حيث تسيطر عليها المليشيات الطائفية وتعتبرها منطقة استراتيجية، وفي مركزها أحياء شيعية، وفي حالة السيطرة عليها فإنَّ الوجود الشيعي في ديالى سيصاب بمقتل. وتم انتشار كبير للمليشيات الطائفية "العصائب" في مركز المحافظة بعقوبة وناحية المقدادية والخالص والطرق الرابطة بينها وتقوم بعمليات طائفية في خطف بعض الأفراد وتهديد الأهالي.

وتمت عمليات ضد القوات الحكومية بعبوات ناسفة واستهداف المليشيات بسيارة مفخخة في المقدادية. وتم انتشار كثيف للعصائب برفقة القوات الحكومية في ناحية كنعان بديالى. والصراع في المحافظة بين ثلاثة قوى: الاكراد والحكومة الشيعية والسنة.

لكن ثورة العشائر السنية كانت في خمس اقضية في عموم المحافظه، وهي: قضاء خانقين المركز بيد البيشمركة قديما ولا زال ناحية قرة تبة بيد البيشمركة. وناحية جلولاء بيد البيشمركة (حصلت مصادمات بين الكرد والعرب وكذلك بين تنظيم الدولة والكرد في اطراف جلولاء من جهة السعدية واليوم هدوء ولكن الغلبة حالية للكرد على جلولاء). وناحية السعدية بيد تنظيم الدولة قديما ولازالت تحت سيطرتهم بالكامل . وقضاء المقدادية: الملشيات منتشره بكثافة في مركز القضاء مع

الاجهزة الامنية كون الاجهزة الامنية في عموم المحافظة بيد الشيعة بالكامل بجميع مفاصلها. وقرى المقدادية من جهة الغرب (عرب جبور المنتشره على نهر سنسل) كلها بيد تنظيم الدولة حصرا، وأقرب تجمع لقوات تنظيم الدولة يبعد عن مركز القضاء 500 متر ينتظرون الامداد حتى يقوموا بالهجوم.

اما مقر فيلق الثاني قريب من حمرين، اقرب نقطه للسعدية التي تقع تحت سيطرة تنظيم الدولة يتمركز فيه لواء للجيش، هناك تخطيط لاقتحامه من قبل المسلحين، وهناك قصف عشوائي من قبل الجيش على قرى سنسل، مما سبب ارباك ورعب بين الناس، فأدى الى نزوح كثير من العوائل ذاهبه باتجاع كلار، وهم محجوزين حاليا في خانقين ربما تكون لهم مخيمات كون كلار لا تستوعب هذه الاعداد الكبيرة.

اما قضاء بعقوبة: وهو مركز محافظة ديالى، وتسيطر عليه الحكومة بالكامل مع انتشار كبير للملشيات، رغم أنَّ غالبية السكان من السنَّة، وفيها أحياء سنية قوية، وقيام المليشيات الحكومية بقتل 60 سجين في سجن مركز شرطة الوحدة في الكاطون قرب المفرك. وقضاء الخالص: مركز الخالص بيد الحكومه وملشياتها، امَّا محيط الخالص فالغالب بيد المسلحين خصوصا العظيم، ومن المعلوم امتداد العظيم الى محافظة صلاح الدين.

ومن ذلك نستنتج انه كلما تاخر سقوط ديالى كلما ازدادت قوة الملشيات وترتيب امورهم، العوائل تغادر المقدادية يوما بعد يوم وباعداد كبيره، لا يوجد متطوعون للقتال كون تنظيم الدولة تشترط بيعتها وبالتالي لا ينخرطون بين صفوفهم، اعدادهم قليلة في ديالى لا يوازي حجم الملشيات حاليا غير ان الملشيات غير مدربه وانما هو تحشيد عام. ولابد ان يكون اتفاقا بين تنظيم الدولة والكرد ان امكن حول المناطق المتنازع عليه يعني تكون بيد الكرد ويتفرغ المسلحون لقتال الملشيات حتى تكون ظهورنا محميه وهذا الاتفاق يكون على مستوى القيادات العليا ويوثق.

أحداث بغداد :

الإشتباكات في محيط بغداد وخصوصاً في مناطق شمال بغداد كالطارمية والمشاهدة والتاجي، والمواجهات عند سبع البور، ومن جهة الغرب المناطق التابعة لقضاء أبي غريب، وفي الجنوب في مناطق الرضوانية واللطيفية. وكان إنتشار كبير للمليشيات الطائفية في مركز محافظة بغداد، والقيام باستعراضات عسكرية. وتمَّ توزيع المناطق على المليشيات، ففي مركز بغداد ووصولاً إلى المحمودية والمدائن، تمَّ تسليمها إلى مليشيا العصائب التي يرأسها "قيس الخزعلي"، ومن اللطيفية إلى شمال بابل تمَّ تسليمها إلى حزب الله.

اما عمليات تحشيد كبيرة للموقف والرأي العام الشيعي باتجاه مواجهة القوى المسلحة. وقد قامت عمليات تجنيد واسعة وكبيرة للشباب الشيعي، وضمهم في صفوف المليشيات. حيث قامت الحكومة بتوزيع كميات كبيرة من السلاح على الشباب الشيعي، وعلى الأقل فرد من كل عائلة شيعية. وتم إعلان غلق بغداد من الساعة العاشرة مساءاً حتى الساعة السادسة صباحاً. وتم إعلان حظر للتجوال في قضاء المدائن جنوب شرقي بغداد وانتشار لعناصر "مليشيات العصائب" امام

انظار القوات الامنية. لذا فان مجمل مايحصل في مناطق الكرخ ككل، تدخل قوات عسكريه من الجيش سيارتين فقط للجيش وباقي السيارات كلها للمليشيات تدخل للمناطق فقط استعراض وارعاب الناس ينزلون يهتفون ويطلعون من المنطقة .. السيارات التابعه للعصائب تكاسي سايبه"إيرانية" وباصات نقل صغيرة حديثه. وفي مناطق حي الفرات وحي الحسين التابعة لحي الجهاد قامت المليشيات بإرعاب الناس بشكل كبير، وقاموا بوضع حواجز امنية، وفي حي الحسين اخذوا بعض البيوت والآن هي مقرات تابعه للعصائب. اما بقية المناطق حدثت فيها إعتقالات للأشخاص المؤثرين والبارزين في المنطقه، وخاصة في "السيديه"، و"الدورة"، و"العامرية".

في جانب الرصافه وتحديدا في منطقة "الاعظمية" و"الصليخ" قامت القوات الأمنية والمليشيات بإعتقالات. حيث الحانب الشيعي يمتلك التسليح والسلطه القوية بسبب سيطرته على الحكومة وامتلاكه المليشيات الطائفية، وخصوصاً العصائب التي تعمل تحت سيطره المالكي، وأمّا باقي الفصائل فبالرغم من تجميعهم إلا أنَّ أكثرهم يتم إرسالهم خارج بغداد. والتطوع في المليشيات إجباري، حيث يطلع من كل بيت على الأقل واحد يتم تسليحه من المجلس البلدي بدون أي مستمسكات مباشره يأخذ السلاح الي يعرف يستخدمه واعطائه مبلغ 500 الف دينار عراقي.

ان انتشار المليشيات بشكل علني وإقامة حواجز أمنية في جميع المناطق السنية، وخصوصاً باتجاه قضاء أبي غريب والتاجي والأحياء السنية المحاذية لها. حيث قامت المليشيات باستفزاز أهل السنَّة في المناطق المذكورة غالباً بالشتائم وسب الصحابة وتشغيل الأغاني واللطميات الشيعية. وتم نزول المليشيات في الحواجز الأمنية للجيش والشرطة، ففي كل حاجز يقف شخصين ومعهم سيارة. وبدات المليشيات تقوم بدوريات تتحرك في عموم أحياء بغداد. وهناك حالة من الذهول والقلق والترقب في صفوف أهل السنة في المناطق المختلطة ولا يعرفون ماذا يفعلون ولا إلى أين يذهبون، والبعض إستطاع الخروج من بغداد، وأمَّا الشيعة ففي حالة رعب وهلع شديد. وهناك ملاحظة أنَّ القيادات الشيعية مصدومة من قلة المتطوعين الشيعة في بغداد، كما أنَّ أغلب الذين تطوعوا هم من الشباب العاطل عن العمل. وتم البدء بعمليات خطف واغتيالات في صفوف أبناء أهل السنة في مركز بغداد.

اما المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من بغداد وهي مناطق اليوسفية ومركزها منطقة "القصر" تشهد إشتباكات متقطعة، وأمَّا منطقة الحركاوي فشهدت أشرس المعارك وانتهت بسيطرة المسلحين عليها قبل أشهر كونها محاذية لنهر الفرات وأبي غريب ومنطقة السيد عبدالله. ومن المتوقع: في حالة الهجوم على بغداد فإنَّ المليشيات الطائفية ستقوم بعمليات إنتقامية جماعية في صفوف أهل السنة، وسيتوقف حجم القتل في صفوف أهل السنَّة متوقف على عامل سرعة الحسم في بدء معركة الدخول لمركز بغداد، فكلما قل الزمن قلت الخسائر، وكذلك متوقف على تنظيم السنة في الأحياء الكبيرة، وأيضاً إعتماد عنصر المفاجئة في البدء بالمعركة، واعتماد حرب الإشاعة.

أحداث شمال بابل:

بدات عمليات تجنيد كبيرة وواسعة للشباب الشيعي. وتم إنتشار كبير للمليشيات الطائفية في عموم المناطق المختلطة من شمال بابل، والقيام باستعراضات عسكرية في منطقة الإسكندرية والمسيب وغيرها. اما عمليات إعتقال لبعض افراد أهل السنة، فقد كانت عبر القيام بأفعال ثمَّ إستثمارها، كما تمَّ في قصف منطقة الإسكندرية من منطقة الإسكان اشيعية، ثمَّ إطلاق حملة إعتقالات واختفاء أربع شباب سنة. وتم توزيع السلاح على العوائل الشيعية في بعض المناطق. وبدات قيام المليشيات دوريات عسكرية بسيارات مدنية في الشوارع والأحياء. وهناك هدوء نسبي في "جرف الصخر" من حيث الإشتباكات، وهو منطقة تمَّ طرد القوات منها بعد طرد القوات من الفلوجة، مع إستمرار القصف من المعسكرات القريبة الواقعة في المسيب والحامية. وتجددت الإشتباكات في مناطق شرق الفرات وخصوصاً منطقة "الخضر" و"البوشمسي"، وتزايد الصراع بامتداد "البطين" و"كيلو12"، و"كيلو" 14"، كونها بمحاذاة الجرف من جهة شط الفرات، ولا يكاد يخلو يوم من أصوات القصف. وحدث حصول إنكسار نفسي واضح في الشارع الشيعي، وعندهم تخوف كبير.

السيناريوهات المتوقعة

السيناريو الأول: إندلاع حرب طائفية تمتد في بغداد والمناطق المختلطة من شمال بابل وديالى، وتستمر لفترة من الزمن، وسببها هو حصول عمليات تطهير طائفي تقوم بها القوات المسلحة تحدث في الموصل وغيرها تتعرض لها بعض التجمعات الشيعية في تلعفر وبلد والدجيل وغيرها، أو التعرض للمقدسات الشيعية في سامراء، أو إنطلاق القوى المسلحة السنية وإصرارها على الدخول لبغداد، وبالنتيجة حرب طائفية شرسة يذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الضحايا، ومئآت الآلاف من المهجرين، وتغيير ديمغرافي عبر حركة كتل بشرية، ثم يكون:

سيناريو تقسيم العراق إلى ثلاث دول "كردية في الشمال"، و"شيعية في الجنوب والوسط"، و"سنية في الوسط والشمال والغرب"، ويرافق التقسيم صراع سني داخلي بين القوى المسلحة السنية، وصراع شيعي داخلي بين المليشيات الشيعية، لفرض القوة في منطقة النفوذ ومحاولة الهيمنة على القوى الأخرى والمسك بالسلطة، ودخول أطراف إقليمية على خط تغذية الصراعات الداخليَّة، إلا أنَّ الصراع الشيعي أقل حدة بسبب إيران الراعيَّة للجبهة الشيعية، وتنتهي المنطقة السنية إلى تشكيل جبهة من مجموعة من القوى المسلحة المعتدلة المتحالفة مع العشائر تطرد تنظيم الدولة "سيناريو الصحوات".

أو سيناريو حل سياسي للقضية العراقية، تقوده القوى المسلحة المعتدلة بعد طرد تنظيم الدولة من المشهد العسكري أو إبعادها بعد مواجهات شرسة.

السيناريو الثاني: وصول المجاميع المسلحة إلى حدود بغداد الشمالية والغربية والجنوبية الغربية، ومعارك تستمر لفترة من الزمن، ثمَّ يكون تدخل خارجي، يطرح مبادرة سياسيَّة بإقالة المالكي وتشكيل حكومة إنقاذ وطنية غير طائفيَّة، تتوافق أو تفرض على القوى السياسية، وهذا السيناريو ضعيف لأسباب، لأنَّ القوى السياسية ليست هي من أوجد الفعل على الأرض حتى تمتلك قوة إيقافه، القدرات والإمكانيات الموجودة في الداخل واستولى عليها السنَّة تجعل أثر الدول الخارجية ضعيف عليهم في المرحلة الأولى، القوى الشيعية وإيران لا تريد التراجع عن

مكتسباتها في العراق وبذلك يجعل قبولها وقبول المكونات الشيعية صعب، وكذلك الدور الأكبر في القوى المسلحة السنية هو لتنظيم الدولة ، ومن الصعب أن تدخل في تفاهمات سياسيَّة، إلا إذا تم إشغالها بمعارك في الساحة السنة مع الفصائل والعشائر.

السيناريو الثالث: التوافق على حل سياسي، بعد سيطرة المجاميع المسلحة على المناطق السنية والتوقف عندها، ثم طرح مشروع سياسي يحكم المناطق السنية، عبر إقليم أو كونفيدرالية أو حتى إنفصال، وهذا ضعيف جداً بسبب؛ الزخم الطائفي، والعمليات الثأرية، والتداخل الجغرافي، وتقاطع المصالح الإقليمية، والرغبة في معرك إستنزاف داخل العراق، ويضاف لها الشحن الطائفي المتبادل، وما تحمله تنظيم الدولة وبعض الفصائل المتطرفة من رؤية متشددة.

مخرجات الأحداث

الحدث لن يرجع إلى الوراء، والعراق بعد 10 حزيران غير العراق قبله، لذا يجب التركيز على النظر إلى كيفية التعامل مع الحدث، ولا نقتصر على التفتيش عن من يقف وراءه. ويجب في التعامل مع الحدث طرح منظومة عمل واستراتيجيات جديدة، هي غير منظومة العمل بها قبل الحدث، ويجب تغيير الكثير من أدوات العمل في جميع المجالات. اما التدخل الإقليمي في العراق سيكون كبيراً، وسيستمر العراق لفترة غير قصيرة منطقة صراع إقليمي بين إيران والخليج، وبعض التداخلات الدولية، لذا يجب فتح قنوات فاعلة، وشراكات الدول المؤثرة.

الحدث أكبر من أي طرف لوحده، لذا لا بد من صناعة تحالفات استراتيجية جديدة، تشترك فيها قوى من كافة التشكيلات الفكرية والسياسية والعسكرية وغيرها. وستكون لغة السلاح وفرض المواقف بالقوة لها الصوت الأعلى، لذا يجب أن لا يتحكم العسكر بالسياسة، فمن يصلح للحرب ليس بالضرورة أن يصلح للسياسة. ولا بدَّ من إنتاج رموز وقيادات جديدة تصلح لهذه المرحلة، وعدم العكوف على الشخصيات التقليدية. وان لغة الشارع والرأي العام سيكون مؤثر في المرحلة القادمة لذا يجب مراعاته وعدم مصادمته.

او تشكيل تحالف "عسكري وسياسي"، يجمع القوى السنية المعتدلة، وقادر على التأثير، ونقطة الثقل فيه القوة المركزية، لأنَّ من الصعوبة جمع القوى المتساوية من حيث القوة "الأقران" على مشروع تكتنفه الكثير من التحديات الكبيرة، ويتفق هذا التحالف على شركة استراتيجية مع الكرد، ويتمكن من الحصول على راعي إقليمي، ولديه القدرة على التفاهم إقليميًا ودولياً. وتجنب أي صراعات داخل الساحة السنية بين القوى المسلحة مهما بغت تنظيم الدولة ، حتى تنتهي مرحلة الصراع الطائفي وحصول أهل السنَّة على حقوقهم.

او عقد ملتقى لمراكز البحوث والدراسات المهتمة، بمشاركة بعض الجهات الفاعلة في الساحة، لبحث الأزمة وسيناريوهاتها والبرامج والحلول واتجاهات العمل المطلوبة. وعقد مؤتمر سياسي سني عام لتشكيل مجلس قيادي سني. واعتماد فكرة منطقة الحظر الجوي للمناطق السنية من قبل الناتو امام القوة الجوية الشيعية. كل ذلك هي احدى صور الحل المطلوب تحقيقها هذا العام.

قيمة المعلومات والمعرفة في بناء الدولة الحديثة

بناء الفرضيات المستقبلية للدول يجب ان تكون بحسب قواعد الصواب والنجاح والقوة والعدالة والاستمرارية التاريخية. وليس بحسب ما كان قديما لان تاريخنا الطويل ببساطة هو سلسلة مترابطة اثرت في مسارته عوامل محلية بامتياز اكثر مما كانت خارجية.

طوال القرن الماضي كان هناك اراء متعددة لدى المفكرين والمؤرخين بين الوسائل والأهداف لدى الذين عاشوا وكانوا فاعلين على مستوى التاريخ ودخلوه بأعمالهم وبنتائج أفعالهم وبين صور المتغيرات التي تأسست على طول الفترة التاريخية الماضية.

فعلى المستوى الفكري والذي كان سائدا طوال القرن العشرين في منطقتنا على نحو واسع تركز التفكير نحو الحكم والقيادة لاجل معرفة طرق التغيير والتطور. فكانت لدى البعض في إعادة الخلافة وبما تمثله من قوة الإسلام والتي ضاعت نتيجة مؤامرات الغرب وكما هو معروف كانت آخر خلافة إسلامية هي الخلافة العثمانية.

بينما كان الآخرون يرون في عودة قوة القومية والتي هي إحياء للمجد القومي التقدمي من خلال عقائد محلية بامتياز مستفيدة من ارث طويل لعلوم وعادات استمرت لقرون طويلة . ومنهم من اراد التزاوج بين الفكر الاسلامي المعاصر وبين الحضارة الغربية لميلاد وليد هجين يجمع بينهما لموازنة هذا التطور. وبين تلك الأفكار وأخرى كثيرة سادت هذه الفوضى العقلية. لتبحث اليوم من جديد عن هوية خالصة لها في مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الامة اليوم ولتبحث عن سبيل جديد يقودها الى النمو والمكانة المرموقة بين الأمم.

لكن مصير منطقتنا المعاصر لم يكن نتيجة لتلك الفوضى الفكرية فحسب ولا هي محصلة لفكر غربي حازم ومقيد بأسس وقواعد خاصة منطقية ومرتبة بواقعية طوال القرن العشرين ومن خلال علاقات غير متكافئة بين قوى مستعمرة وبين قوى محلية مختلفة في الرؤى والوسائل والتفكير. وانما كان بسبب قوى مجتمعات منطقتنا والتي كانت وطنية ومحلية بامتياز ورفعت شعار الوطنية والاستقلال رغم الأخطاء التي شابت المسيرة الحاكمة لعقود.

وهذه الميزة الوطنية كانت الركيزة في بناء المجتمع والدولة والتي تحت ظلها تم المحافظة على الأوطان بمساحتها المعروفة واذا فقدت او استبدلت هذه الصفة والميزة بسمات التطور والحداثة والعولمة او أية سمات أخرى فسوف يفقد المجتمع المحلي خواص ثباته واستقراره وحفاظه على خصوصيته. فالعولمة الثقافية أول ما تكون في فردية الأفراد بما تحملها من حرية وهذا ما كان مخالفا لمسارات تاريخ شعوب المنطقة على طول تاريخها الطويل.

ان الأبطال هم من يصنعون تاريخهم وتاريخ شعوبهم ولأجل ذلك عمد المستعمر على طمس إنجازات الأبطال بشكل متعمد وأساء لهم ولذكراهم على مدى

التاريخ المنظور وكانت عنده استراتيجية تشويه الأعداء واضحة بامتياز حينما بدأ المستعمر المحتل بالشروع في بناء الدولة الجديدة على أسس "عنصرية ومدنية" كما يراها ويدعي ويصور للمجتمع والراي العام ان الدولة التي كانت في الماضي إنما هي دولة خارجة عن النظام الدولي بكافة المقاييس وعاجزة عن تلبية طموحات مجتمعها وتطلعاته وبالتالي فهناك ضرورة للغزو من اجل التغيير, وبالتالي فان المجتمع المحلي البائس والمهزوم من تلك المعارك بكل طبقاته يصدق هذا التوجه والادعاء ومن بعد سيكون متبنيا لهذا الطرح.

المفارقة هنا ان المحتل ومن معه في هذا المشروع حينما يبدأون في بناء دولتهم الجديدة يواجهون سلسلة من التحديات الكثيرة تبدأ بالمستوى الإداري والقانوني والوظيفي والاجتماعي ولذلك نراهم يعمدون في نهاية محاولاتهم الفاشلة الى العودة الى القوانين التي كانت سارية المفعول قبل الاحتلال بعدما فشلوا في تطبيق قوانين المحتل او تجارب الأمم الأخرى وتجربتها على المجتمع المحلي مثل تطبيق قوانين البريطانية والهندية والفارسية او غيرها في تطبيقها لإدارة البلاد ثم عاد مرغما الى القوانين العثمانية من جديد ولعل بقاء بعض القوانين مثلا التي وردت في مجلة الاحكام العدلية بقيت مستمرة في احكامها في العراق لغاية 2003. ولذلك فان التغيير الذي حصل بعد الاحتلال الغربي لمنطقتنا لم يكن تحولا من التخلف عن النظام العالمي الى الدولة العصرية بقدر ما كان تغييرا واحتلالا بالقوة المسلحة .

لكن نظام الهلال الخصيب المحلي الشرقي المسلم اليوم له من الخصائص الفريدة التي تناسب شعبه وأمته من خلال تطبيق الحكومة العصرية. فالمتغيرات والتطورات العلمية التي شهدها العالم في مجال المعلومات والمعرفة والمؤسسات التي تحتضن الأفكار الإبداعية والابتكارية، وتحليل المشاكل واختيار الحلول المناسبة التي تعتمد على التفكير والتخطيط الاستراتيجي ووفق قيم رفيعة لثقافة المجتمع والأفراد والتي تعمل في ظل مفهوم التحول التدريجي نحو التطور الفكري، والحاجة إلى التغيير والتطوير، وباعتبار حقل المعرفة والتعليم ضرورة تنموية وتطويرية لإدارة الحياة الشاملة والرؤية الصاعدة لخلق الإبداع والابتكار، وتنمية ثقافة الأفراد في المؤسسة من حيث التغيير والتنظيم، للقدرات والمؤهلات، وتبادل المعارف. وتعتبر المعرفة والمعلومات إحدى مفرزات التطور التكنولوجي التي عرفها العالم في القرن العشرين حتى أصبح يطلق عليه عصر المعلومات ومؤسسات المعرفة نتيجة لتأثيره المباشر على الاقتصاد القومي للدول، وقد تحول اهتمام المجتمعات الحديثة من مجرد الاهتمام بإنتاج السلع والخدمات إلى الاهتمام المتزايد بمؤسسات المعرفة وثقافة الأفراد والمؤسسات والمعلومات والشركات التي تستطيع أن تتلاءم مع المتغيرات.

وقد تعددت المفاهيم والآراء حول المعلومات التي أصبحت جزء لا يتجزأ من نظام المؤسسة، وتعتبر موردا تنظيميا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم العملية الحكومية وتدعيم القرارات الاستراتيجية لنمو المؤسسات الأمريكية وبقائها وتطورها وتحقيق الميزة التنافسية.

لقد عاش العالم في القرن العشرين بعصر سمي بعصر المعلومات ثم أطلق عليه عصر ما بعد الصناعة وأخيرا أطلق عليه البعض عصر المعرفة. وكانت سمات

وملامح هذا العصر وآلياته ومعاييره تختلف جذريا عن كل العصور السابقة وأصبحت المعلومات تغذي جميع وحدات وأقسام المنظمة الحكومية بما تحتاج إليه لأداء مهامها وأعمالها وتشكل موردا استراتيجيا لها، والتي ينبغي توفيرها بالمواصفات المطلوبة من حيث الدقة والوقت والثقة.

وإذا كان رأس المال والعمل هما الموردين الرئيسيين للأعمال تقليديا، فالمعلومات يمكن اعتبارها المورد الثالث في ذلك إضافة إلى هذا فإن المعلومات تساعد في الحفاظ على وحدة وتماسك المنظمة الحكومية، فالحاجة إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى مثلها مثل المورد البشري والمورد المالي. وتعتبر المعلومات من أدوات ووسائل الاتصال ويتجسد ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تسهيل عملية الاتصال الداخلي والخارجي وفي خلق ثقافة المنظمة بالتعريف الأفراد وتعليمهم وكذا في تكوينهم وترقيتهم.

وتلقى المعلومات اهتماما متزايدا وانتشارا واسعا على كافة المستويات الإدارية، وموردا استراتيجيا يرفع من إنتاجيتها وسلاحا تواجه به المنافسة الحادة. وعلى العموم فإن أهمية المعلومات يكمن في اعتبارها القاعدة الأساسية لعملية اتخاذ القرارات في الدولة، إذ بدون معلومات كافية وجيدة تتوافق وتنسجم مع الاحتياجات العامة للدولة لا يمكنها الوصول إلى قرارات ناجحة. كذلك فأن فعالية اتخاذ القرارات ترتبط أساسا بنوعية المعلومات المتوفرة كما أن المعلومات تعتبر المورد الأساسي لكل قرار يخص الدولة وهذا راجع كأحد عوامل الإبداع فيها. ومن المهم الإشارة هنا إلى نظم المعلومات بشكل عام. حيث يقوم نظام المعلومات بجمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها، وتحليلها ونشرها من أجل تحقيق هدف معين. وكما هو الحال مع أي نظام آخر فإن نظام المعلومات يتضمن الإدخالات مثل المعلومات والمخرجات مثل التقارير والحسابات ويقوم بمعالجة الإدخالات وإنتاج المخرجات التي تم إرسالها إلى المستخدم أو إلى نظام آخر يهدف الى جمع البيانات ومعالجتها وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات.

ومن هنا يتضح لنا مثلا أن نظام المعلومات الذي اعتمدته المؤسسات القنصلية الأمريكية في منطقة الهلال الخصيب مثلا في بداية القرن العشرين هي عبارة عن مجموعة من البيانات المتفاعلة مع محيطها بصورة دائمة وذلك لمساعدة مستعمليها في وزارة الخارجية وباقي المؤسسات الحكومية الامريكية على اتخاذ القرار من خلال تصميم الأنظمة ونظم المعلومات الإدارية لتزويد الخارجية الأمريكية بالمعلومات اللازمة لانتاج المخرجات من الخطط والتنظيم والقيادة والرقابة على نشاطات منطقتنا. وبفضل ذلك أصبحت الإدارات الحكومية الأمريكية كالخارجية وغيرها والجامعات المهتمة بشأن الشرق الاوسط ومراكز الفنون والثقافة والشركات كمؤسسات للمعرفة تتفاعل فيها تبادل المعرفة والأفكار الإبداعية الخلاقة بفضل تطوير ثورة المعلومات، وهذا التحول التدريجي المعروف من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات والمعرفة ومن ثم إلى البيئات المتفاعلة والتأثير المتبادل أطلق عليها "مؤسسات تبادل المعرفة" هي في الحقيقة علم إدارة المعرفة لزيادة القدرة التنافسية وتفادي الهبوط المؤسسي.

ولتحسين الخدمة ولزيادة القدرة الابتكارية والإبداعية لمؤسسات الخارجية ولمساعدة العاملين على إثبات ذاتهم في البحث عن المعرفة، وتدريبهم على مهارات

التفكير لزيادة القدرة على إدارة التغيير والاستفادة من فرص المستقبل ولفهم النظام المؤسسي وعدم الخوف من تعقيده ولخلق قيمة الولاء والالتزام بين قوى العمل، فإن تلك المؤسسات كانت تقدر أراء ومعارف العاملين بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية التي ترقي بمستوى أدائهم للاستجابة للمتطلبات العامة في مستقبل أكثر إشراقا في علاقة عمل يبنى على التكافؤ والمساواة ووحدة المصير. وتعرض الرؤية المشتركة صورة مثالية وفريدة للمستقبل. وهنا نشير إلى أهمية المشاركة من خلال الحوار وتبادل الرأي والمعرفة في صياغة رؤية مشتركة، وذلك لأن المشاركة تخلق الالتزام، وتنمي الشعور بالمسؤولية والانتماء. ولهذا امكن صياغة رؤية مشتركة لتدريب القناصلة والمبعوثين الرسميين الأمريكان الى منطقتنا من القيادات الشابة لتطوير قدراتهم على صياغة رؤية المستقبل.

ان النماذج الذهنية تمثل رؤية الشخص للعالم من حوله وترجع أهميته إلى أنه انعكاس لمعتقدات الإنسان التي قد يتسبب بعضها في إعاقة قدراته، فمن المهم في مؤسسات الدولة أن يتبادل الأعضاء نماذجهم الذهنية حتى يمكن مناقشتها وتصحيحها وصياغة نموذج مشترك أقرب إلى أرض الواقع وهذا ما كان مع الموظفين الحكوميين وممثلي الشركات الأمريكية الذين بدأوا بتأسيس مواطئ قدم لشركاتهم ومؤسساتهم في منطقتنا.

وليست كل التجارب ناجحة، ولكن التغيير المستمر هو الطريق الوحيد لتصحيح الأخطاء والوصول به إلى تجارب النجاح . وتتطلب التجارب المؤسسية أن يتعرف كل عضو فريق العمل على النماذج المختلفة للآخرين وذلك بهدف الوصول إلى فهم شامل للنظام المؤسسي المعقد حتى يمكن التعامل مع أوجه قصوره أو معوقاته. ولا تخلو مؤسسات المعرفة هذه من المخاطرة، ولعل أهم المخاطر المحسوبة هي الثقة في العناصر الشابة وإعطاؤها فرصة لبناء تجاربها الشخصية من خلال الممارسة التي تدعمها السلطات المفوضة.

ان المعرفة من خلال تشجيع التفاعل وتبادل النماذج الذهنية والرؤى يمكنها من فهم هذا النظام الجديد والوصول إلى كل البدائل والحلول. ومع وجود قاعدة إدارية تؤكد أن الجهل بالمشاكل يزداد كلما ارتفعنا علوا في السلم الوظيفي، وعليه فلا مفر من الإستفادة من معرفة العاملين مع تقرب مواقعهم الوظيفية من مراكز الإنتاج والخدمات. كذلك فان العمل الجماعي والانفتاح الذهني والموضوعية بصفة عامة تكافئ بيئة المبادرة والمخاطرة والابتكار والإبداع، وكلها من مفردات لغة المستقبل التي استخدمها الأمريكان في بناء ثقافة مؤسساتهم القنصلية والتجارية في منطقتنا والتي يجب ان تحفظ تجارب النجاح والفشل في أي مؤسسة لتحويل هذه التجارب إلى دروس مستفادة للمستقبل، الى جانب الذاكرة التي تعتبر أحد المصادر المهمة في تقييم الأحداث.

تجدر الإشارة إلى أن الثقافة العامة تتفاوت من بيئة إلى أخرى ومن فئة اجتماعية إلى فئة أخرى داخل البيئة الواحدة كاختلاف ثقافة المديرين عن ثقافة العمل في مؤسسة واحدة. وإذا كانت الثقافة تتفاوت من بيئة لأخرى فإنها أيضا قابلة للتعديل والتحويل بمرور الزمن نتيجة للإصلاحات الثورية أو ظهور الاختراعات أو الاستعارة من ثقافة أخرى وتنتظم الخصائص الثقافية للمجتمع في نظم اجتماعية

متميزة تشمل نظم الأسرة والمؤسسات الدينية والتربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك.

لقد كانت هناك مجموعة من القيم المشتركة التي تحكم السلوك والعلاقات والتفاعل السياسي بين السياسيين الأمريكان مع العملاء والموردين وغيرهم من الأطراف خارج الادارة الرسمية الأمريكية او من المحليين، من خلال ما يمكن تحقيق الكفاءة والفعالية وتحقيق الميزة التنافسية للدولة الأمريكية مع منافستها بريطانيا العظمى وباقي الحلفاء الأوربيين.

لقد لجأت الدراسات المعاصرة إلى محاولة فهم العلاقة بين المحددات الثقافية وطبيعة الأفراد داخل المؤسسات وتوصلت الدراسات إلى وجود قيم ومعتقدات وأنماط تفكيرية ساهمت في بلورة نماذج أضحت فيما بعد مرجعيات يتم الرجوع عند محاولة تبني سلوكيات معينة.

وان تعدد مصادر المعرفة الإدارية كحقل معرفي وتطبيقي يستخدم حصيلة مختلفة من العلوم لبروز نماذج معرفية جديدة مثل الإدارة بالمعرفة وإدارة الجودة الشاملة بما يجعلها ملائمة للاندماج الاقتصادي. ثم تأتي أهمية براءة الاختراع في المجال العملي لتثبيت البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي والاختراع، وبدقة لا تستطيع المؤشرات الأخرى توفيرها.

بالإضافة إلى أن براءة الاختراع تغطي بشكل كلي كافة الأعمال التكنولوجية التي تمثل براءات الاختراع في نفس الوقت مدخلات ومخرجات نشاطات الإبداع التكنولوجي، وعدد البراءات المودعة كل سنة عبارة عن ثمرة الاستثمارات في البحث والتطوير، وهي بذلك تتميز بعدة إيجابيات وأهمها: كونها مصدرا للمعلومات الزمنية والجغرافية والتكنولوجية حول نشاط الاختراع والإبداع التكنولوجي. وهي مؤشر جيد للبعد التنافسي للتغير التكنولوجي. وتسمح كذلك بكشف خصائص ونشر الإبداع التكنولوجي، وفي نفس الوقت تنشأ حقوق منقولة، وهي تمثل وسيلة لكشف القيمة المستقبلية للجهد التكنولوجي لمؤسسة ما.

واليوم تشغل حقوق الملكية الفكرية أهمية كبري علي الصعيد الوطني والدولي بعد أن انتشرت السرقات الفكرية والعلمية وأهدرت حقوق العديد من أصحاب الإبداع والعلم فهذا العصر يتسم بعصر الإنتاج والإبداع والنشر والتأليف والابتكار ولكن مع هذا الانتشار المستمر تنتشر أيضا العديد من الاعتداءات على هذه الابتكارات والإبداعات فكانت لأهمية حقوق الملكية الفكرية على المستوي الدولي أهمية ضرورية كبري لحماية الإبداع والابتكار من النهب والسرقة خصوصاً مع تزايد المنافسات الدولية بين الإبداع والابتكار والايدلوجية الجديدة للعالم الحديث.

واليوم تتفاعل وتنمو في جميع نواحي الحياة من خلال البحوث والدراسات والتأليف والابتكار التي تحمل في حناياها فكر وثقافة ولغة وأدب وسياسة ونمط جديد للحياة لذلك فان حماية حقوق الملكية الفكرية أصبحت من الموضوعات الهامة التي تلقي الاهتمام المتزايد إزاء التطور التكنولوجي وتداعياته وبات من الضروري ملاحقة هذا التطور المتسارع في هذا الشأن والاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية والتصدي لمحاولات الاعتداء عليها باعتبارها من الحقوق التي ترد على ملكية الإنسان لنتاج ذهنه وتفكيره وإبداعاته الفكرية والعقلية. ان الاقتصاد الجديد يقوم على

السلع غير المادية ويتعامل بالأفكار وعنصر إنتاجها من المعلومات بديلا عن السلع المادية والأرض والأجهزة والعملات النقدية المباشرة.

واليوم تستحوذ الدول الصناعية الكبرى على 94 % من حقوق الملكية الفكرية، وتتلقى سنويا ما يزيد على تريليون دولار من عائدات براءات الاختراع التي لا تعتمد على مواد خام وعناصر تقليدية بل على القدرات في الدول النامية بنسبة 63 % بعد قيام هذه الدول بتسديد حقوق براءات الملكية الفكرية الذهنية والفكرية والإبداعية لأصحابها. ويقدر أن ترتفع تكلفة إنتاج مخرجات الصناعات الهندسية والإلكترونية في مكونات هذه الصناعات مما يشكل تهديدا لقدراتها على التطوير والمنافسة. وستعالج المسائل الجديدة الناجمة عن انتشار استخدام التجارة الحديثة، خاصة حالات التعدي على حق التأليف، وسيتطلب ذلك تحديد مسؤولية الشركات في منع التعدي وتعزيز الالتزام بالضوابط التي تحكم المبادلات الإلكترونية وتحقيق حماية الخصوصية والأمن في المعاملات.

اليوم يحظى انتشار تكنولوجيا المعلومات باهتمام كبير في جميع أنحاء العالم فقد أسهمت التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما أدى الى منع حدوث الكثير من المشاكل التي تقف ضد هذا الانتشار. ومثلما أثرت حماية حقوق الملكية الفكرية على أمن المعلومات فسيمكن لها أن تؤثر على حماية حقوق الملكية الفكرية حول عدة مسائل رئيسية.

تساعد حماية حقوق الملكية الفكرية على انتشار المعلومات في جميع أنحاء العالم فحماية حقوق المبدعين تحفزهم على نشر أعمالهم وتسويقها في جميع أسواق العالم دون الخوف عليها من الضياع. فخلال العقد الماضي اتخذت إجراءات إصلاحية عديدة لإعادة هيكلة نظام الملكية الفكرية لكي يواكب دورة الحياة المستمرة خاصة أن تكنولوجيا المعلومات آخذه في التطور المستمر. وقد كانت منطقة الهلال الخصيب من أوائل مناطق ودول العالم الحديث استخداما لهذه الأنظمة والقوانين سواء أكان ذلك بسبب القوانين العثمانية السابقة ام بصدور القوانين للدول الحديثة التي أنشئت على طول منطقة الهلال الخصيب ولكن ذلك السبق لم يعذرها بالتخلف في هذا الميدان فيما بعد عن بقية دول العالم لأسباب داخلية ومحلية وخارجية من خلال إقرار قوانين تجيز تحصين الحقوق الغربية بشكل غير عادل وبالتالي تطورت تلك المصالح لتكون حقوقا وملكية للشركات الغربية جعلتها فيما بعد جزءا من استحقاقات مستقبلية.

لذا نحن هنا نتحدث عن منطقة غير مستقرة منذ قرن من الزمان ولازالت الولايات المتحدة لم تستطع السيطرة عليها رغم كل الإمكانيات المتاحة لها طوال الفترة الماضية ونتيجة لذلك بعد مضي سنوات طويلة من الصراع الدامي على أرض الواقع والعلاقات المصنوعة بعناية كبيرة مع القادة المحليين، اصبحت الدول المتقدمة تمتلك ثروة المعلومات حول المجتمع والسياسة المحلية فضلا عن الخارجية. وهذه المعرفة وهذه العلاقات كانت وستكون هي الحاسمة بالنسبة لدور تلك الدول في مستقبل المنطقة وسيكون التحدي أمام الغرب في ادارة الصراع بالوسائل السابقة الذكر من الوسائل الديبلوماسية.

لقد طبق واضعوا السياسات حلولا لمشاكل الأمس في الشرق الأوسط. ولكن الشرق الأوسط ليس كما كان عليه قبل قرن من الزمان، ويتعين على الجميع ان

يدركوا ان هناك انقسام في تحركات المنطقة المتغيرة بسرعة. لقد كان النمط المألوف وعلى مدى عقود ان الغرب كان يلعب مع منطقة راكدة. لكن منطقة الشرق الأوسط اليوم تتطور بشكل أسرع واكثر توقعا من تصور صانعي القرار في الغرب. وكقاعدة عامة فهم الغرب في نهاية المطاف من الأخطاء، ولكن في الوقت متأخر من الإدراك لذلك فإن التعديلات التي تلت ذلك في مجال السياسة في نهاية الأمر ستكون غير فعالة.

في أعقاب الحقبة الاستعمارية، نشأت الحركات القومية واستولت على السلطة في منطقة الشرق الأوسط وتجاهلت أوروبا التحدي الذي يطرحه الفكر القومي أو كيفية التعامل معه وبحلول الوقت فهم الغرب أهمية وشعبية هذه الحركات، بينما طاقة أوروبا القومية تلاشت منذ فترة طويلة، وأصبحت ذات سمعة ملوثة بشكل لا يمكن إصلاحه عن طريق وصمها بالاستعمار. لذلك كان اتجاه الغرب في اعتماد سياسات الشرق الأوسط التي لم تعد محلية وبدأت الحياة السياسية تعاني من الافتراضات الخاطئة حول ميزان القوى الإقليمي.

نحو رؤية جديدة

أن الضعف والتمزق والشتات والظلم الكبير...وهو ما يتصف به السنة العرب في العراق فالسجون تعج بالآلاف من ابنائهم الأبرياء وهنالك آلاف الشهداء وملايين المهجرين...بما يجعلهم الجهة الأضعف في المعادلة العراقية... من الأسباب الكبيرة التي أودت بأهل السنة العرب هو التقسيم المجحف لشرائح المجتمع العراقي بعد الاحتلال عام 2003م إلى سنة عرب وشيعة عرب وكرد وتركمان وأقليات أخرى...وهي الجريمة التي مزقت المجتمع العراقي وجافت الموضوعية والعلمية التي لابد من أن يكون التقسيم إما على أساس عرقي قومي فيكون العراق مكون من عرب وكرد وتركمان وأقليات أخرى...أو أن يكون على أساس مذهبي وديني فيكون العراق بمكوناته مسلمين إما سنة أو شيعة ومسيحيين وصابئة ومكونات أقلية أخرى.... ولكن تقسيم الاحتلال للعراقيين على اعتبار كونهم عرب سنة وعرب شيعة وكرد وتركمان وغيرها من الأقليات فكان يهدف إلى تمزيق وحدة الشعب العراقي وزرع النزاع والخصومة بحجج الأغلبية والمظلومية.....

فكانت النتيجة أن توجهت السهام باتجاه العرب من أهل السنة والجماعة بسبب تصديهم للاحتلال على مستوى الدفع المسلح، أو الانخراط في العملية السياسية ومحاولة الحصول على الممكن من المصالح العامة للجميع، وحتى ممن اعتزل وبقي معارض للحال الذي عليه الوضع العراقي ويسعى للانتصار للمظلوم في المعادلة العراقية من خارج الحدود بما يمكنه من لعب دور في نصرة أهل السنة والجماعة.... والجهات الثلاث فشلت في حماية أهل السنة والجماعة خاصة العرب منهم في العراق لذا نرى بضرورة وجود خطة حقيقة لنصرة أهلنا في العراق كافة ظالم ومظلوم....بكف يدي الظالم والانتصاف للمظلوم... وبالتخطيط الصحيح بصورة عامة وباعتماد أسلوب علمي يجاوب على ماذا نريد ولمن وكيف ومتى وأين وبكم نحقق هذا المراد لذاته أو لغيره تتشكل الرؤية التي نعتقد بها وفق معطيات المرحلة الراهنة وما شابها من صراع في الانبار وغيره وانحسار لصوت

الحق والحكمة من قبل الجهات كافة وتصدر صوت الرصاص وجلجلته بما ينذر بخطر جديد يزيد من معاناة العرب السنة ولا يمثل الحل لهم مع اعتبار الويلات التي عانى منها أهلنا خاصة في ديالى وبغداد الحبيبتين..

فالمطلوب هو العدل والعيش الرغيد للعراقيين كافة عن طريق تقوية العرب السنة بمجلس جامع مانع بمختلف خلفياتهم السياسية و الفكرية ومختلف تجمعاتهم واحزابهم وهيئاتهم والسعي لإيجاد قيادة لهم وأرى أن تكون جماعية .... والسعي الدؤوب لإقامة موطن قدم لهم يديرون به شؤونهم عن طريق اقامة اقليم شبيه بإقليم كردستان هذه هي الإجابة عن ماذا نريد؟؟ وللإجابة عن لمن؟؟ للعرب السنة من العراقيين كافة. وكيف بجمعهم بهذا المجلس واتفاقهم على قيادة موحدة واقليم حامي...ومتى حين تكتمل قناعة الأغلب من الجماعات والكتل المنتظمة .

إن كثرة الحديث في السنوات الماضية وما حصل فيها من خطأ وصواب لايجدي إلا بقدر الأستفادة من الدرس ونعتقد إن الدروس التي يجب أن نخرج بها هي ثلاثة:

1 - أن يبقى المجتمع العربي السني موحداً في مواقفه.

2- أن ينجح المجتمع في تنظيم نفسه ليكون قادراً على مواجهة التحديات.

3- أن تكون للمجتمع إستراتيجية يصنع من خلالها إنتصاره أو نجاحه.

وكل ما هو زائد أو خلاف ذلك إنما هو فرع أو نتيجة لواحدة من الدروس أعلاه. وإن أي جهد قادم ينبغي أن يصب في هذا الأتجاه لا في أتجاه التنافس أو الصراع داخل المجتمع أو ترجيح هذا الأتجاه أو ذاك الرأي . فهل يستطيع المجتمع تحقيق ذلك ؟ وقد يمكن ذلك باتباع إستراتيجية مرنة تقوم على تحقيق الأهداف وأنسجام الوسائل ولكن لابد من الأجابة على جملة من تساؤلات لكي يمكن بناء هذه الإستراتيجية.

1- كيف يمكن تنظيم المجتمع لكل يتحول الى قوة ويستطيع أن يثقف نفسه من خلال هذا التنظيم؟ إن تعدد التنظيمات ليس عيباً ولكن العيب في تنافرها وصراعها فيفشل الجميع.
2- هل سياسة التصدي للأعداء أجدى أم تحييدهم ومخادعتهم؟.
3- هل الأنسياق مع خطط ومساعي دول جوار العراق أو بعضهم تنفع أم لا؟ وهل نعمل وفق خططهم ام نلزمهم بدعم خططنا ؟.
4- هل نربط سياستنا وبرامجنا بدعم الآخريين أم نجعل ذلك الدعم عنصراً مساعداً والأعتماد على الذات هو الأصل؟.ومن هم حلفائنا في الداخل وكيف نتعامل معهم لنجعلهم يقفون مع أهدافنا؟ وهل نستطع توسيع دائرة التحالف بشكل أوسع ؟ ما هو الثمن الذي يطلبه هؤلاء الحلفاء وكيف نتعامل مع الطلبات المبالغ فيها؟.
5- ما هو المشترك الوطني وكيف نوسعه لنوسع دائرة التحالف؟.

ولأننا نستطيع رسم سياسة مستقبلية لأهل السنة فيجب أن تكون هذه السياسة واقعية قابلة للتحقيق، ولكن ذلك يحتاج الى مبادرات ودخول عناصر محايدة لإعادة اللحمة بين المختلفين في هذا المجتمع بدل الأستمرار في الخلاف عناداً ومكابرةً فذلك لاينفع إلا خصوم مجتمعنا بغض النظر مع من الحق.

إن مجتمع أهل السنة في العراق قد تعرض الى نكسة كبيرة وأتى الحراك لكي يعطي الفرصة للمراجعة وليكون باباً لتصحيح المسار وإن كنا نجد أن الحراك لازال في حيرة تحديد الأهداف وطريقة معالجة التحديات وظهور بدايات التعب والملل عليه. ووصوله الى مرحلة عدم القدرة على زيادة الزخم والفاعلية وهذا الموضوع وحده بحاجة الى ندوة يشارك فيها نخبة من أهل الرأي لكي ينجح الحوار في ضبط مسيرته نحو تحقيق النجاح.

إن وصول مجتمع أهل السنة في قوته الى القدرة على أن يكون متكافئاً مع المجتمع الشيعي ضروري لتحقيق التوازن الذي يسمح ببناء الدولة على أسس صحيحة . أن رؤيتنا لخروج اهلنا من الذل والهوان والاستبداد تكون عن طريق تنظيمهم أو على الاقل ايجاد ارضية مشتركة للجهات الفاعلة فيهم ، وجمع رموزهم بمجلس اهل الحل والعقد وانبثاق قيادة جماعية عنه والسعي الدؤوب لتمكينهم عن طريق إقامة اقليم لهم وتحقيق ما نسعى إليه من عدل جهد المستطاع فلا عدل مطلق في الدنيا...

الدولة الفاشلة بين معايير الدولة الوطنية والديمقراطية ؟

الوطنية للدراسات والبحوث.

هناك مساحة واسعة بين ما نأمله لشعوبنا ومنطقتنا من تقدم وازدهار وثقة بثوابتنا الأساسية في تغير الأحوال وبين المسار التاريخي والحقائق الأرضية الواقعية والتي يختلف اللاعبون فيها وتتغير فيها قوانين الفوز والخسارة بينهما طبقا لكل طرف .

المنظومة الاجتماعية الجديدة والتعامل الأمريكي مع المنطقة, نشأت بكل أساليبها وعاداتها كنتيجة مباشرة لوجود مئات الآلاف من الجنود ورجال الاعمال الغربيين في المنطقة وبالتالي تم استدراج التقنيات الثقافية الجديدة ورسم دورها في تعزيز المفاهيم والتوجهات الغربية. حيث لم يكن للامتيازات وضماناتها بأنواعها والمسائل الاجتماعية بشكل عام, إضافة الى التقدم الصناعي في المجالات الأخرى اثرا في التعامل الأمريكي مثلما كان للأقليات ودور الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع هذه المجموعة.

فنصوص الوثائق الأمريكية بتلك الشؤون تحدثنا صراحة كما يبلغ "ميلز" الملك فيصل الأول " أن الأمريكيين لا ينظرون الى هذه القضايا على أنها مجرد شؤون محلية وبعكسه فان الولايات المتحدة لن تعترف بالعراق كدولة في المجتمع الدولي إذا جرت الأمور بعكس ما تتمناه الحكومة الأمريكية وان جهود القناصل الأمريكيين في هذا الشأن هي في موازنة النفوذ المحلي النشط من جانبهم". وتشير الوثائق صراحة الى أن المندوب السامي البريطاني يرسل رسالة الى رئيس الوزراء العراقي يحث فيها الحكومة العراقية على تسوية هذه المسائل قبل اجتماع

تشرين الثاني 1926 في جنيف ولأن لديه تكليف من اللجنة الدائمة في جنيف فأنه بخلاف ذلك سيكون ردوده على ولاية اللجنة قد تخلق انطباع غير مواتي في أوربا والولايات المتحدة حول العراق تحديدا وعلى منطقة الهلال الخصيب بشكل عام. ومما لاشك فيه أن الحكومة العراقية كانت مهتمة كثيرا بموقف الولايات المتحدة واتجاهات رؤيتها تجاه المنطقة وبالاعتراف بدول المنطقة وقد تكون استقالة رئيس الوزراء آنذاك في العراق عبد المحسن السعدون من أسباب عدم اتخاذ مثل تلك الإجراءات بهذا الشأن.

والأحداث الهائلة في القرن العشرين من ظهور وفاعلية ثم وفاة الإمبراطورية البريطانية وربما كان الأكثر أهمية بالنسبة للشرق الأوسط. ولا يمكن لهذا أن يكون أكثر وضوحا مما كان عليه الا من خلال النظر إلى العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية. والتحول الهائل في موازين القوى التي وقعت، خلال هذه الفترة أثرت على الاقتصاد العالمي وسياسته الخارجية بصورة أعمق مما يمكن أن يتوقع، وكانت إمكانية الحفاظ على قاعدة قوية للعمليات في المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية في الشرق الأوسط – حيث التعمير والصناعة والتوسع في ذلك يتوقف على الامتيازات – وذلك يعني أن الولايات المتحدة كانت على استعداد للموافقة على ما يقرب من أي شروط يتم التفاوض عليها بينها وبين العراق مقابل قبول وجودها هناك. وفي هذه السنوات تظهر تقريبا ملامح شكل العلاقة بين واشنطن وبغداد. حيث أصبح العراق أكثر قوة من الناحية الاقتصادية، وكأنه قد وصل إلى درجة من الاستقلال الذاتي والحتمية التي لا يمكن إزالتها فدروس التاريخ مهمة لتعلم الدروس المهمة بالنسبة للعالم الحديث.

وأن الخاصية التي تتمتع بها المصالح الأمريكية في منطقة الهلال الخصيب تتمثل بشكل أساس بان لديهم مرجعية في المنطقة تتمثل بوجود البهائيين والأرمن والاكراد فيها وهذا يعتبر ذا فائدة تعود الى الأمريكيين نظرا لانتشارهم على نطاق العالم كله وهذا يعني إن الدفاع عن المثل والعدالة الأمريكية في قضية كقضية البهائيين في بغداد أو في استغلال وتوطين اللاجئين الأرمن وحتى في كتابة اللغة الكردية في مناطق الهلال الخصيب تعد بمثابة الولاء للمصالح الشخصية للآلاف من المواطنين الأمريكيين البهائيين والأرمن والاكراد في العالم.

لهذا فان وزارة الخارجية تحتفظ بالعديد من الملفات الهامة عن هذه القضايا الحساسة. لكن الصراع الإداري بين وزارة الخارجية في مكتبها المختلفة وإتباعها السياسة الأحادية والمنفردة التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه المنطقة والتي كان يمكن أن تؤول لنتائج أفضل إذا حظيت بحسن النوايا، فالتكاليف على الجانبين العراقي والأمريكي كانت ماديا وبشريا تفوق كل التصورات ولا يمكن مقارنتها بحالات سابقة مماثلة كانت الأمم الأخرى قد أعيد بناء دولها بعد الحرب العالمية الأولى وهذه هي النتيجة الرئيسية التي يمكن استخلاصها حول دور الأمم في بناء الدول مقارنة بحالات مشابهة قامت فيها الولايات المتحدة بدور مماثل.

إن تحديد مفهوم، "بناء الدول" مصطلح تبنته الولايات المتحدة يقوم على "نشر الديمقراطية" ويعنى "استخدام كافة القوى والوسائل المتوفرة الأخلاقية منها وغير الأخلاقية والمشروعة منها وغيرها بهدف تحويل الدولة المعنية إلى دولة "تابعة لها"، بعد مكابدتها لعصور من الفساد والاستبداد، كما هو الحال في العراق. والآن،

فإن مخاطر فشل الدول أصبحت محورا لاهتمام جميع المراقبين للشأن العالمي، خاصة بعد أن اصبح تصدير مشاكل البلد أمرا حتميا، سواء تعلق بعدم الاستقرار أو حجم المشاكل الذي يواجهها وليس لديه القدرة على صده أو في طريقه للانهيار؟

والعراق تحول الى دولة فاشلة أو ضعيفة بسبب تلك السياسات بما حمل من علامات عدم الاستقرار والتي تعد الأقرب لأن تكون دولا فاشلة، اعتمادا على مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ذلك طبعا يكون عندما تفقد الحكومة المركزية سيطرتها على أراضيها، لكن ثمة مقدمات حادة للفشل، منها أن لها مقدمات تاريخية والتي تجعل بعض الدول لا تتمكن من الاحتكار والاستخدام الشرعي للقوة بما يعرضها للاضطرابات. فبعض الأنظمة ينقصها السلطة الكافية لاتخاذ قرارات أو يكون لها القدرة على تقديم الخدمات المجتمعية. والدول الفاشلة على المستوى الخارجي، تكون سيادتها مقيدة تلقائيا من خلال عقود الاحتكارات والامتيازات الاقتصادية والسياسية. كذلك هنالك المؤشرات الاجتماعية كتصاعد الضغوط الديموغرافية والحركة غير النظامية للأفراد التي تخلق معها حالة طوارئ معقدة تنتج الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الأرض الذي يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر والفرار الدائم والعشوائي للناس كهجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع. ومن المؤشرات الاقتصادية غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة مثل عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر، وتزايد النزعات الإثنية والانحطاط الاقتصادي الحاد في الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والفساد، والتزامات الدولة المالية.

ومن المؤشرات السياسية فقدان شرعية الدولة من حيث فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات السياسية. كذلك في التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة وعدم أداء الدولة لوظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، والحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وتشتت الأمن والذي قد يخلق دولة داخل الدولة فظهرت نخبة عسكرية داخل الجيش، وظهرت النزاعات المسلحة، وتنامت الانشقاقات داخل النخب في الدولة وأصبح تدخل الدول ألأخرى كفاعل أسياسي خارجي بأشكاله التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو في مؤسسات المجتمع.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نؤكد أن هناك مساحة واسعة بين ما نأمله لشعوبنا ومنطقتنا من تقدم وازدهار وثقة بثوابتنا الأساسية في تغير الأحوال وبين المسار التاريخي والحقائق الأرضية الواقعية والتي يختلف فيها اللاعبين وتتغير فيها قوانين الفوز والخسارة بينهما طبقا لكل طرف .

التفاهمات التركية الامريكية السنية

اعادة لرسم الحدود

الفرق بين البديل والتغيير وادارة الصراع على الساحة السنية العراقية

في كثير من الاحيان يعتقد اصحاب التغيير انهم يستطيعون ان يكونوا بدلاء عن الواقع الذي يحاولون تغييره لكن في التاريخ دروس كثيرة فيها ان البدلاء ليسوا بالضرورة هم اهل التغيير. ففي الحرب العالمية الاولى وما خسرته بريطانيا في احتلال العراق اربع سنوات من الحرب لم يذل جيش صاحب الجلالة مثلما ذل في العراق جنرلاته بالعشرات سوقوا الى اسطنبول حفاة وعراة وخسرت بريطانيا اكثر من 40 مليون باون ذهب وغيرها من الرجال ولكن البديل كان رجال الدولة العثمانية هم الذين حكموا العراق لثمانين سنة وجاء الجيش الامريكي ليغير النظام 2003 وذلت امريكيا بالعراق مثلما لم تذل من قبل وكان البديل رجال ايران وهم ليسوا بالضرورة اختيار امريكا هذين مثلين نوردهما ليس للاستدلال ان المغيرين لن يكونوا بدلاء؟؟

ان تلمس الخروج من الازمة الحالية في مناطق السنة في العراق لا يوجب ان يكون السنة المعتدلين ان يكونوا طرفا في التغيير القائم على الساحة السنية العراقية بمعنى انه ما دام هناك صراع قائم بين المتطرفين الشيعة والرديكاليين من السنة فليس من الصحيح ان ينحاز مجموع السنة الى تاييد ودعم ايا من الطرفين بحسب المصلحة العامة وتقديراتها

يمكن ان يعد السنة انفسهم ليكونوا بديلا محتملا عنهم اجمعين وليس من الصحيح على الاطراف الدولية ان تنحاز الى احد طرفي الصراع كما تفعل الولايات المتحدة وايران اليوم وانما يمكنها ان تعد البدائل عن اطراف الصراع القائمة وبالتالي فان حرب الدولة الاسلامية اليوم مع الشيعة حول بغداد معروفة نتائجها حيث الاستنزاف وصناعة معركة كمعركة الموصل ويمكن ان تخلق لمملكة كردية قادمة ايضا

فالتحالف التركي – العربي السني وصناعة استراتيجية السلام توجب ان تكون على مستويات من الحل على المستوى السياسي والعسكري والإجتماعي وببعده الإنساني فعلى طول العلاقات بين الدولة التركية الحديثة والدولة العراقية كانت المصالح القومية والاقتصادية والطاقة والاستثمار هي التي تحكم هذه العلاقة. وهذه العلاقة الاقتصادية اليومية ولدت شركاء بين الجانبين واستمرت حتى هذا اليوم وهذا احد اهم اسباب الوضع القائم اليوم. بينما استطاعت ايران من صناعة تحالفات مع الانظمة الاقليمية الشيعية على شكل علاقات استراتيجية طويلة الامد. لقد كان التحالف التركي مع المعارضة السورية احد اهم الاسباب الوضع القائم اليوم مع سوريا من خلال توريط عدة جهات لتركيا ببناء هذا التحالف.

واليوم يدخل ويتورط الاتراك ايضا في تحالف مع الناتو لقتال تنظيم الدولة الاسلامية الى حد كبير يشبه وضع باكستان في حربها ضد المجاهدين الافغان في

الثمانينيات ومعناها ستكون نفس النتائج ... "انظر تجربة ضياء الحق". فتنظيم الدولة الاسلامية ليست سرطان كما يقول اوباما يجب استئصاله انما هو فايروس كلما هاجمته ازداد خطرا. اما اذا حاصرته فسياكل بعضه بعضه ويموت.

اليوم هناك ثلاث حروب في المنطقة السنية في المنطقة.. حرب بين السنة والشيعة. وحرب بين تنظيم الدولة الاسلامية وبين السنة من الذين ارتبطت مصالحهم مع الشيعة وسلطة بغداد. وحرب بين تنظيم الدولة الاسلامية وبين الاكراد والغرب. بمعنى هناك ثلاث كتل متنازعة تنظيم الدولة الاسلامية والشيعة - ايران والولايات المتحدة - الاكراد.

لقد حاربت الولايات المتحدة أعداء إيران "طالبان والبعث" وكانت النتيجة لصالح ايران ولايجب تكرار ذلك مع تنظيم الدولة! ودخول امريكيا في مستنقع الشرق الأوسط سيكون له نتائج كارثية.فليس صحيحا تماما ان تتورط تركيا بدخول هذا الصراع بجانب اي طرف.

الخروج من الازمة..

استفادت الدولة الاسلامية من الحراك السني ولم تمنع المؤثرات الخارجية او التنظيمات المحلية من التقدم العسكري لها. اضافة الى فشل السنة في تاسيس منظومة سنية معتدلة ومستقلة " المؤتمر الوطني لسنة العراق". وتلمس الخروج من الازمة الحالية في مناطق السنة في العراق لا يوجب ان يكون السنة المعتدلين ان يكونوا طرفا في الصراع القائم على الساحة السنية العراقية بمعنى انه ما دام هناك صراع قائم بين المتطرفين الشيعة والرديكاليين من السنة والقوميين الاكراد فليس من الصحيح ان ينحاز السنة المعتدلين الى تاييد ودعم ايا من الاطراف. ويمكن ان يعد السنة المعتدلين انفسهم ليكونوا بديلا محتملا . وهذه المرة يجب بناء البديل الاستراتيجي بمساعدة تركية للسنة المعتدلين.

ان استراتيجية السلام هذه هي بديل عن استراتيجية الحرب للناتو والتورط في الصراع. والتحالف التركي مع السنة العرب المعتدلين لايعني انه ضد اي احد من اطراف الصراع.. ايران – الولايات المتحدة – او تنظيم الدولة. بل انه سيتيح المجال للحوار مع الجميع لايجاد الحلول لمشاكل الصراع. وهذا ليس معناه ان تكون تركيا بديل عن ايران في العراق ولكن هو وجه من اوجه توازن القوى في المنطقة. فقدرة تركيا ايضا وبسهولة من تشكيل تحالف "عسكري وسياسي"، يجمع القوى السنية المعتدلة، ويتفق هذا التحالف على شراكة استراتيجية مع الكرد، ولديه القدرة على التفاهم إقليميًا ودولياً. وان تجنب أي صراعات داخل الساحة السنية بين القوى المسلحة مهما بلغ اعتداء تنظيم الدولة الاسلامية، حتى تنتهي مرحلة الصراع الثلاثي وحصول أهل السنَّة على حدودهم.

ان استقرار المناطق السنية في هذا الوقت مطلب اساسي لوقف الحرب مع استمرار العمليات الخاصة.. وصناعة منطقة حظر جوي في شمال بغداد من خلال الناتو لتامين المدنيين اولى خطوات التدخل التركي. لحماية السنة المدنيين ومنع النزوح والتهجير من خلال انشاء منطقة حظر جوي مفروض على سلطة بغداد.

تنظيم الدولة...

اغلب المراقبين يرون ان ضباط الجيش العراقي السابق هم من يقود العمليات المسلحة في العراق ولكن من دون اعلام؟؟ وان هناك فرصة للتواصل معهم لحل الكثير من القضايا. وهنا لابد من التاكيد على بعض المسائل: منها ان رجال الدولة الاسلامية في الموصل حاليا لا يمكن الوثوق والحوار معهم. حيث يمثل الاجانب في الدولة الاسلامية في الموصل الصف الاول والثاني في اتخاذ القرار وهؤلاء لا يمكن الوثوق والتعامل معهم. فمن يقود العمل العسكري في العراق الان في المناطق السنية ليس البعثيين السياسيين وانما بعض ضباط الجيش السابق ورجال الامن الخاص. وهناك فرق بين السياسيين البعثيين وبين العسكريين.

فالضباط السابقين انخرطو بالعمل العسكري ضد سلطة بغداد تحت مسمى الدولة الاسلامية والنقشبندية والمجلس العسكري لثوار العشائر. وضباط الجيش السابق ليسوا كتلة واحدة منهم من عمل مع حكومة المالكي ومنهم مع الدولة ومنهم في الفصائل الاخرى ومنهم وكثير منهم خارج العراق. ومن هنا ياتي التاكيد على ان التفاهمات التركية الامريكية السنية تكون مع هؤلاء وليس مع غيرهم. ومسالة مهمة اخرى وهي ان دخول المقاتلين الاجانب وتنظيمهم والسيطرة عليهم ليس عملية تعتمد الفوضى والمشاعر والاستجابة الاعلامية وانما هي عملية مدروسة ومسيطر عليها من قبل هؤلاء القادة العسكريين فيما عدا بعض التوجهات السلفية السعودية المتشددة.

الهدف من هذه التفاهمات هي ايجاد صيغ للحوار لحل المشاكل الموجودة على الارض. فوقف اطلاق النار وتوجيه الصراع مقابل ان يكون لهؤلاء العسكريين تمثيل في الخارج ومن خلال وسائل تمثيل مناسبة ومعترف بها وبالمقابل يتم فتح قنوات اتصال وحوار اولي لمعرفة مدى التاثير على المناطق العربية السنية في حال سقوط بغداد او بقاء المعارك على ماهي عليه او البت في رسم الحدود.

وفي حالة نجاح هذا المستوى يعتمد الى مستوى اخر وهو التنسيق؟؟ ومسالة مهمة اخرى هي مدى استمرارية بقاء سيطرة الدولة الاسلامية على المناطق السنية في العراق او حتى تغيير اسلوب قتالها؟؟؟ ان الموارد المالية المتحققة اليوم للدولة بعد سيطرتها على الموصل وعائدات الكمارك وبيع وتهريب النفط والمساحة الواسعة في تجنيد الشباب وعمل الشبكات تجعل استمرارية هذه الدولة طويلة هذا اذا اخذنا التجربة الافغانية بالاعتبار ومدى وقدرة الولايات المتحدة في حربها على الارهاب.

اليوم بدأ تنظيم الدولة الاسلامية فى هدوء بناء هيكل إدارى كفء من عراقيين فى منتصف العمر يشرفون على وزارات المالية والجيش، والحكم المحلي والعمليات العسكرية والتجنيد. وعلى قمة التنظيم الإدارى يتواجد أبوبكر البغدادى، الرئيس التنفيذى، الذى عمد إلى اختيار مساعديه المقربين من الرجال من القادة السابقين بجيش صدام حسين، وخاصة فاضل الحيالى (عقيد سابق)، وعدنان سويداوى (عقيد سابق) بجيش صدام، رئيس المجلس العسكرى لـ"داعش." ويعمل مع البغدادى 25 مساعدا فى العراق وسوريا، ثلثهم كانوا ضباطا بجيش صدام، وأغلبهم كانوا سجناء بسجون الولايات المتحدة، وهؤلاء" لديهم روابط شخصية

وعملية وقبلية واسعة، ساهمت فى تقوية تحالف "داعش." فضلا عن امتلاكهم معلومات دقيقة وشبكات اتصال واسعة.

واما مجالات، كالارشاد الديني والإنتاج الإعلامي، للأجانب المنخرطين فى التنظيم، وكثيرا منهم، ولاسيما في قسم الإعلام يديره سعوديون. و"تنظيم الدولة الإسلامية" تدير اقتصادا مكتفيا ذاتيا فى الأراضى التى تسيطر عليها بسوريا والعراق، عن طريق قرصنة النفط، مما يجعلها واحدة من أغنى الجماعات الإرهابية فى العالم وأصبح تمويله ذاتيا بحسب قرار مجلس الامن الذي منع من شراء النفط من تنظيم الدولة. وديموغرافيا، يدير "داعش" مناطق يقطنها حوالى 10 مليون نسمة. وان قدرة تنظيم الدولة الاسلامية على ادامة الصراع مع اي طرف لان العدو بالنسبة لهم هو مسببات وقف اطلاق النار في مناطقهم والانشغال بالصراع الداخلي بحسب تركيبتهم ؟؟؟ وهنا يبرز السؤال وهو مدى استمرارية بقاء سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية على المناطق السنية في العراق او حتى تغيير اسلوب قتالها؟؟؟

الدور التركي...

ان لتركيا مميزات خاصة في المنطقة منها باب حماية الاقليات وخاصة الاقلية التركمانية والتي تعطيها الافضلية بالتدخل والتأثير وهذه الاولوية تؤهل الاتراك لان يلعبوا دورا مهما في مستقبل المنطقة في تهيئة البديل وليس المشاركة في الصراع .. واولى المسائل المهمة لانجاح هذه التفاهمات: استقرار المناطق السنية في هذا الوقت مطلب اساسي لوقف الحرب مع استمرار العمليات الخاصة..وصناعة منطقة حظر جوي في شمال بغداد من خلال الناتو لتامين المدنيين اولى خطوات التدخل التركي. لحماية السنة المدنيين ومنع النزوح والتهجير من خلال انشاء منطقة حظر جوي مفروض على سلطة بغداد. ومنع ايران من التمدد والتاثير خارج حدود المناطق الشيعية. او حتى كسر النفوذ الايراني في العراق بحسب نتائج معركة بغداد. او حتى وقف التعاون غير المعلن الامريكي الايراني ضد السنة العرب بشكل عام .

ان قدرة تركيا ايضا وبسهولة من تشكيل تحالف "عسكري وسياسي"، يجمع القوى السنية المعتدلة، والقادر على التأثير، ويتفق هذا التحالف على شراكة استراتيجية مع الكرد، ولديه القدرة على التفاهم إقليميًّا ودولياً. وفتح قنوات الاتصال مع الدولة الاسلامية من اجل ايصال المعونات الغذائية للمحتاجين.

لقد كانت المباحثات التركية الامريكية البريطانية بعد هزيمة الانكليز في تركيا في بداية العشرينات في القرن الماضي اعاد الاتراك رجال الاتحاد والترقي لحكم العراق مثل نوري باشا السعيد وغيرهم. اليوم فرصة جديدة لنفوذ اوسع من خلال رجال لهم تاثير اكبر على الارض.

فالمعركة اليوم في العراق اصبحت معركة رسم الحدود... وبالتالي ليس من الضروري ان الحدود معناها التقسيم وانما بسط النفوذ. وتجنب أي صراعات داخل الساحة السنية بين القوى المسلحة مهما بغت الدولة الاسلامية، حتى تنتهي مرحلة الصراع الطائفي وحصول أهل السنَّة على حدودهم.

المسالة الكردية ...

نية السيد البرزاني حول اعلان استقلال الدولة الكردية.. يوجب هنا سؤال ما هو شكل الدولة هل هي مملكة كردية يكون فيها الملك السيد البرزاني؟ام جمهورية ديمقراطية يكون رئيسها السيد البرزاني خاضعا لمتطلبات الديمقراطية في التداول المتعدد للسلطة ؟

ان السيد البرزاني مدد عمله كرئيس مؤقت لمنطقة كردستان لمدة سنتين من خلال تصويت البرلمان بجلسة يعتقد البعض ليست دستورية بعد انتهاء مدة عمله. وهناك مخاوف من عدم تمكن السيد البرزاني من الترشح والفوز بولاية اخرى

وهذا يعني ان الاكراد غير متفقين تماما على السيد البرزاني ليكون رئيسهم مع العلم ان السيد البرزاني لايزال على قائمة الارهاب الامريكية؟

والصراعات الكردية الكردية مؤجلة حاليا حتى الانتهاء من تشكيل حكومة بغداد القادمة وابرز مواضيع الصراع الادارة المحلية وتوزيع عوائد النفط ورئاسة الحكومة الكردية.

وغياب السيد طالباني وصعود حركة التغيير كوران سيؤثر حتما على الصراع الكردي الكردي اضافة الى عامل الاكراد في ايران وتركيا وسوريا وتاثيرهم.

ودخول البشمركة الى سهل نينوى وجلولاء وحيازة منابع النفط في كركوك معناه رسم حدود كردستان الجنوبية. معناه ان الاعتماد على الاكراد في حل الازمة ليس صحيحا لان الاكراد منقسمون بين تيارات سياسية كثيرة وهم يسعون الى رسم حدودهم الخاصة بدون اتفاق مع اطراف اقليمية مثل ايران وصراع مع سلطة بغداد وحتى مع اكراد تركيا وسوريا

الامر لا يتعلق فقط بالمصالح النفطية ونقل الطاقة فحسب وانما بايجاد بيئة مستقرة وخاضعة لتوازنات القوى.

وبعد هجوم الدولة الاسلامية لمناطق كردستان وقربهم من اربيل والتدخل الدولي التركي والامريكي فيهما اوجد فرصة للحوار والتنسيق التركي الامريكي حول العراق وطبيعة ادارة الصراع فيه وكذلك اوجد فرصة للسيد البرزاني ليهيمن ويؤكد قيمته كقائد للشعب الكردي وكملك مستقبلي من خلال مقاتلة خصومه السياسيين للدولة الاسلامية وبروزه كمحرر جديد.

الدولة السعودية الثانية

ما بين الفرات ودجلة تؤسس اليوم دولة جديدة بمقاييس السلطة والسيادة الحديثة للدولة في القرن الحادي والعشرين ولكنها مقتبسة من ارث ابن سعود في تاسيس دولتهم حدودها والسيطرة على مصادرها الطبيعية.

وهناك رؤية حول ما يجري في المناطق السنية في العراق فبعد ما فشل الشيعة في الحفاظ على ارث الامتيازات النفطية وعدم اقرار قانون النفط والغاز والصراع مع الاكراد. اعاد ابناء ابن سعود الجدد تاسيس دولتهم على اساس مبدأ "الارض العارية" والتي بموجبها سيتغير كل ما فوق الارض وباطنها سيتغير التاريخ والجغرافيا والحدود والاقطاعات والسيطرة والسلطة وحتى العقائد والبشر نحن الان نرى نتاج الارض العارية كما كان بعد سقوط الخلافة العثمانية حينما ازيل نظام واقيم نظام جديد .

اليوم سلطة بغداد وبعيدا عن الحرب الاعلامية العامة بدات تتعامل مع هذه الدولة قبل الاخرين كامر واقع وبدات تخصص من الميزانية العامة لهذه المناطق وحتى حرب الحدود الجنوبية بين الدولة الاسلامية وسلطة بغداد تشهد كر وفر متقابل من الجانبين كتاكيد لرسم الحدود الجنوبية وحرب الحدود الشمالية مع الاكراد فرسم حدودها لازال مستمرا. وصعب جدا اعادة بسط نفوذ بغداد على مناطق الموصل وتكريت والانبار كما كانت قبل 10 حزيران وبالصورة السابقة خاصة اذا كان العدو تحت الارض كما في غزة؟؟

نظريات المؤامرة

المؤامرة : هي الكلمة السحرية التي نطلقها عندما نفشل في فهم الواقع... ونظريات المؤامرة تضر لأنها تمكن الأفراد والمجتمعات والحكومات لصرف الانتباه عن المشاكل الحقيقية وتحويل اللوم عن فشلهم الى مكان آخر

قبل ثلاث اشهر سيطرت الدولة الاسلامية على جزء كبير من شمال العراق وهم بضعة آلاف من مقاتلي دولة العراق الإسلامية وحلفائهم حيث كانت واحدة من أكثر الهزائم المخزية والتي لم يشهد مثلها في التاريخ، ونظريات المؤامرة غالبا ما تنبع من الانفصال عن الواقع والبحث عن "المستفيد "على افتراض أن المستفيد يجب أن يكون وراؤه سرا لكل ما حدث. وخير مثال على ذلك هو نمو الحركات الجهادية والدولة الاسلامية وغيرها في سوريا والعراق.

فالسياسة هي إلى حد كبير عبارة عن استفادة من الاخطاء واخذ الفرص التي يمنحها الخصم . فالأسد، ترك هيمنة الجهاديين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. ولم يهاجم الدولة الاسلامية لانها ببساطة ..كانت تقاتل في حرب أهلية مع بقية المعارضة؟ لكننا كنا نتصور، بمولد نظرية المؤامرة وان الدولة الاسلامية هي من صناعة الحكومة السورية؟؟

قد تكون نظريات المؤامرة أكثر تفصيلا وضراوة في الشرق الأوسط حيث الحكومات التي جاءت الى السلطة من خلال المؤامرات العسكرية.

هاجمت الدولة الاسلامية على شرق سوريا، واستولت على الإقليم الغني بالنفط دير الزور وتم الاعتداء على جيوب كردية في الشمال ونظرا للضجة الدولية في الأسابيع الثلاثة بعد احتلال الموصل في 10 حزيران من قبل الدولة الاسلامية، الا انه سيكون هناك رد فعل كبير حول هجوم جديد ناجح لهم في سوريا فكان منهم تحويل المسار الى سبب اخر وهو التركيز هذه المرة على الاهتمام الدولي على القصف الاسرائيلي لقطاع غزة.

"فهل أنه من الممكن"... "أن الدولة الاسلامية قد رتبت اختطاف وقتل المراهقين الإسرائيليين الثلاثة"؟؟؟ من خلال خلايا متشددة في الضفة الغربية وهي تعلم أن هذا من شأنه أن يثير هجوم اسرائيلي على غزة وتحويل الانتباه عن عملياتها؟؟؟

خاصة اذا علمنا ان معظم عناصر الدولة الاسلامية هم من رجال نظام صدام حيث أنه في يونيو 1982 اصيب السفير الإسرائيلي شلومو أرغوف بجروح خطيرة في لندن من قبل ثلاثة قتلة يعملون لحساب حركة أبو نضال والتي كانت موجهة من قبل المخابرات العراقية ..الهدف أنجز بنجاح، وكان لاستفزاز

الإسرائيليين لغزو لبنان لتشارك في حرب مع سوريا والتي كانت متحالفة مع ايران في الحرب العراقية الايرانية وسوريا عدو تكره صدام حسين

عرفت إسرائيل ان العراق كان وراء محاولة الاغتيال ولكن مع ذلك استخدامتها كذريعة لغزو لبنان ولسحق منظمة التحرير الفلسطينية ولاشغال سوريا عن العراق.فهل يمكن لشخص ما في الدولة الاسلامية وهو كما أشيع من الكوادر السابقين في نظام صدام حسين، قد دبر مؤامرة مشابهة الى حد ما؟

وهذا معناه مدى قدرة الدولة الاسلامية على المناورة والتحكم وادارة الصراع... وازمة المسيحيين والايزيديين بقدر ماهي ازمة انسانية وعقائدية الا ان هناك وجه اخر للازمة وهي الاستحواذ على مخابئهم ومقراتهم تحت الارض التي بنوها عبر التاريخ من قبل الدولة الاسلامية.

الخاتمة

على مدى القرن الماضي انتهجت شعوب الشرق مبادئ التقليد والاتباع للامم المتحضرة الغربية في الملبس والماكل وطريقة العيش والحياة والحكم وتاسست شعوبنا ودولنا القومية على هذه المبادئ مرحلة الانبهار والافتتان بالغرب وانجازاته. حيث تم التنازل عن الزي التقليدي وتغيرت المدن وطرق البناء وتبدلت العادات الاجتماعية وحتى المفردات اللغوية وغيرها. وفي تلك المرحلة تولدت تساؤلات حول البناء والهدم, او الانفتاح والانكفاء او بين الاصالة والمعاصرة او التناوب ما بين الاستقرار والاضطراب ... وفيها عدم وضوح الهوية, هذه ملامح صدمة ثقافية اجتماعية خطرة وبالتاكيد فان خطورة الصدمة الثقافية الاجتماعية تجاوزت مجتمعاتنا لتُطبع بطابع عالمي.

في هذه المرحلة عاشت المجتمعات الاسلامية السنية مشكلة الانفتاح على الحضارة الانسانية المعاصرة من دون اية مساهمة في النشاط الانساني العالمي. وهذا الانفتاح كان من دون هوية عصرية ومن دون تقنية لحوار منطقي. لذا اخذت هذه المجتمعات تستورد كثير من الاشياء حيث استوردت الطعام والدواء والعلوم والاساليب السياسية وطرق ادارة الدولة واساليب التدريس والبناء....

التطور الحضاري يعطي الكثير من الإبداعات في مختلف مناحي الحياة حيث تقوم المجتمعات المتحضرة بتصدير إبداعاتها المختلفة بيسر وسهولة لأنها انتاجات مقبولة ومطلوبة لكن البناء الحضاري السني المعاصر اصبح معقدا خاصة للامم والشعوب المتخلفة التي تعيش في الشرق المسلم. حتى وصل الامر الى تقليد واتباع افكارنا ومسلماتنا العقائدية فتقليد اتباع جماعة الاخوان المسلمين مثلا لم يقم متبعوها من اهل المشرق باية اضافة عميقة لفكرها دون الشكل.

وفي تاريخ الشعوب هنالك محطات تصل اليها الشعوب من دون دراسة او تنظير لكن وبكل تاكيد هناك عوامل تساعد على الظهور وتطور ونمو لمسيرة الشعوب وقد تكون الحاجة او الظلم او الجوع او الفقر او الفساد اهم محركات تلك الشعوب. اليوم هنالك نزعة او رغبة نحو التجريب دون التقليد. فتجريب ديمقراطية حكم الشعب او حكم الاغلبية جاءت بنتائج محددة وتجريب مرحلة حكم الافكار الرديكالية والمتطرفة التي تمربها شعوبنا وشبابنا في الوقت الحالي وربما سيكون ثمنها باهضا ولكنها بكل تاكيد ستفرز نموذجا خاصا بشعوب المنطقة.

وهناك مرحلة التجريب القاسية والطويلة والتي ستؤدي الى نهاية الفكر المقلد من اجل محاولة النهوض. يقول اصحاب هذه المرحلة أن النهضة لا يقودها الا العقل وطالما بقى العقل مُغيبا فان النهضة لا معنى لها. ولكون العقل قوة في عالمنا المعاصر وان امكانية البناء موجودة ولكنها بحاجه الى نمط فكري جديد وتقبل اجتماعي ...

وهناك تجربة الدولة الحديثة وهي دولة المواطنة التي يعيش فيها الجميع متساوين في الحقوق والواجبات، وهي دولة المؤسسات والفصل بين السلطات، وهي الدولة التي يتم تداول السلطة فيها بسلمية مطلقة بقوة وملكية الإرادة الحرة للجماهير عبر الصناديق الانتخابية ذات الهوية الوطنية والتي جاءت بنتائج واضحة.

مستقبل علاقات سنة الشرق:

في احيان كثيرة يسعى اصحاب النفوذ حين لا يمكن لهم ان يحققوا السلام الى ان يسعوا الى ادارة الصراع او المشاركة في ادارة العمليات من خلال التاثير المباشر وغير المباشر في السيطرة على الموارد البشرية والمادية والتحكم بتنميتها او فرض الشروط اللازمة وبالتالي القدرة على المشاركة على انهاء الصراع بعد تحقيق تلك الشروط وحينما تعتقد ان التورط في النزاع المسلح الذي يجري اليوم لا يجدي نفعا او تاثيره محدود حينذاك تكون ادارة الصراع افضل واسهل من التورط كطرف مسلح.

ان تسليح الاكراد يمثل مشكلة كبرى في هذا الصراع لما له تداعيات ونتائج خطيرة وخطورته تكمن بالتاكيد ان الكرد ليسوا امة واحدة؟ وهم بتاريخهم مراكز اثارة المشاكل لا عوامل استقرار. اذن اصبح التحالف التركي العربي السني ضرورة للامن القومي التركي وللعربي السني وهنا مسائل مهمة؟ وفي في مسائل الامن القومي تبحث الحكومات عن التحالفات لتحديد وتقليص الخسائر وليس جلب المصالح كالشركاء ولهذا يجب صناعة الطرف العربي السني لهذا التحالف من قبل الاتراك حتما ؟؟

ليس هناك شراكة حقيقية بالمصالح بين دول الشرق وانما توازن القوى وقوة التهديدات هو الذي يحكم العلاقات.واللامبالاة وعدم الاكتراث بالوضع والانسحاب لن يحل المشكلة لتركيا لان ذلك سيسهل الطريق لايران والاكراد والغرب للدخول والتاثير بالداخل التركي؟

ان المستقبل والتاثير لدمشق وبغداد ليستا مرتبطتين بوجود حكومة بشار وحكومة الشيعة في بغداد وانما بنتيجة المعارك بين السنة الشيعة؟؟

ان تنظيم الدولة الاسلامية هي حركة شبابية فكرية اصولية رديكالية. والمواجهة المسلحة المتعمدة سيعطيها المبرر للبقاء والنمو والقوة والانتشار داخل المجتمعات السنية وليس هنالك من بديل لفكر جديد وبديل وناجح وعصري لمواجهة الفكر المتطرف وهنا تبرز اهمية عمل مراكز دراساتنا؟ وهو البحث عن البديل الفكري الاستراتيجي.

نحن هنا نتحدث عن جيل من الشباب 20-25 سنة يحلمون باقامة الخلافة على منهاج النبوة وعودة لمجد الامة وهم ذوو كفاءة عالية من المعرفة والتدريب في مواجهة الانظمة.

والحرب السنية السنية بكافة اشكالها معناها توقف الحرب السنية الشيعية وتوقف هذه الحرب معناه تعزيز لدور ايران بشكل اكبر. والمواجهة مع ايران غير حتمية خاصة حينما لن يتوقف الحوار معها او تبتعد المصالح كطرف للموضوع واذا صارت ارادة مشتركة لعدم المواجهة.

AN INTRODUCTION TO THE IMPORTANCE OF SUNNI COMMUNITY ESTABLISHMENT IN IRAQ

DR. MOHANAD YOUSUF…

Until now, Iraq's Sunnis have not reached a consensus in order to find a state that pursues their interests and protects their rights that have been lost after 2003 disaster; the battle of which still continues today.

Discussing this project in a creative and holistic manner has led us to design this project in a phased manner: starting from setting the general framework, then going through different groups of Sunnis, and finally arriving to a successful presentation that speaks on behalf them. The main conference from which a united council of Sunnis will be formed will aim to protect and fulfill the interest of Sunni community.

What distinguishes this meeting from the meeting previously held is that it focuses on the ways leading to a success rather than searching for purely right ones. This method will emphasize in putting the priorities to achieve the possible principles: starting from the naming, drafting, following-up and avoiding the mistakes that might happen in the future along with providing chances for making and initiating ideas.

Perhaps today the Sunnis are the weakest point in Iraq, but at the same time they could be regarded as the most fertile spot to develop their own projects in order to achieve the minimum aspirations like ending the various losses they pay on a regularly basis. Therefore, here comes the necessity to draw a road map of ideas to reconstruct a state with all its privileges prerogatives.

Of course this issue has international dimensions besides having regional and local dimensions. Iraq is bordered by Iran, a Shiite state which claims to follow the Shia religious and historical reference (Marja'). Among all centuries, Iran had engaged many wars in the neighboring region to control Iraq. This left a strong feeling that in case of foreign intervention, Iran would pose a military threat. In addition to that, the constant contact between Iraq and Iran has remained as a source of instability. Iraq has the holiest Shiite shrines which became the center of the Shiite fundamentalist and Shiite schools of jurisprudence, where the political role of Shiite scholars was shaped. Consequently, it becomes the center of religious authority for all Shiite scholars.

THE INFLUENCE OF SHIITE COMMUNITY AND THE NECESSARY TO ENHANCE SUNNI'S COMMUNITY

The Shiite scholars exercised a great influence in Iraq through these Shiite religious schools in the cities. Through Shiite mullahs, the Shiite community began to expand in the region. Moreover, the Shiite scholars were distributing significant sums of money for the students of religious schools, especially to those who were poor.

On the other hand, there was evidence that in the first half of the twentieth century, the Sunni religious institutions were shrinking in Iraq. This resulted from the central organizations policies and the replacement of the income from the Foundation and Endowments which accredited for the benefit of Sunni religious scholars to the government. As a result, the financial stakes were reduced and this led to the weakening of the Sunni religious establishment. After the British occupation of Iraq, the Sunni Islamic Endowments became part of the local government. As a result, after nationalization of the religious schools, the scholars, scientists and the Islamic Theology students all became employees of the government.

Thus, the real sources of power were taken in the name of establishing a civil state. However, over the contemporary history, the Sunni religious reference (Marja') was represented by the government; therefore, when the state was lost, Sunnis faced chaos and confusion. Hence, the Sunni problem is a real problem; it's a legitimate problem with all its historical, political and ideological aspects, which prompted many efforts to solve it, and the struggle still continues to our present day. Many religious reference (Marja') came into being which created more division as it involved in politic work and this hindered the Sunni legislation. Thereby, the ways of resolving the differences were disrupted and this also led to disruption of the tribal aid. As a consequence, irreligiousness increased and this followed by sectarianism along with problems stems from federalism that occurred after the occupation.

It becomes necessary to deal with the Sunni issue, through striving, to find the suitable conditions that will provide justice. Applying this project does require the Sunnis to place the biggest shave of their loyalty over the minor loyalties, which are restricted in party, class, clan or sect. Never the less, we should distinguish between the evaluation of Sunnis' conditions to take a stand and to make the appropriate decisions.

STEPS TO ESTABLISH AND ORGANIZE SUNNI'S COMMUNITY

The problem that we are dealing with is a real problem. It is the responsibility of the specialists to find solutions by drawing general principles or even setting united policies and goals without delving into realms of unrealistic wishes and obligations. The Sunnis in Iraq are part of the worldwide Islamic Community which was left alone to confront the Shiite community with all its dimensions.

Therefore, the amalgamation of politic projects with those who create alliances with preserving the purity of the vision, approach and work will define the politic and jurisprudential handicaps that would unite them in the ' realms of Nation and Nationhood. One of the positive steps that should be taken in order to reach the solutions is the rejection of the current political conflict. This rejection will open many doors that might lead to restore their state. Their hold on to center will eliminate Shiite, local, regional and international alternatives. Indeed, the removal of the concept of division is one of the mechanisms of attracting regional and international interest to the issue. Finding local and international affiliations will strengthen the sense of Sunni belonging in the Sunni community.

Constructing the vision before the state, and being aware of the need for an international sponsor are the primary aim of uniting the Sunni communities. This should be before the formation of state and benefitting from the previous experiences of self-determination of nations and examining the challenges that might occur in case of declaring a state. Moreover, what is also needed is the imposition of the state to structure a constitution and to form an integral administrative and political organization for solutions, instead of relying on personal opinions or ideas. This is should be the responsibility that falls on everyone's shoulder. There is no choice left except for searching the roots of crises which could be summarized as the ignorance in carrying the Islamic Action which will determine the reference of Sunni identity and organize it the way that will be used as a mean of putting the community in the service of identity instead of putting the identity in the service of the community.

As well as, this action requires finding a balance between Islamic doctrinal reference and the performance in political action. It is true that the Shiite reference represents Shiite political leadership, but the Sunnis do not need this kind of reference.

UNITING SUNNI'S COMMUNITIES INTO ONE POWERFUL SUNNI'S STATE

To find out the whole features of the political, military, economic, sociologic crisis and the rooting political work with applying professionalism and objectivity to our motive will certainly determine the place and the time of our starting point that defines the shape of reference which will lead to the rallying of Sunni community.

The people who aim working in the field of the Sunni Muslim leadership actually are lacking Islamic knowledge. The fact that the Sunni street is far from the influence of the course events with the absence of evaluation and futuristic vision takes us to the reality that the root of these mistakes is the ignorance which changed our facts and made us look for copying the experience of others.

The fact is that Sunnis do not shape an organized being that is united politically or ideologically. The failure of Sunnis to unite themselves administratively, legally and constitutionally, with the failure to form a system for their own aims and interest, constitutes many potholes in the way of the project.

The project of forming a Sunni state is a rescuing project; therefore, it should be provided with material and intellectual supplies for its success as no choice is left for Sunnis except this project which is built on the evaluation of reality with balanced objectivity and optimism.

Finding an organization that would represent the Islamic Movement retains the intellectual and organizational diversity of the participants. The Islamic Movement with all its legislative, Jihadist, politic, and educational elements is capable to form a nucleus that combines all components of Sunni community as the first step.

It must be cultural structure that represents the will and the balance for those who will leads the political action. Our belief in God and with His help pervades over the factors of hopelessness which stemmed from the unbalanced diagnosis of the power not weakness, victory not defeat, dignity not humiliation, courage not oppression, and interests not coexistence.

As loneliness brings unity, and this is what makes countries, the agreement on expression and the differences diagnosis will increase the chances of success especially the unity in the thought, the ethnicity and geography which are what are needed to form a new state.

PLANNING THE SUNNI'S COUNCIL

All the thoughts which revolve on federalism are put by people who have modest intellectual backgrounds which naturally fall short in making sound vision that corresponds to the interest of Sunni community. Therefore, the mechanisms in our works is based on the step of self-determination and living freely with prosperity through benefiting from science by distinguishing between jurisprudence and opinion, between loyalty and teamwork, between coordination and joint work, and to enter the overpricing framework to serve the community and party.

Making a plan is part of the science of strategic planning of reaching a goal. Our Islamic jurisprudence that set in the Golden Age could not be affected today. It falls short to distinguish clearly the main lines that distinguish between the Islamic references and the politician, between main loyalty and minor loyalty and between community, state, and congregation. Also the main lines distinguish between stages of weakness and strength, and between stages of slavery, occupation and stage succession.

The practical legal and political solution that will restore the identity and the balance of the power equation will be done through the Sunni identity with the national one which aids the unity of the nation as a platform that regulates the affairs of the Sunnis in Iraq and its neighbors. Also, it will act as an independent entity to present the Sunnis in Middle East with their different doctrines and nationalities.

The main means will lead to the establishment of a council that will brings together the Sunnis and draw the general policies, goals, professions and resources in a practical and successful way. It also defines how to comply with general policy of objectives, policies and the general order. It involves drawing the nature of the relations of Sunni leaders and those around them. Moreover, it determines the priorities of this stage and drawing its steps accurately with controlling the mechanisms of the political and communal movement, and the ways of marketing our concepts and achievements.

Planning a holistic theory for rescuing and foundation is an integral part of the politic and religious representation of Sunni community bodies and their compatibility with the ways that will lead to its recognition on local, regional, and international levels.

UNITING SUNNI ON SOLID FOUNDATIONS CLEARLY OUTLINES THE PATH

Iraq is going through dangerous stage in terms of issues like Security Economic scientific and sociological issues as a whole like pillage of resources corruption in management lack of security and failure in human right or let say injustice in all its forms, killing detention migration and displacement.

Also the main target in laws and regulations are the Sunnis in Iraq. So Iraqis now feel that they are going through the toughest stage in their history on this land of Mesopotamia which they built with their blood and their efforts since the era of companions and conquerors

Present day it is the stage of struggle for identity and existence. And this will have a terrible impact on Iraq and consequently on the Arab region and the Islamic world as a whole. Considering this situation, it is imperative to contemplate research, work and agree on a way out of this calamity. Through uniting Sunni on solid foundations clearly outlines the path ... so that Iraq recovers it strength through putting the Sunni house in order. Hardening the principle of coexistence and stopping the liquidation of the Sunnis.

The aim was the consultation about the current conditions of the Sunnis and what can be done in order to change this situation and to stop the rapid acceleration of the ' collapse in terms of existence and unity. The attendants of this conference dealt with the issue by diagnosing it accurately- and from their point of-view the issue was complex and complicated. There is a certain degree of lack of confidence between some prominent figures and Sunni leaders and there is some kind of detachment between the prominent figures and the general Sunni community stemming from the feeling of futility and the lack of trust in the suggested projects due to their diversity and difference.

THIS IS A LEGITIMATE, LEGAL AND NATURAL RIGHT

There are many and various competencies among the Sunnis- yet these competencies are dispersed and not recorded in statistics so that it could be referenced when needed. And this explains the absence of scientists and specialists from the helm of leadership and guidance and contribution for building a vision or project capable of unifying the energies and efforts towards the major and vital objectives. It should be noted Iraq has suffered serious losses of many creative minds and energies which could be classified as time ones in. Therefore the intellectual and scientific were in large numbers.

Despite the fact that there are people who oppose the general situation yet there is not a clear voice addressing the Sunni problem. There is not also a front that stands in defense of them and demands their right and bring. This case to the outside world. It would be ironic to put much blame on our Sunni brother in the Gulf Arab.

Egypt, North Africa and others because not supporting us in our ordeal today but we should not forget that we did not get in touch with them regarding this issue it its clear and straightforward heading, Therefore the timid and hesitant discourse of politicians intellectuals and even the prominent scholars and preachers is the prevalent one.

And this is due to the impact of dangerous propaganda which depicts people who voice their suffering as sectarian and not though patriotism means surrendering to being slaughtered physically liquidated and letting our history and future and future generation to disappear.

Therefore all participants are convinced about the need of terming a framework' that speak on behalf of Iraqi Sunnis that expresses their concerns rights and their ambitions.

This is a legitimate, legal and natural right. Having this right does not mean to provoke one of the components of the Iraqi nation. Instead it is a necessity for understanding and dialogue as it is our own necessity.

CHALLENGES AND CIRCUMSTANCES WE FACE

There were unitary or coordinated experiments done by the prominent Sunni figures yet all faced inertia or confusion due to lack of experience in this field and the severity of the security and political press which prevented effective and sustained meeting and dialogue Indeed.

The participants have taken all those experiences into consideration and set off for work with insights and new tools which might be more effective for challenges and circumstances we face and we can probably list them as follows:

1. Regarding and seeing the meeting held on 25/5 as a consultative meeting which does not form any leadership or internal system or a work strategy but a preparatory action plan introducing the project.

2. Setting the internal procedures then choosing a leadership whether periodic or others and drawing a strategy then determine the name of the founding Conference. In which we hope that all the prominent figures and Sunni leaders with different nationalities titles and ideologies will participate. Our doors will always be open for all sincere energies.

3. The project should not be a substitute or a competitor to any group or organizations but rather a collaborative coordinating framework guarantees the agreement on fateful issues and overall objectives. And the presence and participation of the respected attendants in the constituent body does not require them to give up their loyalties or special affiliation- there is no contradiction between the two matters.

4. The project alms to identify the independent and diverse competencies amount Sunnis and give them a full opportunity to contribute to the Sunni cause. And ultimately serve the Iraqi nation. Each one would contribute according to his or her competence, readiness and the nature of the circumstances a/he is going through.

5. The project does not support the policy of proportional representation of Sunni group's parties and bodies. Each candidate- contributor or supporter would act in his personal capacity restraints, and it is worth noting this project does appreciate every Sunni competency regardless its affiliation or orientation.

6. The project seeks to promote confidence among all prominent legumes and Sunni. leaders and enhance their confidence in this project and in its

independence by regarding it as the big Sunni House,
We believe the needed support and assistances for this project which give it ample opportunity to achieve its objectives.

7. This project seeks to reinforce the bonds of identity between Kurds Sunni Arabs and Turkmens and the Consultative Conference which is called (identity and Referenced. reflected this great ambition).

8. The project seeks to establish meaningful relationships with the surrounding Arab and Muslim world and benefit from the Arab spring to cooperate openly in the exchange information experiences and coordinate positions.

9. And all the objectives this project aims to achieve require the frame of reference which is not based on Shiite religious reference but a reference involving the jurist and politician legislators who are supported by all Sunnis of different classes and orientations.

10. It should be emphasized once again that this project is not a substitution for profiles and political nation and alliances. But as it was stated in the third paragraph above it is a cooperative coordinative framework guarantees the agreement on vital issues and on the general and public objectives. And this project does not regard itself as an alternative to known institutions as the Council of Iraqi Scholars and the municipality ' for issuing fatwas p the body of senior scholars and Muslim scholars or the council of jurisprudence of Iraq or the body for issuing other advisory bodies. So theses respected scholars are our choice and they are the symbols of our glory and they will always occupy the first place.

11- As a beginning step this project seeks to gather the Sunni household by its entire component’s the Arabs Kurd and Turkmens to form a unified and strong voice for Iraqi Sunnis. As a result and by Allah Almighty grace, the natural balance of the Iraqi power will return and only then an agreement between all parties on the best formula for coexistence will be made and Iraq will get over this ordeal.

These aforementioned points represent only the first guidelines for institutional and methodological work which we aspire to get into a better shape after the founding Conference.

WHAT FACE THE SUNNI WORK?

Important questions asked by Sunnis inside and outside Iraq. Including the gathering and involving of all Sunni believers in issue. And moving those Sunni and forming Sunni figures to face the surrounding challenges and the most prominent one is the Shiite and internal challenges from those who perceive this project as something against national unity. Is this a religious or political project which lies at the intersection of interests and borders with Kurdish brothers?

The common handicap of cooperative Sunni work is the biggest challenges faced by this meeting is ending a way to solve an ideological problem of the Sunni which regards this project as sectarian project that is against the national unity. And the other handicaps facing the project are security and administrative. Financial Communization constrains of Sunni community.

The attendants have drawn a map of ideas for a series of objectives which effective and capable of creating opportunities to strengthen the confidence that require achievable targets. And the mechanism which aims mainly to defend the Sunni identity form which the indisposition of force and targets on domestic relations, regional and international relations and the imposition of goals concerning media and rallying people.

THE SUNNI IDENTITY FIRST REGARDLESS

The meeting of Sunni of Iraq on common grounds like their alliance with the Kurds as tactical rather than strategic alliance and persuasion of all prominent Sunni figures who has belief in the Sunni identity first regardless the varied religious and liberal ideas they have in a coordinating Conference of Sunni in Iraqi which will be held in Erbil after the agreement of all allies.

Indeed the Sunni in Iraq does encompass the Arabs Kurds and Turkmens. And this is what prompted the attendants to discuss the historical foundations for putting the theory of the project that answers the questions and ideas that are related to finding solutions to the problems facing the Sunnis in Iraq and the way to seek legal political and intellectual solutions.

As well as consolidating the financial, oil, Economic cultural interests and rights.

This project of establishing a unity of the Sunnis in Iraq not aim to shatter the central State the way it is a tool of obtaining the gains for it. Also this project does not seek to establish a religious State versus the civil one. Especially if we take into consideration the fact that the Islamic movement does not need to guide and shape.

This project through the Islamic project which will lead to the spread of it among different levels and then the balance regarding the Sunni side will be reestablished.

The internationalization of this project will not be benefiting it. And searching for local domestic support for consolidating the internal unity will be to its advantage.

Therefore the participants agreed to this project as The Coordination Conference of the Sunnis in cranny which would be dealing with drawing the outlines of this project and leaving the details to the shareholders who will consult and develop the final version of the organization.

THE SCATTERING OF SUNNIS IN IRAQ

It was agreed Allah this project has a national Iraqi identity and this must be the starting point but today we see that it is unnecessary to specify in advance the solutions to problems, dilemmas and challenges facing the Sunnis before starting this project in an effective way.

Yet it does try a clear strategy related to these issues which were among other factors that led to the scattering of Sunnis in Iraq and the dispersion of their energies the position that will be taken regarding the unity and federalism.

Disputed areas the financial rights of the Sunni provinces in the federal budget oil policy coordinating with Kurds the institute of Sunni foundational "WAQUF" the problematic curricula in schools and universities the involvement of Sunnis in the army and police formulas of dealing with Arab and Islamic world.

Coordination with associations and groups of civil societal the position regarding the Constitution the position regarding the political conflicts the way to deal with tribalism and dealing with unemployment Inflation, ignorance injustice in meet and other community problems.

It has been agreed internally on a strategy that wotted solve these problems and it has been agreed on a clear vision related to the challenges which could be regarded as one of the necessities of a work strategy that is not confused. And considering these challenges as what lies in the heart of the Sunni problem and considering and communicating the position taken by expressive voice that is clear and specific. .

Also the participants have recognized to adopt two layers or two levels of discourse, the first one in shape of a declaration of its existence and continuity by not provoking any internal and external side and seeking legal and fundamental approvals to act under the law so that we can operate freely away from security and political pressures.

INCREASE THE CHANCES OF SUCCESS

The other level for the project is rebated to institutions. The work and action will be in the light of its givens, step by step with the biggest portion of assurances that guarantees accomplishment and continuity. The sharp criticism on facts and data without searching for justification certainly leads to hatred and desire for revenge and may lead to further isolation of Sunnis and consequently to the failure of this project which in fact designed for openness, communication and dialogue with others within doctrinal constants and in public policies.

If we recalled the contemporary terminology used in politics we can see that there are two versions of dealings, tactical ones which moves to confront situations and rapid variables the other is a strategic one which draws far reaching plans and focuses on fundamental constants that bears change or substitution.

In these lights those who participate in this project have to move from tactic to strategic or return to tactic in case development in the light of challenges and their nature our explanatory jurisprudence (Fiqh Maqassed) represent a wide space for work in two areas and the successful policy requires to work for the possible and not facing the impossible.

No doubt the sectarian authority which rules Iraq and backed by Iran with ambitions that striving to contain Iraq religiously, culturally socially economically and politically and they would not allow for such a project to move even one step and then we will find ourselves disclosed and confronted from the first second yet certainly this could not be an excuse for not carrying on this experience which would be some kind of test and to a lesser degree it would be a provocation to the other party in the tradition of ancient and contemporary history we can find that the power and not weakness, the victory and not defeats dignity and not humiliation courage and not oppression, interests and not passivity.

And being alone leads to unity and this build states and at the same time it is the reason behind their success and continuity. And the agreement in expression and difference in diagnosis will increase the chances of success especially when unity of thought race and geography are what needed to form this new project.

المحتويات:

الولادة بين... حرب الاختيار وسلام الاضطرار

- المقدمة: ويستمر الصراع في العراق
- مرئيات أساسية حول قيام الدولة الإسلامية: أ. د عماد الدين خليل
- تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة المعاصرة في ضوء المقاصد وفلسفة التشريع: د. محمد عياش الكبيسي
- من قواعد العلم الدستوري في ضوء نظرية المقاصد: د. مهند يوسف العلام
- تصفية ممتلكات نظام الدولة العثمانية. السياسة الاقتصادية على طريق الحرير العالمي الجديد في سياق نظام دولي موحد بعد الحرب العالمية الأولى: د. مهند يوسف العلام
- استراتيجية السلام. التحالف التركي – العربي السني. الوطنية للدراسات والبحوث
- الثورة "السنية المسلحة".. الخلفية والتداعيات والسيناريوهات المستقبلية. الوطنية للدراسات والبحوث
- قيمة المعلومات والمعرفة في بناء الدولة الحديثة. الوطنية للدراسات والبحوث
- الدولة الفاشلة بين معايير الدولة الوطنية والديمقراطية؟
- الخاتمة
- AN INTRODUCTION TO THE IMPORTANCE OF SUNNI COMMUNITY ESTABLISHMENT IN IRAQ.